

V.19

V

V



٢١٦

الفرائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ، للشنشوري ،

ف . ش

عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ . كتبت في القرن الثالث

عشر الهجري تقديرا .

٩١ ق

مختلفة المسطرة ٢١x١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ردي ، رمعتاد ، طبع سنة ١٨٩٠ م .

٧٠١٩

الاعلام ٢٧٣:٤ دار الكتب المصرية ٥٦٠:١

١- الفرائض ، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف

ب- تاريخ النسب - شرح المنظومة الرحبية

د- شرح الرحبية -

١٤٥٦ / ٢
١١١٧ / ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك الحق المبين واشهد
ان سيدنا محمد امينه ورسوله خاتم النبيين
والمرسلين صلي الله وسلم عليه وعلى اله
وصحبه اجمعين صلاة وسلاما دائمين
الي يوم الدين **وبعد** فيقول الفقير لرحمة
ربه القريب المحيى عبد الله الشنشوري
الشافعي الفرض الخطي قد سألني ولدي
عبد الوهاب وفقه الله للمصواب ان اشرح
المنظومة الرحبية في سلك الله مولفها الفرف
العلية قاجبه الي ذلك ساله كامن الاختصار
واحسن المسالك وعلمته عمل الطيب
المحيى وقدت فيه عبارات اي تقريب
وتقرصت فيه للخلاف بين الائمة وبينت
فيه ما جتمعت عليه الامة وسميته الفوائد
الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية
وانا

وانا اسال الله المنان بفضله ان ينفع به
كما نفع باصله وان يعصمني وقاره وعا
نيه ومعلمه من الشبهات الرجيم فانه في
رحيم جوار كريم وهذا وان الشروع في المقول
بقول الله الملك المعبود قال المولى رحمه الله
بسم الله الرحمن الرحيم اي اقتنع واولى منه
اللف **اول ما تستفتح** اي تفتح اي تبده **المقال**
بالف مقصور في الاطلاق اي القول وهو
اللفظ الموضوع لمعنى خلافا لمن اطلقه
على الماهل ايضا كما نقله الجلال السيوطي
عن ابي حيان رحمه الله ويطلق على الرب
والاعتقاد مجازا والقول والمقال والمقالة
مصادر لقال يقول واصله قول فركت القو
وتفتح ما قبلها قلت القا وبقا لما فتش من
القول قالة وقالا وقيدا ويقال اقول لني
ما لراقله وقولني نسبته الي ورجل
مقول ومقوال وقوال كثير القول وقوله

بذكر **جمال ديننا** اي ما كنا وسيدنا
ومصلحنا وهدينا ومعبودنا كما قاله الشيخ
عز الدين رحمه الله تعالى ايضا **نفاي** على
يقوله الواحدون علوا كبيرا ثم حقق ما
وعده من ذكر الحمد لله بقوله **فالحمد** اي الوصف
بالجميل ثابت **لله** وكل من صفاته تعالى جميل
فهو وصف له تعالى بجميع صفاته **على ما انشأ**
اي على انعامه والقه للاطلاق ولم يتعذر
لذكر المنعم به قال الشيخ سعد الدين النفاذي
رحمه الله انها المقصور البارة عن الاحاطة
وليلا يتوهم اختصاصه بشي رتب
حمد منصوب على انه مفعول مطلق وهو
موكد ونحو ان يكون ميمنا للشوق ايضا
لوعده بقوله **بما جلا عن القلب** اي حمد
الدهية عن القلب عماه والقلب معلوم والهي
مقصورة يكتب بالياء وهو فقد البصر والطلاقة
على عبي البصيرة وهو الجمل اطلاق مجازي والهي
الصار

الصار في الدين هو عبي القلب وسمى الجمل
بالهي لان الجمل لكونه مخيرا يشبه الاممي
واما عبي البصر فليس بصار في الدين قال الله
تعالى فانها لا تعمي الابصار ولكن تعمي القلوب
التي في الصدور وقال قتادة رحمه الله
تعالى البصر الظاهر هو بركة ومنفعة وبصر
القلب هو البصر النافع انتهى وما حمد الله
تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه وسلم لقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى
علي في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفله ما زاد
اسمي في ذلك الكتاب فقال **بسم الصلاة** اي بسم
ما تقدم وهو محض ميمني على الضم كما هو
مقرر عند النخلة والصلاة لغة الدعاء والصلاة
المطلوبة من الله تعالى هي رحمة وقيل مفقده
وقيل شرا منه وقيل ثناءه عند الملائكة ذكر
هذه الاوجه الشيخ شهاب الدين بن القيم

رحمة الله تعالى وقدتها بالسلام خروجها
من كراهن افراد احدهما على الآخر فقال
والسلام على النخبة على نبي ربه الاسلام
وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
قال الله سبحانه وتعالى ملا ابيكم
ابراهيم هو سما كرام المسكين من
قبل والنبي انسان اوحى اليه بشدة
وان لم ير مريد بتبليغه فان امر بتبليغه ^{بدله}
فدسول ايضا والنبي امر من الرسول
وقيل هما معنى واحد وهو معنى
الرسول والنبي بالهزم ما خف من
النبا ~~وهو~~ اي الخبير لانه مخبر عن
الله تعالى وبلاهمز وهو الاكثر من
الشبهة وهي الرفعة لان النبي مرفوع
الرتبة والدين هو ما شرعه الله تعالى
من الاحكام والاسلام هو الخضوع
والانقياد **لألفهيت** الله تعالى ولا يتحقق

الا يقول الامر والنهي والايمان هو
التصديق بما جاء من عند الله تعالى
والاقدار به وهما وان اختلفا مفهوما
فما هدى قهما واحد فلا يصح في الشرع
ان يحكم علي احدهما بمومن وليس بمسلم
وبالعكس ولا معنى بوجدنهما سوا
هذا وقوله **محمد** بدل من نبي فيكون محمدا
وتجوز رفعة علي انه خير مبتدا محذوف
وهو اسم من اسمائنا صلى الله عليه وسلم
وهو كما نقلت الطائفة عن ابي بكر بن
القرني والنووي رحمه الله تعالى
ان له القاسم واحتار هذا الاسر لوجوه
منها ان الله تعالى ذكره في القران
العظيم في سياق الامتداح ومنها انه اشهر
واكثر استصحابا في السنة وعند الصحابة
السابقين فمن بعدهم وقوله **خاتم رسل**
رسد او انبياء قال تعالى ولكم رسول

الله وخاتم النبيين الصلاة والسلام
والله وهو ممنون بني هاشم وبني المطلب
وقيل جميع الامة وقيل عشرته الذين
ينتسبون اليه وهو اولاد فاطمة وسليم
وقيل اقامه من قريش وقيل غير ذلك
من بعده تبعاله **وهو** من بعده ايما وهو
اسم جمع لها حيد بمعنى الصحابي وهو
من اجتمع مؤمنه ولو ساعة ومات
على ذلك وقيل من طالت صحبته لم يكثر
بها حسنه له والاحذ عنه وقيل غير ذلك
ولما حمدا لله تعالى وصلى على نبيه صلى
الله عليه وسلم **والله** **ونسأل الله لنا الامانه**
فيما نواخينا اي نخبرنا وفصدنا يقال
فلان يتوخى الحق ويتأخاه اي يقصده
ويتخذاه ويقال تأخيت الشيء اخبرته
والنخري طلب الاحر وكثيرا ما تستعمله
الفقهاء بمعنى الاجتهاد والنخري والتأخي
بدل

بدل المجهود في طلب المقصود انتهى
ويقال اجتهد في حمل الصخرة ولا يقال اجتهد
في حمل الفداء ونحوه اي عبيدة ان التوحي
لا يكون الا في الخير ولعل هذا هو السبب
في تخصيص الناظم التوحي بالزكاريون
النخري وقوله **من الابانه** اي الاقهار والعش
عن مزحج مفضل بديل للمصدر والمكان
والزمان بمعنى الذهب وهو المروور
وحمله اوزمانه واصطلاحا ما تخرج عنه
المجتهد في مسألة ما بعد الاجتهاد قصار
معتقدا له ومزحجا وهو المراد هنا وقوله
الامام اي الذي يقتدى به وقيل غير ذلك
وابدل من الامام قوله **نور** بت ثابت
ابن الضحاك الصحابي الانصاري الحرجي
من بني النجار يكنى ابي سعيد وقيل
ابي عبد الرحمن وقيل ابا خازن قد
الشي صلى الله عليه وسلم المروية وهو

ابن خزيمة عشرة سنة وتوفي بالمدينة
 بعد الهجرة سنة خمس واربين قاله
 الترمذي وقيل غير ذلك ومناقبة شهيرة
 وقضايله كثيرة وروى ان ابن عمر
 رضي الله عنهما قال يوم مات زيد اليوم
 مات عام المدينة وخلف عمر رضي الله
 عنه وقال الشهابي علم زيد بن ثابت
 رضي الله عنه تحصيلتين بالقدح والقرآن
فأبى قد اجتمع في اسم زيد
 رضي الله عنه مناسبات تتعلق بالقدح
 لثبوتهم في اسم غيره افراد وجمعا وعددا
 وطرحا وضربا فاما الافراد فالتاسي
 بسبعة وعددا اصول المسايل وعدده
 يربث بالفرض وحده وعدد الوارثات
 من النساء باختصاصهن باليه عشرة وهي
 عدد الوارثين من الرجال باختصاص
 وعدد الوارثات من النساء باليسط
 والادل

بأربعة

بأربعة وهي عدد اسباب الارث
 والاصول التي لا تقول واما الجمع والذات
 والياء ^{عشرة} عشرة وهي عدد الوارثين
 والوارثات على طريق الاختصاص
 والذات مع الدال احد عشر وهي عدد الوار
 ثات على طريق البسط بزيادة مولاة المولى
 والياء مع الدال اربعة عشر وهي عدد الوار
 ثون باليسط خلا المولى والياء مع لانه
 قريب يكون اثني والذات مع الدال والياء
 احد وعشرون وهي عدد جميع من يرث
 بالفرض من حيث اختلاف احوالهم
 لما سياتي لان اصحاب النصف خمسة
 والربع اثنان والثلث واحد والثلثين
 اربعة والثلث اثنان والسر بسبعة
 وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت
 فقال ضبط ذوي الفروض من هذا الجزء
 حزه مرتبا وقل صبارين واما العدد فوهة

فالترامع الياسم
 عشر

حروف **العلم** ثلاثة وهي عدد شروط
 الارث و عدد الاصول التي تقول واما
 الطرق فاذا طرح ح الدال من الباء
 بقي ستة وهي عدد الفروع **والقرينة**
 و عدد المراتع و اذا طرح ح الدال من
 الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف
 و تقدم ما فيها و اذا طرح ح الزاي
 من الباء بقي ثلاثة ايضا و يعلم ما
 فيها و **اقام ضرب** الضرب فاذا ضربت
 حروفه وهي ثلاثة في نفسها تبلغ
 تسعة وهي عدد اصول المسائل على الاربع
 و اكثر ما ذكرته عدد اشياء غير ذلك والله اعلم
 و لرجع الى كلام المصنف رحمه الله تعالى فقول
الفرد يعني بفتح الفاء و الراء اي العالم بالفرايض
 و يقال له فريض و فريض كعالم و عليم و فريض
 و فريض يسكون الراء و اجاب ابن القايم رحمه الله
 تعالى ان يقال فريض اي فريض و ان قال جماعة

انه خطأ و الفريض قال الجلال المحلي جمع فريضه
 بمعنى مقرر و صفة اي مقدرة لما فيها من السهام
 المقدرة فقلت على غيرها اي فقلت على التخصيص
 و جعلت لقا لهذا العلم و سياتي تعريفه و قوله
از كان ذلك اي المذكور من الابانة او تواخيها
من اهم الفرضي لمن يرد التصنيف في علم الفرائض
 فهو تفضل لما ذكر قال العلامة سبط المارئي
 رحمه الله اعي و سأل الله تعالى الاعانة لنا فيهما
 و تصدينا من الاظهار و الكشف عن مذهب
 الامام زيد رضي الله عنه لاف هذا من اهم القصد فانه
 لا يخبر من قصد قال الله تعالى و اسئل الله من
 فضله قال بعض العلماء يا مولى الله يا مسالة
 اليعطى انتهى و قال الامام تاج الدين بن
 عطاء الله رضي الله عنه من وفقك للطلب
 فاعلم انه يرحي ان يعطيك انبياءه و قوله **علما**
 منصوب با على انه مفعول لاجله و هو علة لقوله
از كان ذلك من اهم الفرض و لقوله

فواحيها اي لاجل علمنا **بأن العلم** وهو حكم
 الذهن المجازي المطابق للواقع وهو خلاف
 الجبريل والالف واللام فيه للاستغراق وهو
 للعهد الشرعي وهو علم التفسير والحديث
 والفقه ويختلف بذلك ما كان الدلالة فالعلم
 من خير ما سقى فيه ومن **أولي ما له القيد**
دعي قال الله تعالى انها بخشى الله من عباده
 العلماء وقال تعالى يرفع الله الذين امنوا من كرم
 والدين او تنوا العلم درجاة وقال تعالى وقل
 رب زدني علما والاحاديث في فضائل العلم
 كثيرة شديدة منها قوله صلى الله عليه
 وسلم لا حسد الا في اثنين رجل اتاه الله
 ما لا فيسلطه على هلكته في الخير ورجل اتاه
 الله الحكمة فهو يقض بها ويقلبها الناس
 رواه البخاري من حديث بن مسعود ومنها
 قوله صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا
 يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة
 رواه

ويلحق
 صح

رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة
 رضي الله عنه وقال الشافعي رضي الله عنه
 طلب العلم المندوب افضل من طلب العلم
 المشتهر صلاة لنا قاله وليس بعد الفرح الجنة شيء
 افضل من طلب العلم ينتهي وكفى بالعلم شيئا
 ان الكل احرار يوعيه وبالجملة فتجاء ان كل احد
 يتكلم **وعلمنا بأن هذا العلم** وهو علم لغيره
 مخصوص **ما قد شاع فيه عند العلماء بأنه**
اول علم يفقر الارباب اليه حزن لا يكاد يوجر اى حزن
 لا يقرب من الوجدان وما فقد حقيقته يصدق
 عليه انه لا يقرب من الوجدان وما فهمه الشيخ
 بدر الدين سبط المارديت رحمه الله من
 كلام المصنف رحمه الله تعالى حيث قال
 اى يقرب من عدم الوجدان فليس يقارب
 لان الاناقية راحلة في كلامه علي يكاد لا ي
 بوجر وانما شاع عند العلماء انه اول علم
 يفقد لما روي بن ماجه والحاكم والمستدر

عن ابن مسيرقة رضي الله عنه مدحوا ثقلوا
القدر بين وعلموها الناس فانها نصف العلم
وهو ينسب وهو اول علم ينزع من امتي واه
البيعتي في سنه وقال انفر دبه حفص بن
عمر وليس بالقوي وما كان علم القدر بين
من يشتغل به قليل لتوقفه على علم الحساب
وتشعب مسايله وارتباط بعضها ببعض
كما في مسايل الجرد وقبره كان عمره
للنسيان فلاجل هذا حث صلى الله عليه وسلم
على تعلمه وتعليمه واما قوله فانه نصف
العلم فاحتمل في معناه على اوجه اقدر بها
ان الانسان حالتين حالة حياه وحالة موت
وفي القدر بين مظهر الاحكام المتعلقة
بالموت وقيل غير ذلك مما اوردنا منه خوف
الاطاله وقد ورد في علم القدر بين ايضا
الاحاديث والاثار مما يرد على فصله وشرقه
اشياء كثيرة فراجعها في المطولات وعلما بان زيدا

الامام

الامام المذكور **خص** من بيت الصحابة رضي
الله عنهم **لا محالة** قال ابن الاثير رحمه الله في
النهاية اي لاجيلة ونحو ان يكون من الحول
والقوة والحركة وهي مقولة منها والكثير ما
تستعمل بمعنى اليقين او الحقيقة او جملتها
لا بد والميم زائدة انتهى فيكون المعنى وان
زيد اخص حقيقة او يقينا او لا بد **بما حياه** اي
علاه والحبوة العلية والحبب الفطرية **خاتم الرسالة**
والنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **من**
قوله صلى الله عليه وسلم **وقض** اي قض
زيد بن ثابت المذكور **منها** اي فصله
وشرقه **افرضكم زيدا** ذكره في الصلاح ان
الترمذي والنسائي وابن ماجه زواه باسناد
جيد قال بن الصلاح وهو حديث حسن
اشهر وروى الترمذي في جامعه باسناد صحيح
عن انس رضي الله عنه بلغني العلم امتي بالقدر
زيد بن ثابت وانما قال ذلك صلى الله عليه

وسلم قال بن الهيثم نقلنا عن الماوردي رحمه
الله تعالى للعلماء في ذلك خمسة اوجه وعدها
الان قال الخامس انه قال ذلك لان كان
اصحهم حسابا واسرعهم جوابا ثم قال الماوردي
ولا جد هذه المعاني لم ياخذ الشافعي رضي الله
عنهم الا بقوله رضي الله عنه انتصر وقوله
ونا هكايها اي بهذه الشعارات من سيد البشر
وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم اي حسبك
بها لانها غاية تنهاك عن ان تطلب غير ما
فهي تكفي **فكان** زيد بن ثابت **اول** من
غيره **باني التاب** وتقليد المقلد لامر من
اقواهما هذه الاحاديث والثاني انه ما
تكلم احد من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم في الغرائب الا وقد وجد له قول في بعض
المسايل قد هجره الناس بالاتفاق الا يراه
فانه لم يقل قولا مجهولا بالاتفاق وذلك
يقضي الترجيح كما قال الفقهاء رحمه الله
لا

اسيما قال بن الهيثم رحمه الله من ادوات
الاستثنا عند بعضهم والصحيح انها ليست منها
بل هي مضادة للاستثنا فان الذي بعدهما دخل
فيما دخل فيه ما قبلها ومشهور له بانه الحق
بذلك من عيده **وقد حكاها** اي في مذهب الامام
ابن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله محمد
ابن ادريس بن العباس بن عثمان بن
شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد
ابن هاشم بن المطلب بن عبد مناف
ابن قصى الشافعي القريش المطلب الحجازي
المحسني رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله
عليه وسلم في عبد مناف ومناقبه شهيرة
ومناقبه كثيرة وقد صنفه الامم رضي الله
عنهم في مناقبه قد حكاها وحديثا ولد رضي
الله عنه سنة خمس مائة ومائة والديب
عليه الجمهور انه ولد بقرقة وقيل بقرقلان
وقيل باليمن وقيل بخيف مني ثم حمل الى مكة

وهو بن سننيت وتوفي بمصر ليلة الجمعة
 بعد الغروب احدى يوم من رجب سنة اربع
 ومائتين وهو بن اربع وخمسين ودفن
 بالقرافة بعد عصر الجمعة وعلى قبره من
 الجلالة والاحترام ما هو لا يق بمقام ذلك
 الامام قدس الله روحه ورضي عنه ومعني
 كون الشافعي من مذهب زيد رضي الله عنه
 انه فقهه او قال اليه موافقة له في الاجتهاد
 مما سبق حتى تردد وليس المراد انه قلده
 لان المجتهد لا يقلد مجتهدا **فهاك اي فخذ فيه**
 اي في مذهب زيد رضي الله عنه **الفصل من**
الحارثي اي احتصار الاختصار ما قل لفظه
 وكثر معناه **ميراث** **وغيره** **وغيره** **وغيره**
 والفهم اسرحت عن معنى البيت **الافاز**
 جمع لفز وهو الكلام المسمى يقال الفز في كلامه
 بحس وشبه فيه والميربوع في حجره ما عينا
 وشمالا في حفرة ومعني البيت فخذ القول
 وعلم



في علم الفرائض على مذهب الامام زيد
 ايت ثابت رضي الله عنه فولا مختصرا واضحا
 منزها عن عيب الحقا مقدمة علم الفرائض
 هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصوف
 لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من
 الثروة وموضوعه التراكات لا العدر
 خلافا لما زعم ذلك واعلم انه يتعلق به
 بشركة الميث خمسة حقوق مرتبة اولها
 الحقوق المتعلقة بهي الثروة كالذكاة
 والجناية والرهن فيقدر علم من التجهيز
 والثاني موت التجهيز بالمعروف فان كانت
 الميث فقيرا اي فاقد لما يجهزه فتجهيزه
 علمت عليه تقفنه في حال الحياة فان فقد
 فقير ميت المال فقل اغنيا المساكين وهذا
 في غير الزوجية اما الزوجية التي يجب تقفنها
 فهو ثمة تجهيزها على الزوج الموصوف لغيره
 كانت عنية والثالث الديون المرسلة



في الزمة فهي موحدة عن موت التجميع والرايع
الوصية بالثلث فما دونه لا يجزي في حركات
مختلف ذلك ففيها تفصيل مذكور في كتب
الفقه كبقية الحقوق السابقة والخامس
الارث وهو المقصود بالذات في هذا الكتاب
وله اركان وهي ثلاثة موروث وارث وحق
موروث وله شروط يطبق اكثرهما من ميراث
الفرق والهرما وسيا في آخر الكتاب وله اسباب
وموانع ذكرها بقوله **باب اسباب**
الميراث اي وموانعه والباب لغة المرحل
الى الشيء واصطلاحاً اسم جملة مختصة من
العلم تحت فصول وقدرية ومسايل غالباً
والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتفصل
به الى غيره واصطلاحاً ما يلزم من وجود
الوجود ومن عدمه لعدم لذاته والميراث
يطلق بمعنى الارث وهو المقصود
لتدرجته وهو لغة النفا واستقلال الشيء من قومه
الى

الى قومه اخيرت وهو مصدر ورث الشيء
وراثته وميراثا وارثا واصله العار وقلبت
همنة ويطلق بمعنى الموروث والميراث وهو
لغة الاصل والبقية ومنه حديث مسير اثبتوا
علم مشا عكر فانكم علي ارث ايكم ابراهيم
اي اصله وبقية منه وشرعاً ما ضبطه القاضي
افضل الديت الحونجي رحمه الله تعالى بانه حق
قابل للمخرب يثبت لمستحق بعد موت من
كان له ذلك لقربا بينهما او نحوه او قد
ذكرت ما في هذا الغايط في شرح الترتيب
اسباب ميراث اي ارث **الورث** الادمية
وان كان الورث في الاصل الخلف **ثلاثة**
متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة **يفيد**
ربه اي صاحبه والميراث المتصرف به **الورثة**
اي الارث **وهي** اي الاسباب الثلاثة ان
اولها **نكاح** وهو عقد الزوجية الصحيح وان
لم تحصل وطراً ولا خلفاً ويعرث به

من الجانبين لقوله تعالى ولكن نصف ما ترك
ارواحكم الخ ونحو ارث الزوجات في عدة
الطلاق الرجعي بانفاق الائمة الاربعة ولو
كان الطلاق والصحبة للزوجة المطلقة طلاقا
باينا في مرض الموت عندنا حال افا الائمة الثلاثة
وانها نزلت عند المنفعة ما لم تنقض عرتها وعند
الحنايله ما لم تنزوج وعند المالكية ايها لو تزوج
المريض في مرضه موته امده والعقد باطل ولا
ثرتة ولو تزوجت المريضة في مرض الموت رجلا
لم يرثها وتاثيرها **روا** وهو يفتح الواو مسدود
والمراد به ولا الفتاوى وهو محصوره سببها
نعمه المقتف على رقيقه لقوله صلى الله عليه
وسلم انما الولائم اعتق متفق عليه من
حديث عائشة رضي الله عنها ويرث به المقتف
من حيث كونه معتقا وعصيته المتعصية
بانفسهم على تفصيل سياق بعضه ان شاء الله
تعالى اخر الكتاب لقوله صلى الله عليه وسلم
الولا

الولاية كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب
رواه الشافعي رحمه الله وقد يرث به الفتي
المعتق كما لو اشترى زمي عبدا واعتقه ثم
التحق السيد بدار الحرب فاشتره عتيقه
فاعتقه فكل منهما يرث الاخر حيث
امانع من حيث كونه معتقا لامر حيث
كونه عتيقا **ثالثها نسب** اي قرابة وهي
الابوة والبنوة والادلايا حدها ميراث
بها الاقارب وهم الاصول والفرع والحوال
للأبائ الكريمة والاحاديث الصحيحة وما
الحق بذلك من اجماع او قياس على تفصيل
سياق بعضه ويرث به من الجانبين
نصرة حالات مع ابيه والاخ مع اخيه
ومن اخر الجانبين اخر كالمجدة
امر الام مع بنت بنتها واخر القربى وان
كانت اقرب من الاسباب لاجل نهيات الفهم
ولتطويل الكلام عليها لان كثير الاحكام

الافنية فيها وقوله **ما بعد هـ** اي هذه
الاسباب **للموارث** جمع ميرات بمعنى الارث
سبب اي متفق عليه والاف هناك سبب
رابع مختلف فيه وهو جهة الاسلام غير
به بيت المال ان كان منتظما عندنا على الارح
وسوا كان منتظما لا على الارح عند المالكية
ولا يورث عند الحنفية والحناابلة والكلام فيه
مما يطول فراجع في كتابنا شرح الترتيب
ثم اعلم ان الموانع جمع مانع وهو في اللغة
الحايل واصطلاحا ما يلزم من وجود ما له
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته
عكس الشرط وموانع الارث ستة اقترن
المصنف رحمه الله على المتفق عليه
منها وهو ثلاثة فقال **ويستغنى الشخص**
الذي قام به سبب الارث **من الميراث** اي
الارث ملة **واحدة من علل التلاقي** احدها
رق وهو عجز حكلي يقوم بالانسان بسببه
الكفر

الكفر وهو مانع من الجانبين فلا يورث
الرفيق بجميع انواعه لانه لو ورث للان
لسيره وهو اجنبي من الميت ولا يورث
لانه لا مله له ولو ملكه سببه لكن الميراث
يورث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر
على الارح عندنا ولا يورث ولا يورث كالقنف
عند المالكية والحنفية ويورث ويرث
وتحجب على حسب ما فيه من الحرية عند
الحناابلة **وتأنيها قتل** وهو مانع للقاتل
فقط لا للمقتول قاتله واختلفت الامة
في القاتل فعندنا لا يورث من له مدخل
في القتل ولو كان بحق كمن قتل وامام
وقاض وحلاديا مريضا واحدهما وثنا
ومزكي ولو كان بغير قصد كنايم ومجنون
وطفل ولو قصد به مصلحة كصديق الاب
للتدريبي وظهر الجرح للمعالجة والاصل
في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل

من الميراث شي والمفني فيه نهية الاستحلال
وفي بعض الصور وسد الباب في الباقي
ولامدخل للمفني في القتل وان كان على
معص لانه ليس بملازم بخلاف القاضي
وعند الحنفية كل قتل اوجب الكفارة
منع الارث وما افلا الا القتل المهدد
قانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك يمنع
منع الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون
بقصاص او بدية او بكفارة يمنع الارث
وما افلا وعند المالكية يرث قاتل الخطاء من
المال دون الدية ولا يرث قاتل المهدد
والباب واسع وفروعه كثيرة ومحل بطلانها
كتب الفقهاء **و** قالوا **اختلاف دين** بالاسلام
والكفر فلا تورث بين مسلم وكافر
الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
اما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع واما عليه
فبعد الجهور خلافا لمعاوية ومعاوية ومن

10
وافقهما ودليلهما والجواب عنه ذكرت
في شرح الترتيب وسواء سلم الكافر قبل
خسمة التركة ام لا وسواء بالقدرية والتمكاح
والولا خلافا لالامام احمد في المسلتين
حيث قال ان اسلم الكافر قبل خسمة
التركة ورث ترخيصا له من الاسلام وقال
المسلم يرث من عتيقه الكافر فائدة
استثنى بعضهم من عدم تورث المسلم
من الكافر ما لو مات كافر عن زوجة
حامل ووقفنا الميراث للحمل فاسلمت
ثروته فان الولد يرثه مع حكمنا با
سلامه يا سلامها قال ابن الهائم رحمه
الله تعالى قلت والمتجه عدم استثناء ذلك
لانه ورث مذكور كان حيا وهذا معنى قول
بعض الفضلاء لما جاز بملاك انهم ارادوا
العبرة من الارث بوقت الموت والحمل
كان وقت الموت محكوما بلفظه فلم يرث

مسلم من كافر والله اعلم وما كان التعبد
بالفهم يقتضي سبق شيء يفهم قال
ابن الطال ما قلت لك اي علمه علما
حازما بدليل قوله وهو
التدريج بين حكميت لا مدين لا مدين
لا حركتها على الآخر اي الحاكم الجازم
فان دقتان الاولى كل الكفر كلمة ملة
واحدة ام ملل الاصح من مذهبنا ان الكفر
كلمة ملة واحدة وهو مذهب الحنفية والثاني
الكفر ملل وهو مذهب المالكية والحنابلة
قالوا والنصارى ملة واليهود ملة وما
عداهما ملة ولكل من القولين دليل
مذكور في المطولات القاسية الثانية
بقي من مواضع الارث ثلاثة ايضا اخرها
اختلاف الكفر الاصل بالزمنة والحراية فلا
توارث بين ذمي وحربي ولا ظهري وفاقا
للمنفية وخلاف المالكية فيه والحنابلة
وهل

وهل المعاهد والمستامن كالذمي
او كالحربي وجهان ارجحهما كالذمي
خلاف الحنفية الثاني الردة اما ذنبا لله
منها والمسلمية فلا يرث المرتد ولا
يورث حتى لو ارتد اخوان مثلا الى
النصرانية لا تورث بينهما وما لا المرتد
في عدا ولو كان انتي خلافا للمنفية وسواء
ما اكتسبه في حال الاسلام او في حال الردة
خلاف الصراحيما حيث قالوا ما اكتسبه في
سلام لو رثته المسلمين وسواء اسلم قبل
ضمه التركة ام لا خلافا للحنابلة ولا يترك
لخوفاه بدار الكفر منزلة موته خلافا
للمنفية والزيدية كالردة خلافا للمالكية
والذمي الذي لا وارث له اوله وارث ولا يستفد
يكون ماله او القاضل بعد العروص فياه
الثالث وهو اختار الموانع الستة هو الدور
الحكمي وهو ان يلزم من التوارث عدمه

كان يقدر اخ حايض يايت للميت فثبت
نسيه ولا يثبت للدور وفي الاقرار مباحث
كثيرة وخلاف بين الائمة فراجعوه في
كتابنا شرح الترتيب والله اعلم تنبيه
في قول الذي قام به سبب الارث بعد
قول المصنف وجمع الشخص ايها الان
اللغات ليس بمجمع خلافا لمن زعم ذلك فان
انتفا الارث فيه بين الملامن ومن يدل
بدوين المتق لا انتفا السبب وهو النسب
وليس تامه ولا عصيته عصية له خلافا
للامام احمد رحمه الله تعالى وتوفا
اللغات ليسا بشرقيتين عند الائمة
الاربعة واذا كذب النافي بنفسه ولو
بعدمون الولد ثبت النسب وترتب
عليه مقتضاه ولا التفات للتمت ولو
كاد ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو
قياس مذهب احمد رحمه الله تعالى وقال

ابو

ابو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى
ان كان الولد حيا حبب المكذب ثبت
نسبه وكذا ان مات وحلف ولدا ولدا
ولدمعه وتنقضي القسمة فيهما الحاجة الداعية
الي ثبوت نسب ولده او الاخ الموجود من
النافي والا فلا ثبوت ولا يثبت لانه لا حاجة
الي ثبوت النسب الا واعلم انه لا يختص الا
مسلمحاق بالنافي بل لو استلحقه الوارث بعد
موت النافي لحقه كما لو استلحقه المورث قال
ابن المهييم قال الرازي رحمهما الله تعالى
في كتاب الاقرار ويهدا قطع مقتضى القرائين
انتم **باب الوارثين** اجما عابا
سباب الثلاثة من الرجال والنساء والوارثون
من الرجال بالاختصاص اجماعا **عشرة**
اسماء معروفة اي معلومة **مستثناة** عند الفرضين
فاسد قال الشيخ سعد الدين المتقن ان
مرحمه الله في شرح العقاب يدانه ان النسب

رحمه الله تعالى حاول التنبيه على ان مواردنا
بالعلم والمعرفة واحدا كما اصطلم عليه
البعض من ان تخصص العلم بالمركبات
والكليات والمعرفة بالبياسيط والمجريات
اشهر والله اعلم اذا تقدر ذلك فالاول من
العشرة **الابن الثاني ابن الابن** هما **ثلاثة** بدرجته
او درجات محض المذكور فخرج بذلك
بنت الابن وهو من كل من في نسبه
للميت اني **والثالث الاب والرابع** **الحل** اب
للأب اي من الأب اي من جده وخرج به
الجدة من حصة الأم كما في الأم وقوله **وان** **علا** اي
المحض المذكور كما في الأب وابيه وهكذا
وخرج بذلك جد أبي باني وان ورث
وما قدرته من جعل الضمير في قوله له
ما يدري الأب او لم من عورته الى الميت
لأنه خصت احدهما ان فيه عور الضمير
الى المذكور في اللفظ والثاني ان له عار للميت
له

لم يخرج فيه الجد ابو الأم الا ان يقال الجد
ابو الأم ليس جدا حقيقة **والخامس**
الاخ من اي الجهات كانت اي من كان
من جهة الأب فقط او من جهة الأم فقط
او من جهة ما معا وهو **الاخ الشقيق قد**
انزل اسم **القرون** اما **الاخ** للام ففي قوله تعالى وان
كان رجل يورث كلاله او امه وله اخ
او اخت اي من كل ام كما قدر به في الشواهد
واما **الاخ** للابوين **والاخ** للأب ففي قوله
تعالى في آخر سورة النساء وهو يورثها
ان لم يكن لها ولد **والسادس ابن الاخ** **الميت**
اليه اي الى الميت المفلو من المقام **يا اي**
وخرجه وهو من **الاخ** للأب او مع **الاد** بالأم
ايضا وهو من **الاخ** من **الابوين** فخرج
بذلك **الميت** بالأم وخرجهما وهو من **الاخ**
من **الأم** **فاسم** سماع فريد وتقدم وانما
تعالى اي قولاً صادقا ليس بالكذب لانه مجمع

عليه لو رورده في الفقرات العظيمة والاحبار
الصحيحة او غير ذلك والخبر وان كان في الا
محتملا الصدق والكذب لكن اخبار الباري تعالى
واخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام مقطوع
بصحتها وكذا ما اجمع عليه اولوا نبي السابعة
والثامن **العم وابن العم من ابيه** اي العم الملية
والمراد عم الملية اخ ابيه تقيّة وعمه اخ
ابيه لا ابيه وابناهما وخرج بذلك العم للام
لانه من ذوي الارحام **ويشعره فاشكره** اي
صاحب **الايجاز** اي الاختصار **والتنبيه** اي
الاتفاق فانه ينسب على هو الامر تريبا
مختصة وسياتي في معنى ذلك احاديث شريفة
عند قوله واشكرنا ظهه وخبره الله حليل
ورحمه الله برحمته وكملة والتابع **والزوج**
العاشر المعتق ولما كان المراد به المعتق
وعصبة المتعصبون بانفسهم وصيغة
بقوله **نور الوالي** اي صاحب الولا من المعتق

وعصبة

19
وعصبة المتعصبين بانفسهم **فجاء الزكوة**
هو الفشرة بالاختصار واما بالسطر
فخمسة عشر الاب وابنه واب بنزل ولا
والحدود علا والاخ الشقيق والاخ للاب
والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للام
والعم الشقيق والعم للاب وابن العم
الشقيق وابن العم للاب والزوجة وذو النسل
ومن عدا هؤلاء من الذكور فمن ذوي الارحام
كأب البنت وابن الام وابن الاخ للام والعم
للأم وابنه والحال وخوهم ولما اشهر الكلام
على الزكوة المجمع على انهم شرع بذكر النساء
المجمع على امرتهن فقال **والوارثات من النساء**
بالاختصار سبع **ببطلاني** **غيره من السراج**
اي عطا جميعا عليه فان ذوي الارحام من
الذكور والاناث وارثهم خلافا لمن ذكر
اخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاول من
النساء **السبع بقية** **والثانية بقية** **ابن وان**

نزلت ابوها جميعها المذكور **والثالثة**
ام شقيقة من اشتقت على الشرح من عليه
والاسم منه الشقيقة والامر من شأنها ذلك
والرابعة الزوج بانثبات الها وهو الاول رقب
الفرايض للتشيز وان كانت الاقص والاشهر
فتركها **والخامسة جدة** من جدتها الام او من
جدة الاب علي تقصيل وهو ان الام وامها نفا
المولية بانثبات خلع وام الاب وامها نفا المولية
بانثبات خلع جميع عليها فان اردت المجدات بالمجد
كما راي الاب فلا تترك عند المالكية وعند الحنابلة
وان اردت باب المجد كما راي الاب فلا تترك عند
المالكية وعند الحنابلة واما مد مننا ومذهب
الحنفية فيترك جميع من ذكرنا وكذا كل جده
قد لم يحد وارث واما الجدة التي تترك لم يذكر
بين اثنين ويعبر عنها بالجدة القاسدة
المولية بذكر عميد وارث فهي من ذوات
الامر حار باتفاق الايما وسياتي في كلام
المصنف

المصنف ان شاء الله تعالى **والسادسة هي**
معتقة وكذا عصبانها المتعصبون بانفسهم
كما ياتي **والسابعة الاخت** من اي اليها كانت
اي سواء كانت شقيقة او لاب او لام **هذه**
عندنا بالاختصاص **بانتقال** في طهرت واما عندنا
بالبسطة فتشترط البيت ومنت الابن والام
والجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والا
خت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة
فامسرة ان انفرد واحد من المذكور وارث
جميع المال الا الزوج والاخ للام وكل من انفردت
من النساء لا يجوز جميع المال الا المعتقة
ومن يقول من العلم بالرد يقول كل من
انفرد من الرجال يجوز جميع المال الا الزوج
فقط وكل من انفردت من النساء يجوز جميع
المال الا الزوجه فقط وازاحتهم كل الرجال
وارث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وازا
اجتتمعت كل النساء وارث منهن خمسة البنت

وبنت الابن والام والروحية والاحن الشقيقة
او ملك الجميع من المصنفين ورث الابوان والولدان
واحد الزوجين وسقط من ميراث ذكر كما استقره
من الجلب والدا العلم ولما انتهى الكلام على الورثة
من الذكور والاناث شرع يبين ما يرثه كل واحد
منهم مقوما الارث بالفرض لتقدمه على التعمين
اعتبارا وان كان الارث بالتعصيب اقوى
فقال **باب الفروض والمقدرة في كتاب الله تعالى**
والثاني بالاجتهاد ومستقيما والفروض
جمع فرض وهو في اللغة يقال لمعان اصلها
الحز والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح
النصيب المقدر شرعا للورث خاصة الذي
ايزاد بالرد ولا ينقص الا بالعلل وقدم
المصنف رحمه الله على ذكر الفروض ضد تقسيم
الارث الى الفروض والتعصيب فقال **واعلم**
ايها الناظر في هذا الكتاب بان الارث نوعان
الاثنان احدهما **اي النوعان فرض** ارث به
وتقدم

وتقدم معناه **وتعصيب** اي ارث به وساق
تعريفه **عليه ما قسم** اي بهذا التقسيم والميراث
لا يخلو معهما كما سيأتي انه قد يجمع الارث بهما
والارث بذلك الاعتبار يكون اربعة اقسام
كما سيذكر ان شاء الله تعالى **فالفرض**
ونحوه اي القدر من العزير **سنة** والسابع
ثبت بالاجتهاد **لا قدر** اي نص القدر
سواها اي الفروض الستة **الب** اي فظها
والبت القطع وما السابع الذي هو ثلث الباقي
فخرج بقولنا بنصر القدر والفروض الستة
احدها **نصف** ثانيها **ربع** وهو نصف النصف
ثلاثة **الربيع** وهو الثلث وهو ثلثها
رابعها **الثلث** وخامسها **السهم** بنصر **الشرع**
في القدر من العزير **سادسها** **الثلثان** **وهما** اي
للثلاث **النهم** للفروض الستة ويقال بعبارة
اخرى النصف والثلثان وينصفهما ونصف
نصفهما ويقال بخير ذلك من العبارات التي

لحمدهما الربع والثلاث ومصدق كل منهما
وضعه وانما اخر الثلثين من الثلث والستون
مخالفا لغيره ومخالفا لما سبكره عند ذكر صاحب
القدر وهذا لصديق النظم ولأنه كسر مكرروما
تقدمه كسر مفردة ثم رغب في المحفوظ بقوله
فاحفظ ايها الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته
لك وما لم اذكره من هذا العلم وغيره فان حذف
المعقول يثبت بالجمهور **فكل حافظ اسام** اي
مقدم على غيره خصوصا اذا انضم الى حفظه
فهم المحفوظ بل ربما يدعي ان المحفوظ بغير
فهم لا عبادة به وينبغي تقييد العلم بالكتابة
ايضا لما ورد في معني ذلك اذا عرفت ذلك
واردت معرفة اصحاب هذه القدر **فانصف**
فرض خمسة اقدار اي كل واحد منهم منفرد
احدهم **الزوج** عند عدم العدة الوارث بالاجماع
ذكر اكان او انثى لقوله تعالى ولكن نصف ما ترك
او واجكم ان لم يكن لهن ولو اجمالا لم يذكر اشتراط
عدم

عدم العدة مع الوارث في ارث الزوج النصف
للعلم به من مفهوم ما سياتي في ارثه الرابع
والتاني الاثني الواحدة من الاولاد وهي البنات
عند انفردهما بمن يعصيهما وهو اخوهما
كما سبكره لقوله تعالى وان كانت واحدة
فلها النصف **والتالث بنت الابن الواحدة عند**
فقد البنت واكثر وفقد الابن ايضا وعند الاله
نفردهما بمن يعصيهما من اخ او بنت عم
اجما عما قبلنا على بنت الصليب لان ولد الولد
كالولد ارثا وحجبا الذكر كالذكر والانثى كالانثى
والربع الاثني الواحدة الشقيقة عند انفردهما
عن معصب لهما من اخ شقيق او جد بل وعن
الاولاد والاولاد هم الذكور والاناث وعن الاب
ومعصب كل مختار اي مجتهد لان ذلك مجمع
عليه واصل المذهب مكان الزملاء ثم اطلق
على ما ذهب اليه المجتهد واصحابه من الاحكام
والمسائل اطلاقا مجازيا **ومكر** وهي الخامسة

وفي بعض النسخ وبعد ما **الاخت الواحد الثاني**
من الاب عند انفادهم عن مصيها من اخ لاب
او جد وعن من شرطنا فقده في الشفقة وعن
الاشقام من ذكر او انثى فبقوله عند انفادهم
اي عند انفاد كل واحد منهم عن مصيب
ممن ذكرته في كل واحدة والاصل في ارث كل
من الاختين النصف قبل الاجماع بقوله تعالى
انما ميراثكم لبيس له ولد وله اخت فلها نصف
ما ترك لانهم اجمعوا على ان الآية نزلت في حق
الاخوة للابوين والاخوة للاب روت الاخوة
للأم بشرط علم ان الذي علم من كلام المصنف رحمه
الله اشتراط فقد المصيب لكل واحدة من الاربع
واما ما ذكرته غير ذلك فاما نذكره كغيره من المصنفين
اكتفا بذكره فيما سياتي ولو ذكرنا جميع ما يحتاج
اليه في جميع القروض لادبنا الى التكرار والتطويل
والربيع فرض اثنين ذكر الاول منهما بقوله **فرض**
الزوجة ان كان معه من ولد الزوجة من قرينه
عن

عن النصف ورده للربيع وهو الابن او البنت
سواء كان منه ومن غيره لقوله تعالى فان
كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن وكرر
الثاني بقوله **والربيع** كذا **زوج او اكثر**
من زوجه الى ربيع مع **الاولاد** الذكر
والاناث البنت من الزوجة او غيرها **فيما**
قد راي فرض وقوله تعالى ولهن الربع مما
تركتم ان لم يكن لكم ولد وما كان الولد لابن
ولد الابن حقيقة صرح بالاولاد البنت بقوله
وذكر الاولاد البنتين الذكر والاناث **يعتمد**
حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد في حجب الزوج
من النصف الى الربيع والزوجة من الربيع
الى الثمن لان الاولاد البنت كالاولاد عند عدمهم
ارثا وحجبا بالاجماع الذكر كالذكر والانثى كالانثى
قياسا على الاولاد كما قدمناه **والثمن** فرض نصف
واحد وهو المذكر وقوله **للزوجة والزوجة**
الى الربيع مع البنتين الواحد فاكثرا ومع البنان

الواحدة فاكثرت قوله تعالى فان كان لكم ولد
فلهن الثمن مما تركتم **او مع اولاد البنين**
الذكور والاناث الواحد والواحدة فاكثرت
قياسا على الاولاد كما سبقت **فأعلم ذلك ولا تفتن**
الحج المذكور في لفظ البنين والبنات واولاد
البنين **شرطا** بل الواحد منهم كذلك كما اوضحته
فأفهم اي أعلم ذلك **والثلثان** فرض اربعة
اصناف ذكر المصنف الاول منهم بقوله **للبنات**
جما والمراد اثنتين فاكثرت قد صرح بذلك
في قوله **ما لا بد عن واحدة** اثنتين او اكثر
فسمما سمع طاعة وارعان وموافقة للاجماع
وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
للبنين النصف كمفهوم قوله تعالى فان كنت
تساوي اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فمكرر
لم يسمع عنه والذي صح عنه موافقة الناس كما
قاله ابن عبد البر ودليل الاجماع فيما ذكر على
اثنتين في الآية المذكورة وهو قوله تعالى فلهن
ثلثا

ثلثا ما ترك وفي البنين القياس على الاثنتين
وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة ابن
عباس السابقة ان سمعت عنه وهو مفهم
قوله تعالى فوق اثنتين فاكثرت قوله
سمما منصوب على انه مفهم مطلق وعامله
محذوف وجوبا لانه بدل من اللفظ بفعله
والمحذوف عامله وجوبا فسمان واقع في
الطلب وواقع في الخبر فيجوز ان يكون
قوله سمما واقفا في الطلب فيكون المعنى
فأسمع لمن يقول باستحقاق اثنتين فاكثرت
من البنات الثلثين ويجوز ان يكون من قبيل
المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت
ما روي من القول باستحقاق البنيتين
فاكثر الثلثين سمما والله اعلم بشر ذلك المصنف
الثاني بقوله **وما** اي الفرض المذكور وهو
الثلثان **لكن** لبنات **البن** اثنتين فاكثرت قياسا
على البنات **فأفهم** اي أعلم **تعالى** اي قوله

هذا **فهم صافي الذهن** اي خالصا من كدراك
 الشكوك والاولاهم والذهن الفطنة والمعاد هنا
 العقل ويقال ذهن بالضم زعمانه حفظ قلبه
 ماورعه وذكر المصنفين الثالث والرابع
 بقوله **و** اي الفهم المذكور **للاختين**
 شقيقتين اولاب كما يصريح به **فما يزيد**
 عن اثنين كالثلاث او اربع وهكذا **تضي به**
 اي بما ذكرته من فرض الثلاثين مطلقا
 او الاختين فاكثروا هو المتبارك **الاحرار**
والعبيد اي اقنعوا به فان العبد لا يكون قاضيا
 ضيا ولا رده ان ذلك امر مجمع عليه ولما كان
 اطلاق الاختين شاملا للاختين من
 الام صريح بان المراد الاخوات لا ابوييت
 اولاب للام بقوله **هذا** اي ما ذكر من فرض
 الثلاثين للاختين فاكثروا **اذا كن** اي الاخوات
لام واب وهن الشقيقات اولاب فقط
 لا لام فقط **اولاب** وفي بعض النسخ وامل
 بهذا

تصب

هذا الحكم المذكور من الصواب وهو
 ضد الخطا وهو من قولهم صاب السهم صوبا
 وصيبا واصاب وقع بالرصية والسحاب
 بالموضع امطره فاب دله لا بد من اشتراط
 عدم المعصب في ارثه هو الا انث الثلثين
 ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث بنات
 الابن الثلثين وفي ارث الاخوات كذلك
 ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء في ارث الاخوات
 للاب الثلثين وكل ذلك مطعون ومقابط
 اصحاب الثلثين ان نقول الثلثان فرض
 اثنتين متساويتين فاكثروا من يرث كل
 النصف وهو مباره ابن الهايم رحمه الله
 قال الشيخ زكريا رحمه الله وخرج بقوله
 اثنتين الزوج ويقول متساويتين مثل
 بنت وابنت لغيرهم ولا ينص على اجتماع
 صعبت لكلا منهما الثلثان اشق **والثالث**
 فرض اثنتين احدهما ذكره بقوله **توهن الام**

بشرطين عدميين احدهما ان يكون **حيث**
لا ولد ذكر كان او انثى واحدا كان او منفردا
ولا ولد ابن كما سبذكره قريبا ثانيا
يكون **حيث** **لا من الاخوة** جمع اثنان فما
كثر كما اشار الى ذلك بقوله **دوا عدد** اخوة
كاشفين اختين وكذلك اخ واخت **او ثنتين**
من الاخوة الذكور والاناث او الذكور والاناث
او الحنفى المنفردين او مع الذكور او مع
الاناث او معهما وذلك كله معنى قوله
حكم الذكور قيمه كالاناث ولا فرق في الاخوة
بين كونهم اشقا وابا او لامرا ومختلفين
وابين كونهم وارثين او محجوبين
او بعينهم حجب تخمس او محجوبين
بالوصف من الاولاد والاخوة وجوبهم
كالقدم والاصل في ذلك قوله تعالى فان
لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمه
الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان
له اخوة

له اخوة فللمه السدس ولما كان اولاد الاب
كالاولاد ارثا وحجا ذكرهم موحدا لهم عن
الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة وارثها
الثلث بالنقص بخلاف اولاد الابن فبالقياس
فقال **ولا ابن ابن** واحد كان او اكثر **بحرهما** اي
الام **او بنت** اي بنت الابن واحدة كانت
او اكثر **فقرنها الثلث** ان اشق من ذكر **لا بنته**
بهذه العبارة قياسا على الاول كما اشترت
اليه وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما
انه قال لا يرد لها من الثلث الاثلاثه من
الاخوة لقامر قوله تعالى فان كان له اخوة
واقل يلزم ثلاثة وروى عن معاذ رضي الله
عنه انه قال لا يرد لها من الثلث الا الاخوة
الذكور او الذكور مع الاناث واما الاخوات
الصرف فلا يردن بها عنه للسدس عنده
لان الاخوة جمع ذكور والاناث للخاص
لا يدخلن في ذلك والجمهور على خلافهما

وحوايهما مذكور في المخطوطات ولما كانت
الامر قد انثرت الثلث وليس هناك فرع وارث
ولا عدد من الاخوة والاخوات ومساكين
تسميات بالفراوين وبالصديقتين
ذكرهما مقدمهما على الصنف الثاني
ممن يرث الثلث لان ذلك من جملة احوال
الامر مع عدم ذكر فقال **وان يكن اي يوجد وام**
واب فقط في هريرة **فتلث الباقي بعد**
عرض الروح لها اي الامر ثابت **وتت** وهذه
هي احدى الفراوين والثانية ذكرها بقوله
وتلث الامر ثلث الباقي بعد عرض الزوجة
اذا كان الاب والامر **زوجا فصاعدا** اي
فذهب عدد ما الى حاله المصور على الوارثة
الى اربع فهو منصوب بالحاليه مع المهر
ولا يجوز فيه غير النص ولا يستعمل
الا بالغا او بشر نقله الشيخ ذكرهما ابن
سيرة **فلا تكن عن الغلوم قاهرا** بل سمر لها
عن

عن ساعد الجرد والاجتهاد وقم لها على
قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل
الرشاد ففرز زوج وام واب للزوج النصف
وللام ثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس
الباقى وفي زوجة وام واب للزوج الربع
وللام ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع
والاب الباقي وابقى الثلث في فرض
الامر في الصورتين وان كان في الحقيقة سدس
او ربعا كما قلنا تاد با مع القدر العظيم
وهذا ما قضيه محمد بن الخطاب رضي
الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم الائمة
الاربعة وذلك لاننا لو اخطينا الامر الثلث
كاملا لزم اما تفضيل الامر على الاب في شدة
الزوج واسا انه لا يفضل عليها التفضيل المعهود
في صورة الزوج مع ان الامر والاب في درجة
واحدة وحالف ابن عباس رضي الله عنهما
وقال للامر فيهما الثلث كاملا بظاهر نص

القدران ووافقته ابن سديد الجمهور في
 مسألة الزوجية ثم رجع بعد فراغه من
 احوال الام عند عدم القدر الوارث والعدد
 من الاخوة الى بيان بقية من يرث الثلث
 وهو الصنف الثاني فقال **وهو اي الثلث**
الاثنين اي ذكرين او اثنتين اي اثنتين
 وكذلك ذكر وانثى من **ولد الام** فقط وهي
 اي الاخوة للام **بغير ميت** اي كذا **وهكذا**
 يكون الثلث لهم **ان كثروا او زادت** تحت
 الاثنين واولها بمن الواو والمقصود بالهم
 ميت لفظ الكثرة والزيادة التأكيد وكذا
 قوله **فيما لهم فيما سواه** اي الثلث **ذات**
 لانهم لا يستحقون اكثر منه لقوله تعالى
 فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
 والذاد هو الطوار في السفر وفي البيت جناس
 ناقص مطرف **ويستوي الاغاث والذكور**
فيه اي الثلث كما قد اوضح المصنفون
 اي

اي المكتوب وهو القدر من القدرين في
 قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وان الشريك
 اذا اطلق يقتصر المساواة وهذا مما
 حالق فيه اولاد الام غيرهم فانهم غنا
 لقون غيرهم في اشياء لا يفضل ذكرهم على
 انماهم اجماعا ولا انفرادا ويرثون مع من اراد
 به ونحب بهم نفعا نا وذكرهم اذ لم ياتوا ويرث
 فهمه خسة اشيا فاقا لعدة بقي من يرث
 الثلث المجد في بعض احواله مع الاخوة وبقي
 من يرث ثلث الباقي المجد ايضا في بعض احواله
 مع الاخوة وسياتي ذلك كله في باب المجد والاخوة
 والله اعلم **والسردس قدره سعة من القدر**
 ذكرهم اجماعا لا بقوله **اب** مع الفرع الوارث
وام مع الفرع الوارث او عدد من الاخوة والاحوا
ثربنت **اب** **ما** كثر مع بنت واحدة وكذا بنت
 ابن ناذلة فاكثر مع بنت واحدة اقل منها
ومجد مع الفرع الوارث وكذا في حال من احواله

باب في القدر

مع الاخوة وسائر **الاخت بنت الاب** فاكثرت
 الاخت الشقيقة الواحدة **ثم الجدة** فاكثرت
وولد الام الواحد ذكر كان او انثى **تمام العدة**
 فهو الساب وهو اكله حيث لا حاجب
 في الجمع ثم اردف ذلك ببيان الحالة التي يرث
 فيها كل واحد منهم السدس فقال **قال اب**
يستحق اي السدس **مع الولد** ذكر كان او انثى
 فان كان الولد ذكر فلا شيء للاب **السدس**
 وان كان انثى وفضل بعد الفروض شيء
 ايضا تقصيبا فجميع اذراك بين الفروض
 والتقصيب كما سنوضحه ان شاء الله
 تعالى فهذا هو الاول ممن يرث السدس
 والثاني الامر وقد ذكرها بقوله **وهكذا الامر**
 تستحق السدس مع الولد ذكر كان او انثى
 واحدا كان او متعددا **بنت ميراث الصمد**
 جزاء وعلاى كتابه العزيز قال الله تعالى
 واليوبة لكل واحد منهما السدس مما ترك
 اب

هذا هو السدس الذي يرثه الاب والابن والابنة والابن

ان كان له ولد وما احسن هذا الترتيب
 الحسن في هذه المتكوفة فانه اعقب الاب
 بالام موخر المجد لهما من اجل ان الله
 تعالى جمع بينهما في الاية الحكيمة فاصابوله
 كان الولد في الاية الحكيمة فاصابوله
 المصلب حقيقة وكان يرث كل من الاب
 والام السدس مع اولاد الابن بالقياس
 على الاولاد اعقب ذلك **فكما** مع اولاد
 الابن فقال **وكذا** يرث كل من الاب والام
 السدس **مع ولد الابن** ذكر كان او انثى
 الذي ما زال **يقول** **ويحتل** اي الولد **بجده**
ويحتل بالذال المحجمة اي يقتدي به
 في الارث والمحجب قياسا عليه الذكر كالذكر
 والانثى كالانثى فتلخص من هذا كله ان
 الاب يرث السدس مع الابن او ابنة الابن
 وابنة الابن او بنت الابن وان الامر ترث
 السدس مع الابن او ابنة الابن او بنت

الابن ولما كانت الام تزيد على الاب بانها
 تترك السدرس مع المهر من الاخوة مطلقا
 ذكر ذلك بقوله **وهو** اي السدرس **لها** اي الام
ايضا **الاثنين من اخوة البيت** فاكثرا مطلقا
 فلذا قال **نفس هذين** اي عليهما وكلاهما
 ما زاد او نقص بعض افراد الاثنين مما لم
 تشمله الآية الكريمة على ما شملته منهما
 فان ارتقا للسدرس مع الاثنين من اخوة
 منحصر في خمس واربعين صورة بينها
 في شرح الترتيب والثالث الجذر وقد ذكره
 بقوله **والجذر** الذي لم يدخل في نسبه البيت
 انني **مثل الاب عند فقده** اي الاب في حوزة يمينه
 من السدرس مع الفرع الوارث جامع بينه
 وبين التفصيل او غير جامع على سنيته ان
 شاء الله تعالى والارت بالتفصيل من عموم الفرع
 المذكور على ما سياتي وفي **مدته** اي مدته
 اي رزقه الواسع من قولهم من الله في رزقه
 اي و

قد مطلقا سواء كان ذكرا او انثى

71

اي وسفه فيكون توكيدا لقوله في حوزة ما
 يصيه ويصح ان يكون المراد بقوله **مدته**
 احببه من قولهم رجل مديد القامة اي
 طويل القامة فكان الحاجب لقوته مديد
 القامة اي طويل المباع از تقدر ذلك فالجذر
 كلاب عند فقد شارثا وحيا الا في ست
 مسائل اقتصر المصنف على ثلاثة منها
 فذكر الاولى منها بقوله **الاذا كان ههنا**
مع الجذر اخوة اشقا واولاب فليس كلاب في ذلك
لكنهم اي للاخوة **في القرب** الي المبيت **وهو**
 اي الجذر **سوقا** اي سواء وجهه واحده لانهم
 فرع الاب والجذر اصله فبذلك يكون معه على
 تفصيل سياتي في بابهم ان شاء الله تعالى
 واما الاب فيجبهم كما سياتي في باب الحجب
 ان شاء الله تعالى واما الاخوة للام فالاب
 والجذر في حجبهم مساو كما سياتي ايضا وذكر
 الثاني بقوله **ال** ممكن الوارث اي والاركان

صناك **ابو** اي اب وام **معهما** اي الاب
والام **زوج ورت** فان للام مع الاب ثلث
الباقى كما تقدم ومع الجد لو كان بدله ثلث
جنيه المال كما صرح به بقوله **والام الثلث**
مع الجد لو كان بدل الاب ثلث فتكون
المسألة زوجا واما وحدا فلزوج النصف
والام الثلث كاملا وللجد الباقي وليرى نظر
لكونها تاخر اكثر منه لانها اقرب منه
لخلافا مع الاب لانها في درجة واحدة
كما تقدم وذكر الثالثة بقوله **وتكنا ليس**
الجد شيئا به **اب في زوجة الميت وام واب**
فان لهما مع الاب ثلث الباقي كما تقدم فلو
كان الجد بدل الاب فكانت المسألة زوجة واما
وحدا فتكون للام الثلث كاملا وللزوجة
الرابع والباقي للجد لان الجد وان لم يفضل
عليها التفضيل المصهور لا محذور في ذلك
لكونها اقرب منه بخلافهما مع الاب كما تقدم
وما

وما ذكر ان الجدة تالف الاب ومشاركة الاخوة
وكانت اللام في نفقاصيل احوال ذلك ما يطول
اخر حكمهم الي ان يفقد له بابا يخصه في محله
اللايق به ونبه علي ذلك بالوعد بذكره فقال
وعليه وحكمهم اي الجد والاخوة محتمين
سياقي ان شاء الله تعالى **مكمل البيان في الحالات**
الاثنية في باب معقود لذلك يسمى باب الجدة
والاخوة والرابعة مما تالف فيه الجد الاب ان
الاحوة لمغير ام وكذا ابنه من تحجبون الجد في باب
الولا بخلاف الاب والخامسة ان الاب تحجب ام
نفسه ولا تحجبها الجد والسادسة ان الاب
في غوشت وان يرث السدس فرضا والباقي
تقسما بالاخلاق ولو كان الجد بدل الاب فكل
علي المخرج وبه قطع الشيخ محمد الجوابي وقال
التنوير ان الاصح والارجح وقيل انه ياخذ
الباقى جميعه تقصيبا ورحمة صاحب التمه
وقال انه المذهب ولم يرجع الشافعي رحمه الله
شيئا من الوجوه بيت ففارق الجد الاب في جريان
الخلافا وان كانت المخرج انه كغيرها والزم

من يريث السدس بنت الابن وقد ذكرها بقوله
وبنت الابن او بنات الابن المتخازيات **تاخذ**
 او ياخذت **السدس** اذا اوكت **بنت**
 الواحدة تكملة الثلاثين للاجماع ولقول ابن
 مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخ
 لا قضى فيها بقضا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة
 الثلاثين وما بقي فلا اخذت مرواه البخاري
 وعبد بن قيس علي ذلك كل بنت ابن نازلة
 فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلم منها وقدره
 اشار الى ذلك بقوله **مثالا يقتضي** ايراجل
 ذلك مثلا لا يقتضي به ويقاس عليه غيره والخامس
 من يريث السدس الاخ لا بنت الابن وقد اشار الى
 ذلك بقوله **وملكه الاخ** التي اذنت بالاب فقط
 تاخذ السدس **مع الاخ** الواحدة التي بالابوين
يا اخي تصغير اخ **اذنت** تكملة الثلاثين بالاجماع
 قياسا على بنت الابن فاكثر مع بنت لصلب
 وتقييد بالواحدة في كل من البنت والاخ
 الشقيقة وقولي تكملة الثلاثين كل ذلك
 يخرج

او كانت



يخرج مالوكا بنت بنت الابن مع بنتين او
 كانت الاخ لا بنت الابن مع اخنتين سقيقتين
 فانها لا تيرث السدس بل تنسقط ما لم تعصب
 كما سباني والسيار من من يريث السدس
 الجدة فاكثروا وقد ذكرها بقوله **والسدس** فرض
جدة صحبة في النسب لافي المولا **واحدة**
 او اكثر كما سياتي في كلامه قريبا سوار
كانت لام او كانت لابي من قبل الام او
 من قبل الاب وسوار كان معها ولدا مولا وسوار
 كان له اخوة ام لم يكن لما ورد في ذلك
 والسابع من يريث السدس الوحيد من
 ولد الام وقد ذكره بقوله **ولد الام** ذكر
 كان او انثى **ينال السدس** احياها بالقول
 تعالى وان كان رجلا يورث كلاله وامره
 وله اخ او اخن ولكل واحد منهما السدس
 والمراد الاخ والاخن للام كما قرئ به في
 الشوار **والشرطي** افراد **لايتسا** للاية الكريمة
 المذكورة فانهم اذا كانوا متقربين كان
 لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل

قوله صحبة في النسب ما كان النسب
 فاسد فان يورث السدس

هذا البيت وهو الامر له اذا انفرد سدس جميع
 المال نصا قد ورد في وهو معناه بل صنف لان
 فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنص اي
 في القرون العزيز ولما انهر الكلام على من يريث
 السدس شرع يتكلم في شيء من احوال الجرات
 استطرادا واعلم قبله انه اذا اجتمع جرات
 فتارة يكن في درجة واحدة وتارة يكن
 بعضها اقرب من بعض وعلى كل تقدير
 فتارة يكن من جهة واحدة وتارة يكن
 من جهتين وقد ذكر حكم النساء ويات
 بقوله **وان تساوي نسب الجدات** حيث كنت
 ثنتين فاكتر من جهة واحدة او من جهتين
وكذا كل من دار فالف بان لا يكون فيهن جرة
 محجوبة ولا فاسدة وهي التي تدل بذكر
 بين اثنتين كما قدمته وصاحباني **هـ**
قال سيبويه بان ازلت احدهما او
 احدهن بجهتين او اكثر وعبر بها جهة
 واحدة على الارح عندنا وبه قال ابو يوسف
 رحمه الله والثاني وهو محكي عن ابن سريج رحمه
 الله



مكتبة جامعة حلب
 رقم الكتاب ١٠٠٠
 تاريخ التبرع ١٣٠٠

الله يقسم السدس بينهما او بينهما بحسب
 الحصان لرات الجهتين مثلا ثلثاه وجزات الجهة
 ثلثه وهو قول زهير ومحمد بن الحسن والحسن
 ابن زياد وجماعة قال الوتر وهو قياس قول
 احمد بن حنبل رحمه الله وقوله **في القسمة**
المعادلة الشرعية وفي بعض النسخ المرحلية
 بتشديد الهمزة الحاكمة على شرط الشخصية
 انه صلوا عليه وسلم قضا للمحدثين في الميزان
 بالسدس وقيس الاكثر منهما عليهما فائدة
 اذا كانت احدي المحدثين محجوبة بالاب
 كما لو خلف جرة ام ام وجرة ام اب مع الاب
 فالسدس للاول وحرهما والباقي للاب على
 الارح وقيل لا ام الام بصف السدس والباقي
 للاب لانه هو الذي حجب امه فدرج فائدة الحجب
 اليه وهذا عندنا واما عند الحنابلة فالسدس بينهما
 ولا تحجب ام بقسمة وعن هزم الجدة المحجوبة
 احتزرت بقولي انقايان لا يكون فيهن جرة
 محجوبة والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت احدهما
 اقرب من الاخرى وكما من جهتين مقدما اذا كانت

قال الامام مالك في هذه النسخة
 الشريفة

القدر من جهن الام فقال **وان تكن الجدة قروي لام**
 اي من جهن الام كما ام حجت ام اب اي من جهن
 الاب **يعوي** كما ام اب وكما اب **وسدسا**
سليمت اي اخذته وحدها كما لا انصاه
 اقرب منها **فذكر حكم ما اذا كانت القري**
 من جهن الاب فقال **وان تكن الجدة القري بالعكس**
 من الاولى بان كانت القري من جهن الاب
 كما اب والبعدي من جهن الام كما ام اب
فالحق ان فيها مذكورات **في كتاب اهل العلم** من
 الشافعية وغيرهم رضى الله عنه وكما ايها
 روايات عن زيد بن ثابت رضى الله عنه
 احراهما **من جهن** من جهن الام بالقري
 من جهن الاب بل يشتركان في السدس
لا تخط البعدي به قال ملا رحمه الله لان التي
 من جهن الام وان كانت ابعد فهي اقرب
 لكون الام اصلا في ارث الجدات فقول قري
 التي من قبل الاب قوت التي من قبل الام فاعند
 فاستدكا والقول الثاني انها تخيها جريا
 على الاصل من القري لحجب البعدي وبه قال
 ابوا

ابوا حنيفة رحمه الله وهو المعنى به عند
 الحنايلة رضى الله عنهم **وان تخط الجد** اي المعظم
 من الشافعية والمالكية **على التصحيح** لهذا القول
 الاول ولما كانت في عبارته السابقة وهي قوله **وكن**
 كل من وارثان اهما اي ان من الجدات غير وارثة
 وهي المعبد عنها بالفاسدة وهي التي اختزلت منها
 فيما سبق بقولي صهيبة بينهما كما يقول **وكي**
من ادلت من الجدات **بغير وارث** كما اب الام فان
 اب الام غير وارث ويعبد عنها بالتي تزل يذكرين
 اثبت **فالحق ان** من **الموارث** لانها من ذرية
 الارحام فلا تترك الا عند من قال بتوريث
 ذرية الارحام كما تقدمت الاشارة الى ذلك في
 الكلام على الموارثان فائدة حاصل القول
 ان الجدات من ذرية اربعة اقسام القسم الاول
 من ادلت بمحض الانثى كما الام وامهااتها
 المدليات باناث مخلص والقسم الثاني من
 ادلت بمحض الذكور كما اب وام اب والاب وام
 اب اب اب ومكذ بمحض الذكور والقسم الثالث
 من ادلت باناث الى ذكر كما ام اب وكما ام ام

٢٢
 على الصحيح
 على التصحيح

ابي الاب وهو كذا كل جرة كانت من هذه الاقسام
 الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية
 وهو المعبر عنها بالجدة الصحيحة والقسم الرابع
 عكس الثالث وهي من ازلت بذكر الوارثات
 كما امر الامر وهو السابقة وقوله وكل من ازلت
 بغير وارث الى اخره وهو المعبر عنها بالقاسدة
 وهو غير وارثة عندنا كالحنفية الاعلى القول
 بتوريث ذوي الارحام كما سبق تواراه
 تأملت ما سبق ظهر لك انه لا يدرى من قبل
 الامر الاجرة واحدة فقط وباقي الجرات الوارثات
 كلهن من جهة الاب والكلام في الجرات مما
 بطول وقد اشرت منه في شرح الترتيب بالمع
 العجائب والله اعلم سر ذكر حكم ما اذا كانت
 احدي الجدتين اقرب من الاخرى وكما
 من جهة واحدة ولو قدمه على البين السابق
 لكان انساب فقال **وتسقط الجرة البعيدة**
والجدة بنات القريب سواء كانت من جرة
 الام كما امر وامها اتفاقا لانها مدلية
 بها او كانت من جهة الاب والبعد مدلية بالقريب

كما امر اب وامها اتفاقا ايضا لانها ازلت
 بها او كانتا من جهة الاب والبعد لا مدلية بالقريب
 كما امر الاب وام اب الاب على الاصح المنصوص في
 زوايد الروضة ومن صور هذه ما اذا كانت
 القريب من جهة اب الاب كما امر اب الاب والبعد
 من جهة امهات الاب كما امر ام الاب وفيها
 وجهات ارجحها كما قال العلامة شهاب
 الدين احمد بن الهاييم رحمه الله انها تحجبها
 قال ومستند في ترجيح ذلك ما قلناه لا
 كثرون حتى في المحذور والمنهاج ان قريبي كرجلة
 تحجب ما بعدها اشرف والوجه الثاني انها لا تحجبها بل
 يستدركان في السردس وظاهر كلام الشيخ سر
 الدين البلقيني رحمه الله تعالى ان ترجيحها فلا
 حل هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال
في المذهب الاول يعني ارجح المعني حة وفي بعض
 هذه المسائل واما في بعضهما فاتفقا كما قدرت
 لكن في بيان الخلاف في هذه المسائل باعتبار
 المجموع لا باعتبار الحمية وقوله **فقل** ايها الناظر
 في هذا الكتاب **لي حسن** اي يكفيني من ذكر

المسائل واصحاب الفروع من غير الجواز فيما ذكرته
 كفاية المبتدئ ولا يقتصر على اقل من المنتهي ومن
 اراد التعمق في ذلك فعليه بالكتب المطبوعة ومنها كتابنا
 شرح الترتيب **وقد تامل** اي انتبهت **فسميت الفروع**
 بين مستغنيها وبيان كل منهم على ما اردناه **من**
غير انقطاع اي التباس **والاعني** من ارجح فائدة
 علمها تقدم ان اصحاب الفروع من ثلاثة عشر رتبة
 من الزكوة وهم الزوج والاخ والام والاب والجد ونحو
 من النساء ومن جميع النساء الا المعتقة والله اعلم
 ولما انتهى الكلام على الفروع من مستغنيها شرع
 في العصبية فقال **باب** **التعصيب** مصدر
 عصب يعصب تعصيبا فهو عاصب وتجمع العاصب
 على عصبين وتجمع العصبية على عصبيات ويسمى
 بالعصبية الواحد وغيره **نحو** قال المطرزي والعصبية
 لغة قرابة الرجل لايه سموا بها لانهم محسبون به اي
 احاطوا به وكما استدار حول شئ فقد عصبية
 ومنه العصاب اي اب الهامير وقيل سموا بالتقوى به فلهذا
 بعض من العصب وهو الشدة والمنع يقال عصب
 الشئ عصبيا شدة والراس بالهمزة شدة لها ومنه
 العصابة لشدة الراس بها وقيل غير ذلك ومراد به
 المادة

وقد تاملت

المادة على الشدة والقوة والاحاطة والعصبية
 اصطلاحا ما سياتي في قوله **وحرف** ان يشترط في
 التعصيب الماخوذ اي الارث به **بعض** القول
حرف مختصر **مصيب** ليس بخفا لفظ من احرف كل
المالك عند الافراد **من القرابات** جميع قرابة
 اي الاقارب **او الاول** من المفتقين ومحصنهم
 احكاما لقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد
 وغير الاخ كالاخ **او كانت** **بعض** **الفروع** للثاني
 للواحد وما زاد له **اجما** على قوله على الله عليه وسلم
 الحفوة المقر اي من يملكها فبقوله لا ولد ذكر
فهم **اجوا** **العصبية** بالنفس **المفصلة** على غير ما
 من انواع العصبية وعلى الفرض كما اخبرته
 في شرح الترتيب وهذا تعريف للعاصب بالحكم
 والتعريف بالحكم ورب كما هو موله من عند القائل
 واحكام العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها
 اثنين وتذكر الثالث وهو انه اذا استقررت
 الفروع من التركة سقطت الا اخوة الاشقاء في
 المستتركة والا اخوة في الاكدرية وسياقيات
 وانما ترك المصنف هذا الثالث للعلم به من الثاني

مستغني

والقاصب بغيره ومع غيره كالقاصب بالنفس
 في هذه الأحكام إلا الحكر الأول ثم بعد التقدير
 القاصب بهذا التعديف المتقدّم شرع في عدلهم
 وهم خمسة عشر ولما لم يستوف عدتهم ات
 بكاف التمثيل فقال **كأب والجد ابن الأب**
وجر الأب وجر الجد وان علا والأب ابن عمه
قريب وهو ولد الصلب والبعد وهو ابن الابن
 وان سئل بمحمد الزكوي كما تقدم **والأخ** لا يورث
 أو لأب لا أم برليل ما سبق في الفرع **وابن الأخ**
 لا يورث أو لأب لا أم برليل ما سبق في الجميع على
 الرثمة من الرجال **والأعمام** لا يورث أو لأب لا أم برليل
 ما سبق أيها وكأعمام الميت أعمام أبيه وأعمام جده
 وهكذا **والسيد المقتنف** أي **الأنعام** بالعتق ذكر
 كان أو أنثى **وهكذا بنوه** أي بنوه
 الأعمام وبنوه المقتنف وان نزلوا بمحمد الزكوي
 قال الشيخ بيد الدين سبط المارديني رحمه
 الله في شرح الكتاب وفيه نوعان تصورهما حيث
 اقتصر على ابن المقتنف وسكن من باقي عمه
 المتفصّلين بأنفسهم ثم يمكن الجواب
 منه

عنه بأنفسهم خلقوا في قوله سابقا والموالي ولم
 يذكر المصنف رحمه الله بيت المال كما لم يذكر
 سابقا في الأسباب فائدة قال المصنف
 رحمه الله في تفسير قوله تعالى فلما أصطلوا
 منها جميعا فجعلها حال في اللفظ تأكيد في المعنى
 كأنه قال أصطلوا ثم أحفوت ولذلك لا يستدعي
 اجتماعهم على المصطلح في زمان واحد كقولك
 جا واجمعا انتهى فكذا هنا كأنه قال بنوهم
 أحفوت ولا يستدعي أن يكون المراد مجتمعين
 وهو حال من المضاق وهو بنوهم والده أعلم وقوله
فكأن لما ذكر أي من الأحكام **سبعا** أي ساءها
 سبع تفهم وأدعيات ثم أعلم أنه إذا اجتمع عاصبان
 فأكثر فتارة يستويان أو يسويان في
 الحجة والدرجة والقوة فيشتد كان أو يشتد
 في المال أو ما أبقت الفروض وتارة تخلف
 في شمر ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك
 مبني على قاعدة ذكرها المصنف رحمه الله
 في بيت واحد حيث قال فبالحجة التقدير ثم يقدّر
 ويقدّرهما التقدير بالقوة أجولاً وذكر المصنف

بعضها بقوله **وما الذي الدرجة البعدي** وإن
كان قويا مع الوارث **القريب** إذا كان من جهة
واحدة **في الأرت من حطولا** **تنصيب** لمحبيه بالا
قرب منه درجة وإن كان متعيقا كابن أخ
لاب وابن ابن أخ شقيق فلا شيء للثاني مع
الأول إجماعا لكونه أبعد منه درجة وإن
كان أقوى من الأول وكابن وابن ابن وإن
لم يرد به وكاب وجد وكابن أخ شقيق
وابن ابن أخ شقيق والأب وكه شقيق الأول
وابن عم شقيق الأول فلا شيء للثاني مع الأول
في جميع هذه الصور ليعده قاصدا ما هو
حجازية ولأن البعدي حينها مقدم وجاز
تقديمه لأنه جار ومجرور تحت الزائدة لتنصيص
المهم وسوغ زيادتها سبق النفي وكون
مجرورها نكرة ولا تخفى ما في عطف التنصيص
على الخط من التأكيد فإنها بمعنى واحرقال
القول الذي يختصر الصحاح التنصيص الخط من
الشيء والله أعلم **والأخ** لام واب **والعم** لام واب
وابن الأخ لام واب وابن العم لام واب **أول**
من

من المولى بشرط النسب وهو الأخ لاب في
الأول والعم للاب في الثانية وابن الأخ للاب
في الثالثة وابن العم للاب في الرابعة فيجب
في جميعها لأنه أقوى منه لا يقال ظاهر بما رفق
يقضي حجب الأخ للام بالأخ الشقيق فإنه
مولى بشرط النسب من العصبات وهو الأخ
للأب وأما الأخ للام فليس من العصبات
تنبيهات الأول قد ذكرت إنما ذكره المصنف
رحمه الله بعض القاعدة التي ذكرها المحقق رحمه
الله وغيره وأعلم قبل ابضاح ذلك أن جهات
العصوبة عندما سبع البنوة ثم الأبوة ثم الجوروة
والأخوة ثم بنوة الأخوة ثم العمومة ثم الامرية
المال إذا علمت ذلك فإذا اجتمع ما صلبات من
كانت جهته مقدمة فهو مقدم وإن يولد علي من
كانت جهته موحدة فإن من أخ شقيق الأول
مقدم على العم وذلك معنى قول المحقق رحمه الله قيا
لجدة التقدير فإن التحدث جرحهما فالقريب درجة
وإن كان ضيقا مقدم على البعدي وإن كان قويا
كما مثلته اتفاقا وذلك معنى قول المحقق رحمه الله

ثم بقدرجه قال ان المثلث من حيثها ايضا فان قوي
 وهو ذوالقرا بتين معدم على الضعيف وهو ذو
 القذرية الوحدة كما سبق تمثيله قريبا وذلك
 مع قول الجعدي رحمه الله وبعدهما التقدير
 بالقوة اجعلنا التنبيه الثاني هذه القاعدة كما هي
 في العصيات فذات في اصحاب الغرور وفي اصحاب
 الغرور مع العصيات وعليها مع قاعدة الخرب
 وهي ان كل من ادرك بواسطة حجبته تلك الوسطة
 الاول الامر يعني باب الحجب والله اعلم ولما انتهى
 الكلام على القسم الاول من العصابة وهو العصابة
 بنفسه شرع في القسم الثاني وهو العصابة بغيره
 فقال **والاثنين** ومثله **ابن الابن** **والاخ** شقيقا كان
 اول **ج الثالث** الواحدة فاكثر المتساوية او
 المتساويات للذكر في الدرجة والقوة **بعضها**
في البراءات فتكون الاثنين منهن مع الذكر المتساوي
 لها عصابة بالغير فالعصابة بغيره امر مع البنت
 وبين الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب
 كل واحدة منهن مع اخيها وتزيد بنت الابن
 عليها يانه يعصها ابن بنت في درجتها مطلقا
 ويعمر

٢٨
 في يعصها ابن بنت امثل منها اذا لم يكن لها
 من في الثلثين من نصف او سدس او مشارحة فيه
 او في الثلثين وتزيد الاخت شقيقة كانت او
 لاب بانه يعصها الجد كما سيأتي في باب الجد
 والاحوة الامثلة بنت فاكثر مع ابنت فاكثر
 الماد بينهما او ينهر للذكر مثل حظ الانثيين
 ومثل ذلك بنت بنت مع ابنت بنت سواء كان اخاها
 او ابنت عمها واخوة شقيقة مع اخ شقيق و
 اخت لاب مع اخ لاب فاكثر في الجميع بنت وبنت
 ابنت وابنت بنت في درجتها سواء كان اخاها او
 ابنت عمها للبنت النصف ولبنت الابن مع ابنت
 الابن الباقي للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابنت
 وابنت ابنت ابنت امثل منها لها النصف والباقي
 له فلا يعصها لاستغنائها بغيرتها بنت وبنت
 ابنت فاكثر وابنت ابنت ابنت للبنت النصف ولابنت
 الابنت فاكثر السدس تكمله الثلثين والباقي
 لابنت بنت الابن النازل فلا يعصها لما مر بنا
 ابنت وابنت ابنت بنت لهما الثلثان والباقي له كما مر
 بنت وبنت ابنت وبنت ابنت بنت وابنت بنت نازل

للبنات النصف ولابنة الابن السدس ثمالة
الثلاثين والباقي لبنات بنت الابن مع ابنت بنت
ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ الانثيين وقس
على ذلك اخت شقيقة اولاد مع الجدة المال لها
للكر مثل حظ الانثيين كما سيأتي ذكره في باب
الجدة والاخت والاصل في ذلك قوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله
تعالى وان كانوا اخوة من رجل لا ونساء قل للذكر
مثل حظ الانثيين وقياس الاولاد والامات
على اولاد الصلب مع ما سيأتي في باب الجدة مع
الاخوة ان شاء الله تعالى وما انتهى الكلام على
القسر الثاني من العصبية شرع في القسر الثالث
وهو العصبية مع غيره وهو اثنتان فقال
والاخوان الشقيقات اولاد والمراد القربة
فاكثر من **تكن** اي توجد **بنات** واحدة
او اكثر او بنات ايت فاكثر كذلك **فمن** اي
الاخوان **معهن** اي البنات **معصيات** يقع
الصار وهذا معنى قوله الغرض من الاخوات
مع البنات عصبيات والاصل في ذلك حديث
ابن

٢٩
ابن مسعود رضي الله عنه السابق في باب
السدس حيث قال وما بقي فلاخت وهما
بشرط ان لا يكون مع الاخت اخوات فان
كان معها اخوات فهي عصبية بالفيدر لا مع
الفيدر **ثم** حيث صار بنت الاخت الشقيقة
عصبية مع الفيدر صار بنت كالاخ الشقيق فتحجب
الاخوات للاب ذكرها كانوا اواناتا ومن يعرف
من العصبيات وحيث صار بنت الاخت للاب
عصبية مع الفيدر صار بنت كالاخ للاب فتحجب بني
الاخوات ومن بعدهم من العصبيات ذكرها
كانوا اواناتا والله اعلم ولما قدم ما سبق
ان جميع الذكور عصبيات الا الزوج والاخ للام
وان جميع النساء صاحبات فرض الا المعققة
صرح بذلك في النساء بقوله **وليس في**
النساء كلهن **قطر** يفتح الطاء قطعاً وبضمها
جميعاً **عصبية** ينفسها الا الانثى التي **من**
اي نفعت **يعتق الرقيبه** من ذكرها وانثى
فهي عصبية للعتيق ولما انتمى اليه ينسب
او ولاه على تفصيل مذكور في الولايات بعينه

ان شاء الله تعالى **فصل** الاول في كل اخ لغير
 ام كاييه الا في مسايل لا يرثون الام من الثلث
 الي السدس ولا يعصبون اخواتهم ولا يرثون
 مع الجرح خلاف ابايهم وابن الشقيق يسقط
 في المشتركة وبالاخ للاب وبالاخت شقيقة
 كانت اولاب اذا صارث عصبية مع الغير ولا
 تحجب الاخ للاب بخلاف ابيه وابن الاخ للاب
 يسقط بابت الاخ الشقيق وبالاخت للاب
 اذا صارث عصبية مع الغير ولا تحجب ابن الشقيق
 بخلاف ابيه والله اعلم **الثانية** الورثة اربعة
 اقسام قسم يرث بالقرص وحملة من الجملة
 التي تسمى بها وهو سبعة الام وولدها والجدان
 والزوجان وقسم يرث بالتعصيب وحده
 كذلك وهم جميع العصبية بالنفس غير الاب
 والجد وسيريرث بالفرض مرة وبالتعصيب
 اخرب ولا يجمع بينهما ولكن زوان النصف
 والثلاثين كما سبق وقسم يرث بالقرص
 مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما وهو الاب
 والجد فان كلا منهما يرث السدس مع ابيه
 وابن اب

او ابن ابنت وحيث ابقى بعد الفرض قدر
 السدس او دون السدس او لم يبق شي وبث
 بالتعصيب اذا خلا من الفرض الوارث من ذكر
 او انثى ويجمع بين الفرض والتعصيب اذا كان
 معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض من الثلث
 من السدس وسبقنا الاشارة الى ذلك والله
 اعلم **الثالثة** قد يجمع في الشخص جهتا تعصبي
 كابن هو اب بن عم وكاخ هو معتق فيرث
 باقواهما والا فوري معلوم من القاعدتين
 السابقتين في العصبية وقد يجمع في الشخص
 جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح الجور
 وفي طي الشبهة فيرث باقواهما لا بهما علي
 الارح والقوة باحد امور ثلاثة الاول ان تحجب
 احدهما الاخر بكنة هي اخت من ام كان
 يطامحوس منه قتل بنتا ثموت عنها فترث
 بالبنتية الثانية ان تكون احدهما لا تحجب
 كما او بنت هي اخت من اب كان يطامحوس
 بنته قتل بنتا ثموت الصغرى عن الكبرى
 فترثها بالامومة او عكسه فترثها بالبنتية

الثلاث تكون احداهما اقل حيا كحجة امام
 هي اخت من اب كان بها مجهولتي بنته فقلد
 بتا تربط الثانية فقلد بتا ثم ثبوت السفلي
 عن العليا بعد موت الوسطي والاب فترتقا
 بالجدودة دون الاخنية فلو كانت الجملة القوية
 محجوبة ورثت بالضيق كانت ثبوت السفلي
 في المثال الاخير عن الوسطي والعليا فترت العليا
 بالاخنية والوسطي بالامومة وقد يجتمع في
 الشخص جبرتا فرض وتخصيب كما في عمر هو
 اخ لام او زوج فترت بهما حيث امكت والده
 اعلم ولما اشبه الكلام على العصبية اريد
 ذلك سائر المحجب مع ان بعضه قد سبق
 في العصبية فقال **باب المحجب**
 وهو لغة المنع واصطلاحا مانع من قام به سبب
 الارث من الارث بالكلية او من اقر حظه
 وهو قسمان محجب بالاولاد وهو الموانع
 السابقة ومحجب بالاشخاص وهو الموانع
 عند الاطلاق وهو المقصور بالترجمة
 وهو قسمان محجب بقصات وهو سبعة
 انواع

٤١
 انواع ذكرتها في شرح الترتيب منها الاشتقاق
 من فرض الى فرض اقل منه كحجب الزوج من
 نصف الي ربع ويعلم اكثرهما ما سبقا وهما
 سياتي للمتا مل وحجب حرمان وقد سبق
 بعضه في العصبية وذكر هنا شيئا منه مقدما
 حجب الاصول فقال **والجد محجب عن الثرات**
بالاب لانه اربيه وقوله **في احواله** اي
 الجد او الاب **الثلاث** يشير به الى الاحوال الثلاثة
 التي ذكرتها من الارث بالفرض او بالتخصيب
 او بهما **وتسقط الجدا من كل جهة** اي
 من جهة الام او من جهة الاب **بالامر** اما التي
 من جهة الام فلا دلالة لها بها واما التي من جهة
 الاب فلكون الامر اقرب بمن يرث بالامومة
فافهم اي ما ذكرته لك **وقس ما اشبهه**
 فتحجب كل جد قريب كل جبرايص منه لادلايه
 به وتحجب الجدات بعضهن بعضا على التفاضل
 السابق وتحجب كل من الجد والاب الجد التي
 تنزل به دون غيرها **وهكذا يستقطب الابن**
 وبنت الابن **بالابن** وهكذا كل ابن بنت او بنت

ابن نازلين بابيت بنت اقرب **فلا تتبع** اي تطلب
 عن هذا الحكم الصحيح المجمع عليه **معدلا** اي ميلا
 الي حكمه باطل يات نورث ابن بنت مع ابن
وتسقط الاخوة سواء كانوا اشقا والاب
 اولاد وسواء كانوا ذكورا واناثا وحنانا
بالبنين والمراد الواحد فكثر كما هو معلوم
 وسيصرح به في بني الاب **ويا لابن الابن**
 دون الاعلى وهو الجدة **كمار** وينا ذلك في معنى
 ما ورد في القرأت الفردية فان الكلالة من
 لم يخلف ولدا ولا والدا وكما روي ما يورث
 اي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في قوله فما بقي فلا ولي من قبل ذكر ولا مثل
 ان كلاما من الابن والاب وكذا ابن الابن
 ولي من الاخوة او كما روي من ذلك عن
 الفقهاء والفرضية وغيرهم فانه مجمع
 عليه ولما كانت الابن حقيقة خاصة بولد الصلب
 وكانت ابن الابن كالابن في حجب الاخوة
 اجما عما صرح بذلك بقوله **اي بني البنين**
كيف كانوا اي على اي حالة كانوا من قبل
 او بعد

او بعد ولما كانت من المعلوم انه ليس المراد
 ببني البنين وكذا بالبنين في حجب الاخوة
 المجمع بل الواحد والجماعة في ذلك سواء صرح
 بذلك بقوله **سيان** اي سواء فيه اي الحكم المزد
 كور وهو حجب الاخوة بهم **الجميع** المصارق
 باثنين فما زاد **والوحدان** جميع واحد فلا
 نطق الجميع شرطا ولما كان الاخوة للام تحجب
 بمت محجب به الاشتقاو زيادة على ذلك صرح
 بالزيادة بقوله **ويفضل ابن الام** وكذا بنت
 الام وكما الاخ والاخت للام **بالاستفاضة** اي
 المحجب **بالجدة فاقصمه** اي ذلك ففهما صحيحا
على احتياط وبقيت لا على اشتراك ونزول
وبالبنات الواحدة فكثر **وبنات الابن** اي
 كذلك كما صرح به بقوله **جدا وحصانا** من
 البنات وبنات الابن **وقل لي** من هذا
 العلم المتفق عليه ومن غيره فتأخر لنا ان
 الاخوة للام المحجبون بسنتها بالام وابن الابن
 والبنات وبنات الام والاب والجدة اجماعا لاية
 الكلالة الاولى لان الكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا

وفيل فيها غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب
لكن خص من الكلالة الام والحبرة فلا يحبان
ولذا لم بالاجماع **شريكات اليت الواحدة قاتل**
يسقط عن حاز البنات الثلثين يافتي
لمفهوم قول ابنت مسعود رضي الله عنه
السابق في بنت وبنت ابنت واخت حيث
قال للبنت النصف ولبنت الابنت السدس تكملة
الثلثين واخبر ان ذلك بقضا النبي صلى الله عليه
وسلم والفتي في الاصل الشاب او السخي **الا اذا**
عصبت الذخير من ولد اليت وهو العزيز
المبارك سوا كان في درجة بنت الابنت او انزل
منها لا احتياجا اليه **علي ما ذكره** اي الفرصين
وقدمته في باب التقصيب خلافا لبنت مسعود
رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض
البنات للذكر خاصة واسقط بنات اليت
تامة ما قلنا في بنت الابنت مع بنت الصلب بحسب قول
بنت بن نازلة مع من يستغرق الثلثين من بنات
الابن العاليات كبنت بنت بنت مع بنتي ابنت وبنت
وبنت بنت وبنت بنت بنت وبنت بنت بنت
ابنت بنت

ابنت بنت بنت فلا شيء للشاركة في المصير الثلاث
الا اذا كانت معها في درجة او اسفل منها ابنت
فيعصبها كما سبق في الاشارة لذلك والله اعلم
ومثلهم اي ومثل البنات **الاخوات اللاتي يرلين**
بالقرب من الجهات اي من جهات الاب والام
ومن الاخوات الشقيقات **اذا اخذت قرصها**
واقبوا وهو الثلثان بان كنت ثنتين فاكثرن
اسقط اولاد الاب ومن الاخوات للاب سواء
الواحدة فاكثروا في قوله **البواكيا** ايما اليهن
لم يحصل لمن الا البكا كل البنت فقط **وان يكن**
اخ له اي وان يكن مع الاخوات للاب اخ لاب
حاضرا معهن **عصبت** واقسم او اقسموا اليها في
بعد الفروض للذكر مثل حظ الانثيين خلافا
لابنت مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي
للأخ للاب دون الأخت للاب وقوله **باطنا**
وظاهرا فيه ايما اليان ذلك حكم بالحق لنفوه
باطنا وظاهرا ولما كانت الاخوات للاب لسعت
كبنات الابن في جميع الاحكام لان بنت الابنت
يعصبها من موانع منها اذا لم يكن لها في الثلثين

شي ولا كذلك الاحت للاب فانه لا يفصلها الا الاخ
للأب فقط فلا يفصلها ابن الاخ وان احتاجت
اليه صرح بذلك في ضمن حكمه عام فقال **وليس بين**
الاخ وابنه وان نزل سوا كان شقيقا والاب **بالمقصود**
من من بنات الاخ لا يثنى من ذوي الامرحام
او فوقه في النسب من بنات الاخ كذلك او من
الاخوة المحتاجات اليه لان لما لم يفصل من في درجة
ليرفع من فوقه بالاولى فاحدة القريب
المبارك هو من لولاه لسقطت الاثنى التي بعضها
سواء كان احادها مطلقا او ابنت عمها او انزل
منها واولاد الابن واما القريب الميثوم فهو
لولاه لورثته ولا يكون ذلك الامساوي الاثنى
من اخ مطلقا او ابنت عم لبنت الابن وله صور
منها زوج وار واد وبنت وبنت بن فللزوج
الربع وللأم السدس وللأب السدس وللبنت
البصق وللبنت الابن السدس فتعقد المسالة
الى خمسة عشر فلو كان معها ابنت
سقطت وسقطت معها بنت الابن لا تستفارق
الفرقة ويكون اذا عايلة لثلاثة عشر
فلولا

٢٢
فلولا لورثته كما بيناه فهو اخ ميثوم عليها
والله اعلم فاحدة ثالثة المحجوب بالوصف
وجوده كعدمه فلا يحجب احدا لحرمانا ولا
نقصانا والمحجوب بالشخص لا يحجب احدا
حرمانا وقد يحجب نقصانا وكثير من مسائل
ذكرتها في شرح الترتيب منها ام واب واخوة
كفيف كانه فللام السدس والباقي للاب
ولا شيء للاخوة المحجوب بالاب والله اعلم فاحدة
ثالثة المحجوب بالوصف يثنى دخوله على
جميع الورثة والمحجوب بالشخص نقصان
كذلك وهما المحجوب بالشخص حرمانا فلا يدخل
على ستة وهم الاب والام والابن والبنات والزوجة
والزوجة وضابطهم كل من ادلى الى الميت
بنفسه غير المعتق والمعتقة والله اعلم
ولما انتهى على العاصيات والمحجوب وكات
من الحكم العاصب ودله بغير حجة لكونه
معلوما انه اذا استقرت الفرقة من التزكية
سقط العاصب الا الاخت لغير الام والاكثرة
والا الاخوة الا شقا في المشتركة كما اشرت

الي ذلك في باب التفصيل وكانت الاكبرية
ستاف في باب الجبر والاحوة وذكرها المشتركة وعقد
لهما بابا فقال **باب المشتركة** نفتح الباب
كما ضبطها ابن الصالح والنووي رحمهما الله
نقالي اي المشترك فيها وبكسرهما على نسبة
التشريك اليها مجازا كما ضبطها ابن يونس
وحكي الشيخ ابو حامد المشتركة يتابعه الشيخين
وتسمى بالحمازية وبالحمدية وبالبهية لما سباني
وزعم بعضهم انها تسمى بالمنبرية لان محمد رضي
الله عنه سبها عنها وهو على المنبر قال ابن الهيثم
رحمه الله تعالى وفيه نظر **وان تجد زوجا واما**
او جدة وريثا اي الزوج والام والجدة السدس
واحوة لام اشين فاكثر **حازر والثلاث** **واحوة**
ايضا لام و اب اي اشقا ذكر فاكثر ولو معه اثني
او اثبات **وقد استفرقوا** اي المذكورون غير الا
شقا المال **بقدر النصف** جمع نصيب فالمسألة
اصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم والجدة
السدس والحد والاحوة للام الثالث اثبات
ومجموع الا نصيبا ستة فلم يبق للعصبة الشقيق
شي

شي فكانت مقتضى الحكم السابق ان يسقط الاستفراق
القروض وذلك هو الذي قضي فيه عمر بن الخطاب رضي
الله عنه اولا وهو مذهب الامام ابي حنيفة والامام احمد
رحمهما الله وهو احرقوا بين عندنا واحوي الروام
ثبت عند زيد رضي الله عنه تزوجت لهر من
المخطاب رضي الله عنه فادار ان يقض بذلك فقال
له زيد بن ثابت هي اباهم كان حماد فادارهم
الاب الاقربا وقيل قايلا ذلك احر الورق وقيل
قال بعضهم الاحوة لهر رضي الله عنه هي اب
ابا فانا كان حماد ملقي في البحر فلك ذلك سميت بما
تقدم قلنا قيل له ذلك قضى بالتشريع بين الاحوة
للأم والاحوة الاشتقاكا نهر كلهم والام بعد ان
كانت اسقط لهم في العلم المأخوذ فقيل له في ذلك
فقال ذلك على ما وصينا وكرا على ما نقض وواقعه
على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد بن
ثابت رضي الله عنه في اشهر الروايتين عنه
وزهد الامام مالك رحمه الله تعالى عنه وهو المذهب
المشهور عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
الذي قطع به الاصحاب رحمهم الله تعالى

وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى بلفظ
موافق لما قيل له من الخطاب رضي الله عنه
يقوله **فاجعلهم** اي الاخوة الاشقاء والاحوة للام
كلهم اخوة لام اي كالاخوة للام **واجعل الابرار**
حجرا اي كحجر ملقب في البحر اي في البحر حتى كان
الجميع اخوة لام بالنسبة لقسمة الثلث بينهم
فقط لامن كل الوجوه كما قال **واقسم على الخوة**
الجميع الا الاشقاء والرب لا م فقط **ثلث التركة**
بينهم بالسوية فلو كانت مع الاشقاء فيها شيء
احتزت لواحد من الذكور **وهذه المسألة المشتركة**
المشهورة من زمن الاصحاب رضي الله عنهم
الي هذا الوقت ولا بد في تسميتها والحكم فيها
بما ذكر من هذه الاركان الاربعة وهي زوج
وزو سدر من ام او جدة واثنان فاكثرت
ولد الام وعصبة شقيقة ومختار مكانها
وتوجيه كل من المزهبيين والمعايات بهما مذکور
في المطولات ومنها كتابنا شرح الترتيب
تشبيهه اشما قلت بالنسبة لقسمة الثلث
بينهم فقط لئلا يرد ما لو كانت معهم اخن او اخوات
لللاب

لللاب

فانهم يسقطون بالعصبة الشقيقة ولا يفرق
للاخت للاب النصف وتقول لتسعة او للاختات
لللاب الثلثان وتقول لقسمة كما توهمه بعضهم
وهو يقول بطلان العلم ثم شرع المصنف رحمه
الله في شيء من احكام المجد والاحوة وفا بوعده
السابق فقال **باب المجد والاحوة** اي
من الابوين او من اللاب فقط سواء كان احد
الصنفين منهما منفردا عن الآخر او كانا مجتمعين
والمراد الواحد فاكثرت من الذكور او من الاناث او منها
والمراد بها حكمه معصية وحكمه معصية اما حكمه
منفردا عنهم وحكمهم منفرديت عنه فقد
تقدم واعلم ان المجد والاحوة لم يرد فيهم
شي من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت
حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم ومن
تبعهم كابن حنيفة والمزني وابن سيرين وابن
اللبات وغيرهم رحمه الله تعالى ان المجد والاب
فانحجب الاخوة مطلقا وهذا هو المفتي به عند
الحنفية ومذهب الامام علي بن طالب رضي
الله عنه ويريد ثابت وابن مسعود رضي

الله عنه انهم يدرثون معه على تفصيل و خلاف
ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر الادلة والاجوبة
لما من الفريقين ومذهب الامام زيد رضي الله
عنه هو مذهب الايمة الثلاثة ماله والشافعي
والحنيني حنبل وابو يوسف والجمهور حنبل
والله عنهم وهو ما ذكره المصنف رحمه الله
في باب ما اذا ايراد في الجرد والاحوة
لا من ام فقط **او عرنا** في باب الفروع حيث
قال وحكمهم وحطهم سيما في **الف محمول** ما نقل
السما واسم سماع تفهم وازعان **واجمع** اي
في ذهنك **حواسني** اي اطراف **الكلبات** جمع
كلمة وهي القول المفرد **حفا** مصدر موكده
والمراد انك تصفي لما يورد من العبارات
في الجرد والاحوة وتجمع اول الكلام واخره
وتفصيله واجماله وتشر به لك اهتماما
زايدا عسى ان تظفر ببعض المراتب والناقد
لهذا الكلام لان باب الجرد والاحوة خطير
صعب المرام فلقد كان السلف الصالح رضي
الله عنهم يتوقفون الكلام فيه حرافة
على

٤٦
على رضي الله عنه من سره ان يقتصر جردا
جهدا فليقتصر بين الجرد والاحوة وعن ابن
مسعود رضي الله عنه سئلوا عن عضل كمر
وان تركونا من الجرد لحياء الله ولا يباهي
عن عمر بن الخطاب لما طعنه ابو الولوف وحضر
الوفات قال احفظوا عني ثلاثة اشيا لا تقول
في الجرد شيا ولا تقول في الضلالة شيا ولا اولى
عليكم احدا اذا تقررت ذلك فلتخرج الي كلام
المصنف رحمه الله فقوله **والعلم بان الجرد**
مع الاحوة **تقاي** اي صاحب **احوال** باعتبار
فبا اعتبار اهل الفرض معهم وجوبا وعدمه
محالات وباعتبار ماله من المقاسمة والمثلث
وغيرهما خمسة احوال وباعتبار ما يتصور
في تلك الاحوال الخمسة عشرة احوال وباعتبار
اخذ الصنفين معا اربعة احوال **السيعة**
اي الخبر **عنهم** اي عن تلك الاحوال
اما تصديحا واما ضمنا من تقاريع الكلام
على التقاليد اي ولا تحسب الحاجة **يقاسم** الاحوة
فيهم اي في تلك الاحوال والمراد ان المقاسمة

في تقدير تلك الاحوال ومن جعلتها المذكورة اذا
لم يقدّر المقاسم عليه **يا لاذيب** اي بالضرر الحاصل
بالتقصص عما سذكروا من كان معهم صاحب
فرضه امر لا وبيان ذلك انه اما ان لا يكون
مع الجد والاختوة صاحب فرض وامان يكون
فان لم يكن معهم صاحب فرض فله حيز
الامرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
فناؤه يا خزن ثلثا كاملا ان كان بالمقاسمة
اي الثلث **نازلا** وذلك في صور غير مخصصة
منها جد و اخوان واخت فان لم يكن نازلا
عنه بان كانت المقاسمة احتلا وذلك في خمس
صور ضابطها ان تكون الاختوة اقل من مثليه
وهو جد و اخ جد و اخت جد و اختان جد و ثلاث
اخوات جد و اخ واخت او كانت المقاسمة
والثلث سياتي وذلك في ثلاث صور وهي
جد و اخوان جد و اخ واختان جد و اربع
اخوات فانه يقاسم الاخوة اذا كان كما علم
من كلامه السابق فقامر كلامه احتبار
التعديد بالمقاسمة حيث استوي الامران وهو اخر
اقوال

اقوال ثلاثة ذكرتها في شرح الترتيب **ان لم يكن**
متراب اي مع الجد والاختوة **ذوا سهام** اي
اصحاب فرض من الزوجية والامر والمحدثين
والبيت و بنت الابن **فاقنع يا بصاحب** لك
الاحكام **عن استفهام** اي طلب القهر مني
بطلب زيارة الايتام فاني قد اوضحتهما الايتام
المحتاج اليه وسياتي بيان القناعة وشي
بما ورد فيها **تيسير** ما ذكره من المقاسمة
والثلث حالات من الاحوال الخمسة التي
اشترط اليها في اول الباب يبقى ثلاثة احوال
سذكروا فيما اذا كانت معهم صاحب فرض
ويرجع الحالات كما تقدم الى ثلاثة احوال
من عشرة وهي تعيين المقاسمة وتعيين
الثلث واستواء الامرين يبقى سبعة سنن
ان شاء الله تعالى فيما اذا كانت معهم صاحب
فرض والله اعلم اذا تقدر ذلك فقد ذكر
حصر ما اذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة
احوال وهي المقاسمة وثلث الباقي وسدس
جميع المال وهي تكملة الاحوال الخمسة بقوله

وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذوي الفروض
 جميع فرض وتقدم بقدر بقية في باب الفروض
 وتقدم من يربث معهما بالفرض **انقا والارزاق**
 جميع رزق وهو ما ينفع به ولو محرما عند اهل
 السنة والمراد رزق مخصوص وهو الارث بالفرض
 ايما قهلا هو الحال الاول والثاني هو المقاسمة
 وهو معلومهما تذكر بقوله **هذا اذا ما كانت**
المقاسمة تنقصه عن ذاك اي عن ثلث
الباقي بالمزاحمة في القسمة لكثرة الاخوة
 فان لم تنقصه المقاسمة لكونها احدا من
 ثلث الباقي ومن سدد الجميع فله او مساوية
 لهما او لآخرهما فله ايضا على ما تقتضيه عبارة
 سابقا لاحقا من معنى قوله ذكر الحال الثالث
وتارة ياخذ سدد المان وليس عنه تارة
 اسما لاحقية **بحال** اي من الاحوال فان
 كانت المقاسمة او ثلث الباقي ينقص فيهما
 عن السدد فالسدد له فان سواه ثلث
 الباقي فكذلك فلهما قدرته في كلامه
 سبعة احوال وهي **انما ان يتعين له**
 ثلث

٢٩
 ثلث الباقي في بخوام وجد وخمسة اخوة
 وامان يتعين له المقاسمة في بخوز زوج و
 جد و اخ وامان يتعين له السدد في بخو
 زوج و جد وام واخوين وامان يتنوي له
 المقاسمة و ثلث الباقي في ام و جد واخوين
 وامان يستوي له المقاسمة والسدد في
 بخوز زوج و جدة و جد و اخ وامان يستوي له
 السدد و ثلث الباقي في بخوز زوج و جد
 وثلاثة اخوة وامان يستوي له الامور الثلاثة
 ثمة في بخوز زوج و جد واخوين فمزه الاحوال
 السبعة مع ذوي الفروض تمت بها الاحوال
 العشرة وحيث استوى الامران او الامور
 الثلاثة فياتي في التفسير الاقوال الثلاثة
 التي سقت الاشارة اليها فابصرة هذا
 كلمة **كلما** حيث بقي بعد الفروض الفروض
 اكثر من السدد فان بقي قدر السدد
 كبنتين وام و جد واخوة او دون السدد
 كزوج وبنتين و جد واخوة او لم يبق شيء
 كبنتين وزوج وام و جد واخوة فللمجد السدد

ويقال او يورد في الفوائد احتيج الي ذلك ونسقط
الاخوة الا لا تحت في الاكبرية وسامي وحيث اخذ
سد ساعا بلا كله او بقضه فالسدس اذا كان يكون
اسما لا حقيقة كما اشرت الي ذلك انقا والله اعلم
وهو اي الجدة مع الاناث من الاخوات عند القسم
اي المقاسمة بينه وبينهن **مثل اخ** فيما ذكره
بقوله **في سهم** من كونه الاخوات مثل حظ الاشقين
والحكر من كون الاحت تصير معه عصبة بالغير
كما اشرت الي ذلك سابقا في باب التعصيب
لا في جميع الاقسام فلما قال **الامع الام فلا**
عبيها بانضمامه الي الاحت لانه ليس باخ
بل ثلث المال لها اي الام يصحبها كما لا لانه
ليس معها عدد من الاخوات ففي زوجة وام
وجدة وحت للزوجة الربع وللأم الثلث كما لا
والباقي بين الجد والاحت مقاسمة له مثلا مالها
وفي المسيلة المسماة بالخرق الخرق اقوال
الصحابة فيها اولان الاقوال خرقتهما لكثرة
وهي ام وجد وحت شقيقة اولاب للام الثلث
والباقي بين الجد والاحت اثلاثا له مثلا مالها
فاصلها

فاصلها ثلاثة وتسع من تسعة للام ثلاثة
وللمجد اربعة وللاحت اثنتان وهذا مذهب الامام
زيد بن ثابت ثابت رضي الله عنه وهو مذهب الشيعة
الثلاثة رحمهم الله واما عند الامام ابن بكير القمي
رضي الله عنه فللأم الثلث والباقي للمجد
ولاشي للاحت وهو مذهب الامام ابي حنيفة
رحمه الله وفيها افراد كثيرة ذكرتها في
المقايها وهي عشرة وما يتفرع عليها في شرح
الترتيب واثبت فيه بالعجب العجيب وجميع
ما ذكره من اول الباب الي هنا هو فيما اذا كان
معه احد الصنفين سواء كان موهب صاحب
فرض او لا شر ذلك حكمه ما اذا اجتمع الصنفان
سواء كان موهبا ايضا صاحب فرض ام لا وهو
باب المعارة وبه شر الاقوال الاربعه المشار
اليها سابقا فقال **وا حسب** **بدر الاب فقط** وهم
الاخوة للاب مع الاخوة الاشقاء **لوي** اي عند
الاعداد اي عند الاخوة الاشقاء والاخوة للاب
في المقاسمة على الجد لينقص بسبب ذلك
تصبيه وذكر في ثمان وستين مسألة

ذكرتها في شرح الترتيب والفارضية **وارفقت**
 اي اترك **بين الام** فقط وهم الاخوة **لام مع**
الاجداد لحجبهم بالمجد كما تقدم في باب المحجب
 وانما اعاده هنا استطرادا وليست محلبة البيت
 وليس من هذا الباب **واحكم على الاخوة** اي الاشقا
 اول الاب اي احكم بينهم **بعد العدا** المذكور
حكم اي مثل حكمه **فيهم عند فقد الجد**
 ونذكر انه اذا كانت في الاشقا ذكر فداشي للاخوة
 للاب كجد واخ شقيق واخ لاب فالاخ الشقيق
 بعد الاخ للاب على الجد فيستعرب الجد اذا
 المقاسمة والثلث فاذا اخذ الجد حصة وهو
 ثلث المال بقي الثلثا فباخذها الاخ الشقيق
 ولاشي للاخ للاب وكزوجته وجد واخ شقيق
 واخ لاب فللزوجة الربع وبعد الاخ الشقيق
 الاخ للاب على الجد فباخذ ايضا ثلث الباقي
 لا يتوابع مع المقاسمة وهو ربع ايضا فيبقى
 نصف المال ياخذ الشقيق ولاشي للاخ
 للاب وان لم يكن في الاشقا ذكر فان كانا
 شقيقين فلهما الثلثين ولو قتل

شي لكان للاخوة للاب كلن لا يبقى بعد
 الثلثين وحصة الجد والفرض ان كانت
 شي فلاشي للاخوة للاب مع الشقيقين ففي
 جد وشقيقين واخ لاب يستوي للمجد
 المقاسمة والثلث فله ثلث المال والباقي
 للشقيقين لانه ثلثان ولاشي للاخ للاب
 وان كانت شقيقة واحدة فلهما النصف اي
 النصف فان بقي بعد حصة الجد والفرض وان
 كان نصف المال او اقل فهو للاخت الشقيقة
 ولاشي للاخوة للاب كزوجته وجد وشقيقة
 واخوين للاب فللزوجة الربع والاحظ
 للمجد ثلث الباقي فيبقى بعد الزوجة ربع وثلث
 الباقي نصف المال فتعوز به الشقيقة ولا
 شي للاخوين للاب وكزوج وجد واخت
 شقيقة واخوين لاب فللزوجة النصف ثلاثة
 والمجد السدس او ثلث الباقي منهم من ستة
 ويبقى ثلثان من ستة وهما اقل من نصف المال
 فلهما للشقيقة ولاشي للاخوين للاب وان بقي
 بعد حصة الجد والفرض ان كان اكثر من نصف

المالكان للثقيقة النصف والباقي للاخوة
للأب وذلك في بيت صور على ما ذكرته في شرح
الترتيب او ثمانية على ما ذكرته في شرح الفارسية
تبعاً لأب الهامير رحمه الله تعالى وذكرته في شرح
الترتيب أيضاً الخلاف في ان النصف الذي
تأخذه كل مو بالفرص او بالتعصيب فمن
الصور التي يبقى فيها الولد الأب شي الزيدان
الرابع وهي العشرية هي جرد وثقيقة واخ لأب
والعشرية وهي جرد وثقيقة واخنان
لأب ومختصرة زيد وهي امر وجرد وثقيقة
واخ واخ لأب وتسعينية زيد وهي امر
وجرد وثقيقة واخنان واخ لأب
ولما كان من الأحكام السابقة في الجرد انه
حيث بقي بعد القرض قدر السدس أخذه الجرد
وسقطت الاخوة الا لاخت في الاكرية ومنها
انه لا يفرض للاخت مع الجرد غير مسأيل المعادة على
نزاع فيها الا لاخت في الاكرية وكان من
احكام العاصب انه اذا استفرقت الفروض
التركة سقط العاصب الا لاخت في الاكرية
اعقب

اعقب باب الجرد والاخوة بيانها الصورتها منه
بقوله **والاخت** وثقيقة كانت اولاً **لا فرض**
مع الجرد لها في غير مسأيل المعادة فيما عدا مسيلة
فكملها زوج وامر وهما اب الزوج والامر تمامها
مع الجرد والاخت او وهما اي الجرد والاخت تمامها
مع الزوج والامر فاركانها امر زوج وامر وجرد
واخت وثقيقة اولاً **فأعلم خبراً ممة علامها**
اي عالمها وان بصيغة المباعدة لمن يريد الاهتمام
بالعلم وفضل العالم مشهور وتقدم شي ما يدل
على فضل العلم والعلماء في شرح المقدمة ومما ورد
في فضل العلماء قول النبي صلى الله عليه وسلم
فضل العالم على العابد كفضلي على اذن اكر ان الله
وملائكته وأهل السموات وأهل الارضين حتى
التملة في جرد لها وحتى الخوت في البحر ليعملون
في علي معلم الخبير رواه الترمذي وقال حسن صحيح
في عريب والطبراني عن ابي امامة رضي الله عنه
تعرف هذه المسيلة **يا صاحب** بالترخيص بالكسر
على لغة من ينظرون بالضم على لغة من لا ينظر
اي يا صاحب **بالاكرية** لا وجه كثيرة

ذكرتها في شرح الترتيب منها كونها كبريت
عليه زيد عن الله عنه مذهبه **وهي** اي هذه
الاكاديمية **بان تعرفها حريمه** اي حقيقة
بذلك فللزوج النصف وللأم الثلث فأصلها
من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنتان وبقي
واحد وهو قدر السدس فباحذه الحذر
فكان مقتضى ما سبق ان تشرق الاخت
وهو مذهب الخنفية وأما مذهبنا كما لا لكبة
والحنابلة فيها لزيد رضي الله عنه فهو ما ذكره
بقوله **فيقرر من النصف لها** اي الاخت وهو ثلاثة
من ستة **والسدس له** اي للمجد وهو واحد من
الستة **حين نقول** المسيلة **بالفرد** اي المجلدة
المجتمعة الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنتان
والمجد واحد للاخت ثلاثة لكن لما كانت
الاخت لو استقلت بما قر من لها لكانت
على المجد ردت بعد الفرد الى التخصيب
بالمجد فيضم حصته لخصتها ويقسمات الاربعة
بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين فلمن
قال **تريه ويات** اي المجد والاخت **الي المقاسمة**
بينهما

بينهما للذكر مثل حظ الانثيين **كما مضى**
في قوله وهو مع الاناث عند القسم مثل
اخ في سهمه **فاحفظه** اي ما ذكرته لكل
حافظ امام **واشكرنا ظمه** بالرحالة
او يذكره بالجميل او يفيد ذلك لانه قد صنع
معكم معروفا بنظمه **لما الاحكام** وبيانها
فرحمه الله رحمه واسعه وقدره روي الترمذي
وعنه عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من صنع اليه معروفا فقال لفاعله جزاك
الله خيرا فقد ابلغ في الشا قال الترمذي
رحمه الله حديث حسن غريب وروي
البيهقي رحمه الله عن ابي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من صنع اليه معروفا فاليه كافي
فان لم يستطع فليذكره فمن ذكره فقد
شكره **فان** قد قلنا ان يصور
حصته لخصتها ويقسمات ذلك اثلاثا مجموع
حصتها اربعة والا قسمتها على ثلاثة

عدد رؤسها كانت غير منقسمة ولا موافقة فاضرب
 ثلاثة في تسعة فتخرج من تسعة وعشرين للزوج ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال واللام اثنتان في ثلاثة
 بحسبته هي ثلث الباقي والجذر والاخت اربعة في
 ثلاثة باثني عشر فلاخت اربعة هي ثلث باقي الباقي
 والجذر ثمانية هي الباقي فلهذا يلغز ويقال خلف
 اربعة من الورثين فورث احدهم ثلث المال والثاني
 ثلث الباقي والثالث باقي الباقي والرابع الباقي وقد
 ذكرنا في شرح الترتيب شيئا من المعانيات بها ومختار
 اركانها والاقوال فيها وغير ذلك فراجع فيه والله
 اعلم ولما انتهي المصنف رحمه الله الكلام على شيء
 من المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية فقال
باب الحساب اي حساب الغرابين
 وهو تاصيل المسألة وتصحيحها لاعلم الحساب
 المعروف مع انه لا بد من معرفته لمن يريد ان يتقن
 علم الغرابين كما قال الشيخ بدر الدين سبط الما
 ردي رحمه الله في شرح هذا الكتاب **وان ترد معرفة**
الحساب اي حساب الغرابين المحمود **للمتدرب**
به اي الحساب المذكور **الى الصواب** وهو خلاف
 الخطا



الخطا وتعرف **القسم** للتركة **والتفصيل** بين
 الورثة **وتعلم التصحيح والتاصيل** للمسائل فان
 قسم التركة تنجم على ذلك وتخرج المسألة لمواقل
 عدد يتاين منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحا
 واصلا هو عجز فرضها او فرضها ان كانت
 قد مضت اكثر مما اذا انحصرت الورثة كلهم عصبات
 وفقد رؤسهم اصلا المسئلة مع فرض كل ذكر باثني
 ان كان فيهم اثني ومنه تصح ايضا وهما في غير الولا
 اما فيه فان نساوا فرضا لكل واحد الا على حسب
 المحضر ولما كان التصحيح مبني على التاصيل قبله قدم
 التاصيل فقال **فاستخرج الاصول في المسائل** التي فيها فرض
ولا تكن عن حفظها اي اصول المسائل **بواهل** اي متأسر
 او مشتتا على يقال ذهلت الشيء وعنه بالفق والكسر
 ثنائيه او شغلت عنه **فانتهت** اي اصول المسائل
 المتفق عليها **سبعة اصول** وهي اثنتان وثلاثة
 واربعة وستة وثمانية واثناعشر واربعة وعشرون
 واما المختلف فيها فثمانية عشر وستة وثلاثون
 ثون ولا يكونان الا في باب الجذر والاخت والرابع الثما
 اصلان لا تصحاح كما بينت وجه ذلك في شرح الترتيب

فتم هذه الاصول السبعة فثمان قسم يقول وقسم
 لا يقول وقد ذكر الاول بقوله **ثلاثة منها** اي الاصول
 المذكورة وهي السنة والاثنى عشر والاربعة
 والعشرون **قد تقول** وقد لا تقول والمقول زيادة
 في السهام ويلزمه التقصير في الانصاف وفي بعض
 النسخ هذا البين قوله وهي الافضل فيهما القول
 ثلاثة يدخل فيهما القول وما وقع عليه الحل
 اولي لتصرفه ان جملة الاصول مسبوقة وذكر
 القسم الثاني بقوله **وبعد** اي الثلاثة المذكورة
 والمراد بعدهما في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين
اربعة تمام والاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية
لا حول بعد اي يعتبر بها اي يفشاهما وينزل
 بها يقال اعتزان الامر عشرين ونزاي **لا شلام**
 اي كسر وخللا من الحايطة وغيره وما كان القول
 لكونه يورى الي بغير كل ذي فرض عن فرضه جعله
 كالخللا الذي يدخل في المسائل ويعتبر بها اي ينزل بها
 وقد ير بالمسائل التي تقول واولها السنة ولها صور
 تتشابه على مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله **السرس**
 وحده كجدة وعم اوضح النصف كجدة وبن وعم
 اومع

اومع الثالث كام واخوين لام وعم اومع سدر ساخر
 كجدة واخ ٧ م وعم اومع ثلثين كام وبنين وعم اومع
 نصف وثلث كام واخ شقيقة واخوين لام اومع
 نصف وسرس اخر كيمت وبنين وعم اومع
 نصف وسرس وسرس ثالث كام وثلاث اخوان
 متفرقات اومع ثلثين وسرس اخر كام واخوين
 شقيقين واخ **لام من سنة اسلم يري**
 فجميع هذه الصور اصلها من سنة لانها مخرج
 السرس وما عداها مما ذكره فمخرجه داخل السنة
 فيكتفي بهالات المتداخلات يكتفي باكثرهما
 كما سيأتي وكذا اذا اجتمع النصف والاثنى عشر
 وام وعم للمباينة يبي مخرج النصف والثلث
 ومسطح اثنين وثلاثة ما ذكره جميع ما فرضه
 من الصور لا حول فيها بل هي في بعض الصور
 ناقصة وهي التي ذكرت فيها الصور في بعضها
 عادلة وهي التي لم اذكر فيها وسياتي ما فيه
 القول ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان السنة قد تكون
 من فرض واحد وقد تكون من فرضين او اكثر
 كما ظهر لذلك التمثيل واما الاثنى عشر والاربعة

والعشرون لا تيات فلا يكونان الا من فرض ضيق
فاكثر وقد ذكر الاثناعشر بقوله **والثالث والرابع** كزوج
وامرأته وخو بن لام وعم **من اثني عشر** لان الثلاث عشرة
مخرج الربع متباينات ومسطحة اثنا عشر وكل
اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوجته واختين كزوج
شقيقتين وعم او الربع مع السدس كزوجته وجدة
وعم وهو مذهب فقهاء في بعض النسخ والسدس والربع
من اثني عشر او الربع مع النصف والسدس كزوج
وبنت وبنت بن وعم وفي جميع هذه الصور هي ناقصة
ولا يكون في الاثنى عشر عارضة اصلا وسيأتي الصور
التي هي فيها عارضة ثم ذكر الاربعة والعشرين بقوله
والثمن ان ضم اليه السدس كزوجته وامرأته
او الثلاث كزوجته وبنتين وابن بن او النصف
والسدس كزوجته وبنت وبنت بن وعم والثلاث
والسدس كزوجته وبنتين وامرأته وعم **فاصله المصروف**
فيه المدرس اي الطن والخمسين **اربعة ينفعها**
المتعلق بها **عشرون** يعرفها اي الاربعة والعشرين
المذكورة **الحساب** جمع حساب **اجمعون** تأكيد وانما
كانت هذه الحسابات من الاربعة وعشرين لان
الثلث

الثلث والسدس متوافقات بالنصف وحاصل ضرب
نصف الثمانية في الستة او نصف الستة في الثمانية
ما ذكر وكذا فيما اذا ضم للسدس شي مما ذكر لانه
مخرج واحد في مخرج السدس واما الثلث والثلثان
فقط فلان مخرجيهما متباينات ولا يتصور ان
يجمع الثلث مع الثلث ولا مع الربع ثم اعلم ان الاربعة
والعشرون في جميع هذه الصور ناقصة ولا تكون
عارضة وسنأتي الصور التي هي فيها عارضة وما
انتهى الكلام على شي من صور هذه الاصول الثلاثة
بغير عول شرع في ذكر عولها وما يقول اليه كل منها
فقال **فهذه الثلاثة الاصول الستة والاثنا عشر**
والاربعة والعشرون ان كثرت فروضها حتى
تراجعت فيها **تقول** اجماعا قبل اظهار ابن عباس
رضي الله عنهما الخلاف في ذلك **فتبلغ الستة** في عولها
من سبعة على التوالي **عقد العشرة** فتقول لسبعة
ولثمانية ولتسعة ولعشرة والعشرة كما قال
الحساب عقد مفرد وفي كلامه ايما لذلك فتقول
لسبعة كزوج واختين شقيقتين او لاب
وهذه اول درجة عالت في الاسلام كما قيل ومثيت

عليه في شرح الترتيب ولثمانية كالمباهلة وهي
زوج وام واخت شقيقة اولاب وقيل ايضا انها
اود فرجزة عات في الاسلام وقيل ان المباهلة
لقب لكل عابلة ولشقة كنز و ثلاث اخوات
متفرقات وام وكافرا وهي زوج واخوات لام
واخوات لابوين اولاب ولعشرة **في صورة مفرقة**
وقفة بين الفرصتين **مختصرة** بينهم تلقيب
بام الفروع لكثرة ما فرخت في العول وهي زوج
وام واخوات لام واخوات شقيقات اولاب
وقاد بعضهم ان ام الفروع لقب لكل عابلة الي
عشرة كنز و وام واخوات لام واخت شقيقة
واخت لاب **وتلحق التي تليها** اي تلي الستة
في الاثر وهي الاثنا عشر **والعول اقرار الى سبع**
عشر فتقول ثلاث عولات على ثوالي الاقرار الثلاثة
عشر وخمسة عشر ولسبعة عشر فتقول
الي ثلاثة عشر كنز و واخنتين شقيقتين وام
والخمسة عشر كبنيتين وزوج وابوين والي
سبعة عشر كثلاث زوجات و جدتين واربع
اخوات لام وثمان اخوات شقيقات اولاب
وهي

٥٧
فهي سبع عشرة امرة وعالت المسألة لسبعة
عشر و اذا كانت الشركة فيها سبعة عشر دينار
اخدت كل انثى ديناراً وهكذا تلقب بام الفروع
بالجم وبام الارامل وبالسبعة عشرية وبالدنيارية
المفري **والفرد الثالث** من الاصول التي تقول
وهي الاربعة والعشرون **قد يقول بثمانية**
لسبعة وعشرين كالمسيرة وهي زوجة
وابوات وابنات وقد لا تقول كما تقدم تصويره وكذلك
ما قبله من الاصلين الاخيرين لكن لما كان هذا الاصل عوله
مرة واحدة روت ما سبق عبر بقدر التي هي للتفصيل في
المخارج ولذلك تسمى بالخميلة لانها خلقت بالعول وازاد
علمت ما سبق **فما عمل بها اقول** في حكم العول واقتضيه
وافرده للطلبة فانه امر مستقر الاجماع وعمل الفرصتين
عليه او العمل بما قلته لكونه ما اقول في هذا الكتاب
من المسائل الفقهية وما يتبعها من الاعمال الحما
بيه فانه مذهب الامام زهير ثابت رضي الله عنه
ووافقه عليه اكثر الائمة ولما انفرد الكلام على الاصول
الثلاثة التي تقول شرع في الاربعة التي لا تقول واولها
الاثنان فقا **والنصف والباقي** كنز و ابنت ابنت

ابن اواخت شقيقة اولاد فاصلها من اثنين وهي
اذراك عارلة وتسمى هاتان المصيلتان بالنصفيتين
والبنيتين تشبهها لهما بالدرجة اليقظة التي لا تظهر
لها لانه ليس في القراب من مصلة يورث فيها نصفان
بالفرض الا هاتين المسالتين وقوله **اصلهما اب**
النصف وما بقي والنصفين **في حكمهم** الثابت بين
الفرضيين **اشياء** لانه مخرج النصف من اثنين في
الاولى والاثنان مخرجا النصف والنصف في الثانية
منها ثلاث يكفي باحدهما والاصل الثاني مما لا يقول
الثلاثة وقد ذكر بقوله **والثلاث** فقط كما وعم والثلاث
فقط لبنين وعم وهو اذراك فيهما ناقصة والثلاث
والثلاثان كاختين لام واختين شقيقتين اولاد
وهو اذراك عارلة من **ثلاثة** يكون اصلها لان مخرج
الثلاث والثلاثين ثلاثة وفي اجتماعهما مخرجا هما
منها ثلاث واحدهما ثلاثة هو اصلها والاصل الثالث
مما لا يقول الاربعة وقد ذكرها بقوله **والربع** فقط
كزوجة وعم او زوج وابنت او موه نصف كزوج وبنت
وعم او زوجة واخت شقيقة اولاد وعم او موه ثلث
الباقى كزوجة وابوت **من اربعة** مسنون من السنة
والسنة

٥٨
والسنة الطريقة اي كون الربع من اربعة طريقة من
كونه عند الحساب في مخرج الكسور وهو ان يخرج
الكسر المفرد سمية الا النصف فيخرج منه اثنتان والربع
سمية الاربعة فخرج منه واحد وان كان معه النصف
فخرج منه واحد في مخرجه وان كان معه ثلث الباقي
فقد ذكرت وحدها في شرح الخففة **والثلاث** ان كان
اي وجد وحده كزوجة وبنت وعم **من ثمانية** اصلها
ولا يكون كل من اصل الاربعة والثمانية الا ناقصا
فهذه الاصول الاربعة الاثنان والثلاثة والاربعة
والثمانية **هي الاصول الثمانية** في الذكر وهي لا يدخل
القول عليها بل هي اما ملازمة للنقص وذكر
الاربعة والثمانية واما ناقصة او عارلة وذلك
الاثنان والثلاثة كما قرئت الاشارة لذلك **فاعلم**
ما ذكرته كذا في اصول المساييل وغيرهما **ثم اسكن الله**
المصالح فيها اي في جميع الاصول المذكورة ان احتا
جت اليه على ما سيأتي **واقسم** مصححيها بين الورثة
على ما سيأتي فائدة تقدم ان الاصلين
المختلفين فيهما هما ثمانية عشر وستة وثلاثون
وانهما لا يكونان الا في باب الجد والاحوة فاما الثمانية

عشر عايلة او غير عايلة فان نسبتها اليها عايلة
كان ذلك ما نقصه من نصيبه الكامل لولا العول
وان نسبت ذلك اليها غير عايلة كان ذلك ما نقصه
من نصيبه العامل ففرز زوج واختين شقيقتين
اولا باصلهما ستة ونقول لسبعة فهاك بواحد
فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعة
فتنقص من كل من الزوج والاختين سبع حصته
الاصليه التي كانت له لولا العول وان نسبت
الواحد للستة كان سدسها فقد نقص لكل من
الزوج والاختين سدس حصته العايلة وقد
لا تصح المسيلة من اصلها فتحتمل الى تصحيحه
وعمل وقد ذكر بقوله **وان تزي السهام**
وتسمى الحظ والنصيب **ليست تنقسم على كوي**
اي صاحب الميراث **فاتبع ما رسم من الطرق**
التي ذكرها المفسرون **واطلب طريق الاختصار**
في العمل بالوقف اي بالنظر في الوقف لعلك تجد
بين الزوجين وسهامهما موافقة **والضرب**
للقوف على الوجه الاتي فصار خسر من ضرب
الكامل فلا تقول على العذر الكامل في شئ من الاعمال
من

من وجبت الموافقة **بحا نكل الذلل** اي الخطا هنا
عنه والافلوا بقيت الموافقة على حالة ولم ترد
الي موافقه وتصرفت فيه بالاعمال الاتية وضربت
ما انتهى اليه العمل في اصل المسيلة لصحت من ذلك
ايضا الظن بطول ويفسر ويكون من الخطاه
الصناعي فافهم ذلك فلذا قال **واردد الى الوقف**
القريب الذي يوافق سهامه **واضربه** اي
الوقف المذكور ان كان الانكسار على فريق واحد
وان كان على اكثر من ذلك فبعد عمل اخر سياتي
وقوله **في الاصل** اي للمسيلة غير عايلة او بعوله
ان كان عايلة **فانت** ان فعلت ما ذكر **الحاذق** اي
العارف المتقن او المحكم يقال حذقته بالكسر عرفته
واتقنته ويقال حذق العمل بالفتح والكسر حذقا
وحذقا وحذاقا حكيم وقوله **ان كان جنسا واحدا**
او اكثر يشير به الي انك تنظر بين كل فريق وسهامه
فاما ان تباينه سهامه واما ان توافق فان باينه
سهامهما بقيته بحاله وان وافقته سهامه
ردته الي رفقته لافق في النظر بين كل فريق وسهامه
فهو بين ان يكون المنكسر عليهم قريبا او اكثر من فريق

ثم ان كان المنكسر عليه فربما واحدا من بيت
او وفقه في اصل المسئلة كما ذكرنا ان كان المنكسر
عليهم فربما وردت الموافقة منها لوقفه
وابقيت المباني منها في حاله فتحتاج بهر ذلك
لعمل اخر سياق في كلامه **فاحفظ** ما ذكرته لك
ودع اي انك **عقل الجدال** على الباطل قال ابن
الاثير رحمه الله في النهاية في معجم حديث
ما روي قوم الجدال الاصل هو الجدال مقابلته
الحجة بالحجة والمجادلة المناظرة والمخاصمة
والمراد به في الحديث الجدال على الباطل وطلب
المغالبة به فاما الجدال لفظا الحرف فانه
ذلك محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي احسن
اشهر وفي مختصر الصحاح للقرطبي رحمه الله
جدل باللسن جدلا حكم الخصومة ومجادلة
جدلا ومجادلة خصامه اشهر **والمراد** الجدال
والمخاصمة قال القرطبي رحمه الله في مختصر
الصحاح ما ربه اما **مراد** جداله اشهر وقال
المستزري رحمه الله في كتاب الترهيب والترغيب
من المراد الجدال وهو المخاصمة والمجادلة وطلب
الفهم

الفهم يا الفلية والترغيب في تركه للمحقق والمبطل
انتهى فعلها ان الجدال والمراد ان فان وان العطف
فيهما عطف الترادف في بيتي وابن فين وفي الحديث الشريف
الواردين رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
من ترك المراد هو مبطل بني له بيت في هذا الجنة
ومن تركه بحق بني له بيت في وسطها ومن حسن
خلقه بني له بيت في اعلاها رواه ابو داود
والترمذي عن ابي امامة وريض الجنة قال الترمذي
بفتح الراء والياء الموحدة والفتاد المعجمة هو ما حو لها
انتهى وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه
الله تعالى من رواية البيهقي رحمه الله تعالى
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليبا به
العلم او ليتقاري به السفها او ليهي فاه وجوه
الناس اليه فهو في النار اذ انفر ذلك فانكسار
السهم على الروس اما ان يكون على فريق او على
فريقين او على ثلاثة اتفقوا اتفاقا او على اربعة
عندنا كالحنفية والحنابلة خلافا للمالكية ولا
يتجاوز الانكسار في الفرائض ذلك عند الجميع
فان كان الانكسار على فريقين واحد نظر

نظرت بين ذلك الفريق وسهامه فان بان الفريق
سهامه فزبت عدد الفريق في اصل السيلة او
سلفها يا العول ان عالت فابلية منه تصح وان
وافق الفريق سهامه فرد ذلك الفريق الى وثقه
كله واخرت وثقه في اصل السيلة او مبلقها يا العول
ان عالت فابلية منه تصح وذلك كله معنى كما تقدم
المصنف رحمه الله تعالى والفريق يسمى ايضا خزا
وحيث اورد وساء صنعا والمراد به جماعة هـ
استتركوا في فرض او فيما بقي بعد الفرض وقد
يطلق على الواحد المنفرد او لتمثل لذلك فنقول
وعمان اصلها اثنان وجزء سهمهما اثنان هـ
للمباينة وتصح من اربعة ام وثلاثة اعمام اصلها
ثلاثة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة وتصح
من تسعة ام وستة اعمام اصلها ثلاثة وتصح
كالتي قبلها للموافقة نزوجة وعمان اصلها اربعة
وجزء سهمهما اثنان للمباينة وتصح من ثمانية
نزوجة وستة اعمام اصلها اربعة وجزء سهمهما
اثنان وتصح كالتي قبلها للموافقة بنت وام هـ
وثلاثة اعمام اصلها ستة وجزء سهمهما اثنان
وتصح كالتي قبلها للموافقة نزوجة وخمس شقيقات

اصلها

71
اصلها ستة وتقول الى سبعة وجزء سهمها خمسة
للمباينة وتصح من خمسة وثلاثين وكذا لو كانت
عدة الشقيقات عشريين للموافقة نزوجة وخمس
بنين لو خمسة وثلاثون ابنا اصلها ثمانية
وجزء سهمها خمسة وتصح من اربعين للمباينة
في الاولي والموافقة من الثانية نزوجة وام وثلاث
بنين او جد وعشرون ابنا اصلها اثني عشر
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في الاولي والموافقة
في الثانية وتصح من ستة وثلاثين نزوجة وام
وخمس شقيقات او اربعون شقيقة اصلها
اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وجزء سهمها
خمس للمباينة في الاولي والموافقة في الثانية
وتصح من خمسة وستين نزوجة وام وابنان
او اربعة وثلاثون ابنا للمباينة في الاولي
والموافقة في الثانية وتصح من ثمانية و
اربعين نزوجة وابوان وثلاث بنات او اربع
وعشرون بنتا اصلها اربعة وعشرون وتقول
الى سبعة وعشرون وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
في الاولي والموافقة في الثانية وتصح من احد
وثمانين ام وجد وسبعة اخوة استا اولاد

او سبعون اذ اكد ذلك اصلها ثمانية عشر على الاربع
 وجزء ستمها سبعة للمباينة في الاولى والموافقة
 في الثانية وتكون من مائة وستة وعشرين ربح واحد
 ورجل وثلاثة اخوة احشوا اولاب او ستة كذا اصلها
 ستة وثلاثين على الاربع وجزء ستمها ثلاثة للمباينة
 في الاولى والموافقة في الثانية وتكون من مائة وثمانية
ثاني اذا تأملت هذا التمثيل وجدت
 الانكسار على فريق واحد يتألف في كل اصل من اصول
 التسعة وانه في اصل اثنين لا يتألف فيه الموافقة
 بين السهام والروس لان الباقي بعد النصف واحد
 والواحد يساوي كل عدد وان التفرق بين الروس
 والسهام بالمباينة او الموافقة لا تماثلته
 ولداخلة ووجه ذلك كما ذكرته في شرح المعارض
 حنية ان المماثلة بين الروس والسهام ليس
 فيها انكسار ولداخلة ان كانت الروس داخلة
 في السهام فكذلك وان كانت بالعكس فظهر باعتبار
 الموافقة لان كل متداخلين متوافقتان وان ضرب
 الوقت اخضر من ضرب الكسر وانه اعلم ولما
 انتهى الكلام في الانكسار على فريق واحد شرع
 في الكلام على فريقين وبقيا على الانكسار
 على ثلاثة واربع وعلم قبله ان للفرضيين في ذلك
 نظرين

نظرين الاول بين كل فريق وسهامه وقد قدمه
 المصنف مع الكلام على الانكسار على فريق واحد واما
 ان يوافق كل من الفريقين سهامه واما ان يباين
 كل منهما سهامه واما ان يوافق فريق سهامه
 ويباين الاخر سهامه فهذه ثلاثة احوال
 فثبت فيها المباني بتمامه ووفقا للموافق
 والنظر الثاني بين المثبتين بالنسب الاربع
 وقد ذكره بقوله **وان توي الكسر على اجناس**
 اثنين فالتميز لکن لم يكمل كلامه الا في الجنتين
 فقط وذكر اخر الباب انه يقاس على ذلك ما زاد
فانما اي النسب الواقعة بين المثبتين **في الحكم**
عند الناس اي الفرضيين فهو عام اريد به الخصوص
 كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس
 قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا احسن
 الله وبع الوكيل **خمس في اربعة اقسام** وهي التماثل
 والتداخل والتوافق والتباين **يعرفها الناس**
 اي الحاد **في الاحكام** الفرضية والحسابية فانما
 اصل كبير في الفرائض والحساب عليه مدار اكثر
 الاعمال لفرضيته والحسابية ثم بين الاربع بقوله
مماثل اي عدد تماثل لعدد غيره فهما تماثلان

اي متساويان خمسة وخمسة **من بعده** في الذكر عدد ٥
متناسب لتعدد اكثر منه فهما متناهيان كالثنتين
 واربعه قال الشيخ يدور الدين بسط الماروني رحمتهما
 الله تعالى وهوان يكون اقلهما جزءا من اكثرهما اي
 ينسب الي الاكثر بالجزئية كنصفه وثلاثة وعشره
 ونصف عنه وهذا هو تعبير العراقيين من
 للتقدميين والمتأخرين يعبرون عنهما بالمتدا
 خلين انتهى وقد ذكرت في شرح التمهيد في علم
 الحساب ان جزء النبي هو كسره الذي اذا سلط عليه
 افناه ومعلوم ان الاصغر داخل في الاكبر دون
 الكسر فليس التفاعل فهما على تارة ويقال
 ايضا في تعريف المتدا خلين هما اللذان ينبغي
 اصغرها اكبرهما **وبعد** في الذكر عدد **موافق**
مصاحب لعدد اخر فهما موافقان ويقال لهما
 مشتركان ايضا وهما اللذان يكون بينهما موافقة
 في جزء من الاجزاء ويقال ايضا المتوافقان هما اللذان
 لا ينبغي اصغرها اكبرهما وانما يعنيهما عدد ثالث
 كاربعة وستة فان الاربعه لا تقبل الستة وينبغي
 كل منهما الاثنان فلهذه ثلاثة اعداد بينهما وبين
 ثلاثة اخرى هذه النسب السابقة ويعبر عنها
 بالاشواط **والرابع** العدد **المباين** العدد **المخالف**
 له فهما

٦٢
 له فهما متباينان ومخالفان **ينسب** عن تفصيلين
 اي عن تفصيل النسب الاربعه بين هذه الاحداد
المعارف اي العالم بالاعمال الحسابية والفرضية
 وقد وضحت الكلام فيها وبيان ما تفوق به النسب
 من الطرق في شرح الترتيب اذا علمت النسبة
 من هذه النسب بين المثبتين من روس القوم
 او اوقاهما او روس مرقى ووقف مرقى اخر
تخذ من العددين المثبتين **المباينين** عددا **واحد**
 واكتف به عن الاخر فيكون الماخوذ جزء السهم
 فاضربه في اصل المسئلة ان لم تقل او في مبلغها
 بالمول ان عالت كما سيأتي **تخذ** من المثبتين
المتناسبين اي المتدا خليين العدد **الزايد** اي
 الاكبر واكتف به عن الاصغر فيكون الماخوذ
 جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة ان لم تقل
 او في مبلغها بالمول ان عالت لانه جزء السهم
 كما سيأتي **واضرب** في المثبتين المتوافقين **جميع**
الوقف اي الراجع من احد العددين في العدد الاخر
الموافق واسلك **بذلك** اي بما حصل **الطريق**
 اي اوضحها فان الشرايح هو الطريق الواضح
 وذلك بان تضرب ما حصل من ضرب وقف احد هما

في كامل الاخر في اصل السيلة او في مبلغها بالاعول
ان عالت لان ذلك جزء السهم كما سيباتي **وخذ جمع**
العدد المبين من الثنتين واخره في العدد الثاني
المباين له فما حصل فهو جزء السهم فاقربه في اصل
السيلة ان لم تعلي او في مبلغها بالاعول ان عالت
ولا تداهن اي لا تضمانه قال القرطبي رحمه الله
الدهنة والادهان المصايعة وقيل ذاهنة
يعني واريت وادهنت بمعنى عشتت هو
فذكر اي ما حصلته في النسيب الاربع وهو
احد المتماثلين والكبر اكد اخلين وفق احد
المتوافقين وكامل الاخر ومستطع المتباينين
جزء اي حظ **السهم الواحد** من اصل السيلة
او مبلغها بالاعول ان عالت من التصحيح
ووجه تسميته بذلك كما قال ابن الهيثم رحمه
الله تعالى انه اذا قسم المصح على الاصل تاما
او عا لا يخرج هو الحاصل من الضرب اذا قسم على
احد المرفوعين خرج المقتروب الاخر المطلوب
بالقسمة فهو نصيب الواحد من القسوم عليه
من جملة القسم والواحد من القسوم عليه وهو
الاصل او المنتهي اليه بالاعول يسمى سهما والحظ
يسمى جزا فكذا قيل جزء السهم اي حظ الواحد من
الاصل

72
الاصل والمنتهي اليه **فاعلمه** اي جزء السهم المذكور
في الاصل واحد **بهذين ان تفصل عنه** وفي بعض
النسخ ان ترفع عنه **واخره** اي جزء السهم المذكور
في الاصل ان لم يعلى ويعوله ان عالت وفي قوله
الذي ناصلا تاكيد الاصل **واحصل** اي اضبط
ما انقسم بالضرب فهو ما قسم منه السيلة بين الورثة
بوجه من الوجة الذي ذكرها الشرعيون هو
وذكرت بعضها في شرح الترتيب منها ان تقرب
حصة كل فريق من اصل السيلة في جزء السهم
فان كان الفريقين شخما واحدا اخذه وان كان هو
جماعة فاقسم على عددهم يخرج مال كل وارث
ما صحت منه **فا القسم اذا تصحيح** لانك قد صححت
السيلة بالتواضع السابقة وهي قواعد صحيحة **فيها**
الاصل قال القرطبي رحمه الله الاصل الذي لا يقدر على الكلام
اصلا او الذي يفصح ولا يبين كلامه او الذي في لسانه
جملته وان افصح بالحجة **والفصح** البليغ قال القرطبي
ايضا فصح بالضم فصاحه صار فصحا اي بليغا
انتي واذا فرغت ما ذكرنا علم ان الانكسار على فريقين
فيه اثني عشر صورة وذلك لان كل فريق منهما اما ان
يتباينة سهامه واما ان توافقه واما ان يوافق
فريقا سهامه وتباين فريقا سهامه فهذه ثلاثة

احوال كما تقدم والمثبتان في تلك الاحوال الثلاثة هـ
 اذ انطلقت بينهما بالنسب الاربع فلا يخلو ان من واحدة
 منهما واربع في ثلاثة باثني عشر وان نظرت باعتبار
 العول وعدمه كانت البهورة اربعة وعشرون وان
 نظرت باعتبار الاصل زادت الفهر عن اربعة وعشرين
 ثم اعلم ان الانكسار على فرقتين لا يتأخر في الثاني
 ويتأخر في اعداه من الاصول اذ انظر ما ذكره فله مثل
 الانكسار على فرقتين باثني عشر مثالا ففي ثلاثة
 اخوة لام وثلاثة اعمام اصلها ثلاثة وجزء سهمها
 ثلاثة للمباينة في المماثلة وتصح من تسعة
 وفي زوجتين وثمانية اعمام اصلها اربعة وجزء
 سهمها ثمانية للمداخلة في المباينة وتصح من هـ
 اثنين وثلاثين وفي اربع جدات وستة اعمام
 اصلها ستة وجزء سهمها اثني عشر للموافقة
 في المباينة وتصح من اثنين وسبعين وفي اربع
 زوجات وخمس بنين اصلها ثمانية وجزء
 سهمها عشرون للمباينة وتصح من مائة وثلاثين
 وتسمى صما وكذا كل مسيلة عمرها التباين اي بيان
 كل فرقة وسهامه وبين الفرقتين بعضها بعض
 وفي ام واربع اخوة لام وثمان شقيقات اصلها ستة
 وتقول

70
 وتقول لسبعة وجزء سهمها اثنان للمماثلة في
 الموافقة وتصح من اربعة عشر ولو كان الاخوة لام
 فيها ثمانية ايضا كانت مثالا للمداخلة في الموافقة
 وكان جزء سهمها اربعة وتصح من ثمانية وعشرين
 ولو كانت الشقيقات اربعة وعشرين واولاد الام
 ثمانية مع الام ثمانية كانت مثالا للموافقة في
 الموافقة وكان جزء سهمها اثني عشر وتصح من اربعة
 وثمانين وفي زوج وثمانية اخوة لام واثني عشر
 شقيقة اصلها ستة وتقول لتسعة وجزء
 سهمها ستة للمباينة في الموافقة وتصح من
 اربعة وخمسين وفي زوج واربع جدات وعشرين
 اصلها اثني عشر ولا عول فيها وجزء سهمها اثنان
 لان نصيب الجدات وهو اثنان يوافق عدد من
 بالنصف ونصف الاربع اثنان ونصيب
 المهن وهو سبعة مياين لعدد مهنهما واثنان واثنان
 مثالات فيكثني باثنين منها فهم جزء السهم كما
 قلنا وتصح من اربعة وعشرين فهذا مثال للمماثلة
 في موافقة جد لهن من سهامه ومباينة الآخر
 سهامه وفي اربع زوجات واثنين وثلاثين بنتا
 وابوين اصلها اربعة وعشرون وتقول لسبعة وعشرين

وغير سهمها الربعة للمداخلة في مباينة احد الصنفين
نصيبه وموافقة النصف الاخر نصيبه وتصح من
ماية وثمانية وفي حد واحدتين لا تدلي واحدة انما
به وستة اخوة استقا اولاب اصلها ثمانية عشر
جزو سهمها ستة للمباينة في مباينة احد الصنفين
نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من مائة
وثمانية وفي اربع زوجات واثنى عشر اخا شقيقا
اولاب واحد وام اصلها ستة وثلاثون وجزو سهمها
اثنى عشر للموافقة في مباينة احد الصنفين
نصيبه وموافقة الاخر نصيبه وتصح من اربعة
واثنين وثلاثين فقد استوفت الاقسام الاثنى
عشر بالامثلة معروفة بجميع اصول المسائل يعرف
وبغير عول ما علي اصل اثنين قال المؤلف رحمه
الله تعالى **فهذه** ابي الاحكام التي ذكرها من الحساب
في تاصيل المسئلة وتصحيحها وما ينبغي علي ذلك
عليه ذلك وهو المطلوب بين الاعداد **جمل** بفتح
الميم جمع جملة يسكونها والجملة مرادفة للكلام عند
بعض النحاة واعلم عنه عند بعضهم **ياي علي مثالين**
اي تلك الجملة **العمل** في الانكسار علي ثلاثة فرق
وعلي

77
وعلي الربعة **من غير تطويل** في العمل باختصار **والاعتقا** في
يكسر اليين المهملة اي ركوبه خلافا للعل يق بل هي
علي الطريق الحادة بين الفرضيين والحساب **فانقح**
من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من تعلم
قنع بالاكسر قنوعا وقناعة اذا رضي والا حاديت
في فضل القناعة كثيرة شهرة منها ما روي اليه في
في الزمدي عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله
صلي الله عليه وسلم انه قال القناعة كنز لا يفني هو
وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث
عن من قنع ذم محال من الخج طعم انتهى واما قنع بالفتح
فكما قنعاه سال وقوله **يا ايمن** للبنا للمجرب
اي وضع **فهو كاف** اي معين عن غيره **فابعد** في بيان
العمل علي الانكسار علي ثلاثة فرق وعلي اربعة
عند من يتاقي عنده وهو ما عدا المالكية في امثلة
من ذلك **اعلم** انه اذا وقع الانكسار علي ثلاثة فرق
او اربعة فرق فلك نظران كما تقدم من الانكسار
علي فريقين اولهما ان تنظر بين فريق وسهامه
فاما ان يتاسا واما ان يتوافقا فان تبايناه
فابق ذلك الفريق بتامه او ثلثه وان توافقاه
فرد ذلك الفريق الي وفقه واثبتت وفقه ثم تنظر
بين الثالث وسهامه ثم بين الرابع وسهامه كذلك

فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين الثبوتات
بعضها مع بعض فان ثابته كلها فاكثرت باحد
فجزء السهم وان تداخلت كلها فاكثرت باحد
السهم فان ثابته كلها فاكثرت باحد
السهم وان تداخلت فاكثرت باحد
طريق الكوفيين وهي ان تنظر بين مئتين
منها وتختص اقل عدد ينقسم على كل منهما
وما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل
اقل عدد ينقسم على كل منهما وما حصل فانظر
بينه وبين رابع ان كان وحصل اقل عدد ينقسم
على كل منهما فاحصل فهو جزء السهم فاضربه في
اصل المسئلة او مبدلها بالعول ان عالته
فاحصل فهو المطلوب وما يقع منه المسئلة فاذا
اردت قسمة المصح فاضرب حصته كل فريق
من اصل المسئلة في جزء السهم واقسم الحاصل على ذلك
الفريق ان كان متعدد يحصل ما لو احدث التجميع
وان كان الفريق شظفا واحدا فما حصل من ضرب
حصته في جزء السهم هو ماله من التصحيح اذا
تقرر ذلك فلمثل امثلة من الانكسار على ثلاثة
فوق ولا يتبني ذلك الا في اصل الثلاثة التي تقول
وفي

وفي اصل ستة وثلاثين في خمس جدات وخمس
اخوة لام وخمس اعمام اصلها ستة وجزء سهمها
خمس وتصح من ثلاثين ولو كانت الاعمام عشرة
كان جزء سهمها عشرة وتصح من ضعفها وجزء
وثلاثة اخوة لام وخمس اعمام اصلها ستة وجزء
ثلاثون وتصح من مائة وثلاثين وجزء
وفي جدتين وثمانية اخوة لام وثماني عشرة شقيقة
اصلها ستة وتقول لسبعة وجزء سهمها ستة
وثلاثون وتصح من مائتين واثنين وخمسين
وفي اربع زوجات وثنائي عشر حدة وستة
وثلاثين شقيقة اصلها اثني عشر وتقول لثلاثة
عشر وجزء سهمها ستة وثلاثون وتصح من اربعة
وثمانية وستين وفي اربع زوجات وعشرين
بنات وعشرين حدة وعلم اصلها اربعة وعشرون
وجزء سهمها عشرون وتصح من اربعة وثلاثين
وفي زوجتين واربع جدات وجزء اي اي اب
في الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة من الجدات
وعشرة اخوة لاب اصلها ستة وثلاثون وجزء
سهمها عشرة فتصح من ثلثمائة وستين فتس على ذلك

ومن الانكسار على اربع فرق ولا يتبقى ذلك الا في
اصل اثني عشر وضعفها ثلثين وحقن واربع حدة
وثاني اخوات لام وستة عشر شقيقة اصلها اثني
عشر وتقول لسبعة عشر وجزء سهمها اثلاث
وتصح من اربعة وثلاثين وفي مسيلة الامتحان وهي
اربعة زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة
اعمام اصلها اربعة وعشرون وجزء سهمها الف
وما يتان وستون وتصح من ثلاثين الف وما
يتان واربعين يتحقق بها الطلبة فيقال
خلف اربع فوق من الورثة كل فرق منهم اقل من عشرة
ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الف ما هو
بها وتسمى ايضا صما فقس على ذلك والله اعلم
ولما انهي الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت
واحد صرح في الكلام في تصحيح المسائل بالنسبة
لميتين فالكثير وهي للشيء بالمناسخة فقال
باب المناسخة جمع مناسخة
من النسخ وهو لغة الازالة والتغيير او النقل
وشرعا رفع حكم شرعي باثبات اخر وفي اصطلاح
الفرضيين ان يموت من ورثة الميت الاول
واحد

واحد او اكثر قيل قسمة التركة وقد يكون بعض
الموتى من ورثته ورثة الاول ومناسبة الاصطلاح
اللغوي ظاهرة اذا تقرر ذلك فتارة يموت من ورثة
الاول ميت فقط وتارة يموت اكثر من الماليتين
تارة يمكن الاخصار قبل العمل وتارة لا يمكن
فهذه اربعة احوال اقتضت المص منها على حال
واحد فقال **وان ميت** من ورثة الميت الاول
ميت **اخر** يفتح الخا وهو للميت الثاني قبل التسمية
لتركة الميت الاول ولم يكن الاختصاص **فصل**
الحساب للمسيلة الاولى ولعرف سهمه اي الميت
الثاني من تصحيح المسيلة الاولى **واجعل له** اي للميت
الثاني **مسيلة اخرى** له ما نيت اخراي صح للميت
الثاني **مسيلة كما قد بين التفصيل فيما قدمناه**
في باب الحساب من تاصيل المسائل وتصححها
فاذا عرفت ما صحح الثانية وسهام الميت الثاني
من المسيلة الاولى فاعرض سهام هذا الميت
الثاني على مسيلته فله خلو من ثلاثة احوال
لانه اما ان ينقسم سهام الميت الثاني على مسيلته
واما ان يوافقها وامان تباينها فان اذ قمت
عليها فلا ضرب وتصحح المناسخة مما حصلت
الاولي **وان تكن** سهام الميت الثاني من مسيلة الاولى

ليست عليها اي على سيلة الثاني **تقسم** بان وافقها
فارجع الى الوقت اي وقت سيلة الثاني **هذا** اي بالرجوع
 للموافق في الموافقة **قد حكم** اي حكم به الغرضيون والحساب
 وبين كيفيت النظر في الموافقة بقوله **وانظر** ايها
 الناظر في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني
 وسيلة كما اسلفناه **لان** **انقفت** سيلة الميت
السامية اي سهامه **تخذ** **مدين** **ونقها** اي ونق السيلة
 الثانية **تماما** فهو قاييم مقامها فتقوله مدين جملة
 دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله **واخر به**
 اي الوقت المذكور **واضرب** **جميعها** اي السيلة
 الثانية **في السابقة** اي الاولى **ان لم تكن بغيرها**
 اي السيلة الثانية وسهام الميت الثاني من الاولى
موافقة بل كان بينهما ثباين فقط كما قدمنا في
 تصحيح المسائل في النظر بين السهام والرجوع لانه
 لا يتأتى المعاملة ولا المداخلة لان الثانية هنا كالر
 هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام
 سهام الميت الثاني على سيلته او موافقتها او
 مباينتها مما قررت به كلام المصنف رحمه الله تعالى
 فاذا ضربت الثانية او وقعها في الاولى فما بلغ منه
 نصيب المناسبة الجامعة للاولي والثانية فاذا ارادت

تسمة

تسمة هذه الجامعة على ورثة الاول والثاني فن له
 شيء من الاولى اخذه مقروبا في كل الثانية عند الثباين
 او وقعها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله
وكل سهم من الاولى **في جميع** السيلة **الثانية** **يقرب**
 عند الثباين **او في وقعها** عند التوافق **عند نيقة**
 اي جهرا فاحصل من الضرب المذكور فهو ذلك الوارث
 صاحب تلك السهام التي ضربتها في الثانية
 او في وقعها من تصحيح المناسبة ومن له شيء
 من الثانية اخذه مقروبا في كل سهام مورثة
 من الاولى عند الثباين او في وقعها عند التوافق
 وقد ذكر ذلك بقوله **واسهم** السيلة **الاخرى**
 وهي الثانية **مع السهام** للميت الثاني من السيلة
 الاولى **تقرب** ان لم يكن سيلة الثاني وسهامه
 موافقة بل كانت المباينة او في وقعها تمام ان
 كانت بينهما موافقة فاحصل من الضرب في كل من
 الحالتين فهو حصص ذلك الوارث وفي الثانية الذي
 ضربت سهامه في تلك السهام او في وقعها من
 نصيب المناسبة وان ارث شخص من ميتين
 فاجمع ماله منها والاختيار لصحت المناسبة
 بان يجمع حصص الوارثة فان ساوى مجموعها
 نصيب المناسبة فهو صحيح والاخر غلط فاعده

قوله الطريقة التي ذكرها **طريقة المناسخة** التي مات
 فيها من ورثة الاول ميت فقط **فارق** اي ما قصد
 به لا يهلك هذه الطريقة اي معرفتها **التي** اي مثلية
 فضل من قولهم ففضل الرجل فضلا صاروا افضل
 وفضلة صد النقض **ساخته** اي من تفعلة عليه
 قال القرطبي رحمه الله تعالى في مختصر الصحاح
 شخ الجبل تنمو فاذا ارتفع والرجل يا نغم تكسر
 والافق ارتفع اي كبر وانوف شخ وجبال شوا
 انتهى ولنمثل ثلاثة امثلة باعتبار الانقسام
 والتباين والتوافق فمثال الانقسام ام وابنان
 مات احدهما قبل قسمته الشركة عن ابنين هو
 وبنت فالاولى من اثني عشر للام اثنان ولكل
 ابن خمسة والثانية من خمسة وسهام للبنت الثاني
 من الاول خمسة علي خمسة منقسمة فتصح المناسخة
 كلها من اثني عشر من غير ضرب للام اثنان وللبن
 الباقي خمسة ولكل ابن من ابي الثاني اثنان وبنته
 واحد ومثال المباينة ان يموت الابن عن ابنين
 فالاولى من اثني عشر للابن نصف الميراث فيها خمسة
 ومسلطة اثنان وخمسة علي اثنين لا تنقسم عليهما
 وتباينهما فا ضرب الاثنين في الاثني عشر فتصح
 المناسخة

المناسخة من اربعة وعشرين فاذا اردت القسمة
 فلام من الاثني عشر وهي الاولى اثنان في جميع
 الثانية وهو اثنان اربعة قسمة لها وللاثنين
 المتخلف خمسة في جميع الثانية اثنين بعشرة
 فهي له ولكل ابن من ابني الثاني من متسبعة وهي
 اثنان واحد في جميع سهام مورثه اي ابن البيت
 من الاولى وهي خمسة وواحد في خمسة خمسة
 فهي مالكل ابن منها فلها عشرة مثل غيرها الذي
 لم يمت فاذا جعلت اربعة حصص الام وعشرة حصص
 الابن المتخلف وخمس حصص ابن الابن الذي مات
 كان الميراث اربعة وعشرون وهي ما حصلت منه
 المناسخة فالكل صحيح ومثال الموافقة بعض
 صور المسيلة المامونة وهي رجل مات وخلق
 ابوين وبنتين فلم تقسم الشركة حتى ماتت احدى
 البنتين عن من في المسيلة فالاولى من ستة
 لكل من الابوين سهم ولكل من البنتين سهمان
 والثانية فيها حصة ام اب وجد ابواب واخت
 شقيقة اولاب فاصلها ستة للمدة سهم
 وللمجد والاخت الخمسة الباقية بينهما علي ثلاثة
 لا تنقسم وتباين وحاصل ضرب ثلاثة في ستة

بثمانية عشر ومنها تسعة للجددة ثلاثة وللجد عشرة
 وللأخت خمسة فللمبت للثمة من الأولى اثنا عشر
 ضمها على الثمانية عشر مئة الثانية فتجد بينهما
 موافقة بالتصديق فأضرب نصف الثمانية عشر
 تسعة في الأولى وهي ستة تبلغ أربعة وخمسين
 ومنها تسعة فمذله شيء من الأولى أخذه مفرقاً
 في تسعة وهي وفق الثانية ومن لم شيء من الثمانية
 أخذه مفرقاً في واحد وهو وفق سهام البنت ثانياً
 فللام من الأولى واحد في تسعة بتسعة ولها من الثانية
 يكونها جرة ثلاثة في واحد فأجمع ما جهرها لها
 يجمع لها اثني عشر وللأب من الأولى واحد في تسعة
 بتسعة وله من الثانية يكونه جده أعشوق في واحد
 بعشرة فيجتمع له تسعة عشر وللمبت المتخلفة
 من الأولى اثنا عشر في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية
 بمقتضى كونها اختاً خمسة في واحد خمسة فيجتمع
 لها ثلاثة وعشرون فإذا جمعت اثني عشر وتسعة
 عشر وثلاثة عشر وعشرون اجتمع أربعة وخمسون
 وهو ما صحت منه المسيلة فالعمل الصحيح فلو كانت
 للميت الأولى الذي خلف أبوين أو بنتين أنثى كان لجد

في الثانية أيا لم فلا يوث وكان في الثانية ارب
 بيعة المال أو الرد على الخلاف المشهور بين الأئمة
 واحتمل كون الأخت في الثانية اخت شقيقة
 أو لا يصح فاختلف الحال باعتبار ذكره المبيت
 الأول وانوثته فلذلك لما سئل أمير المؤمنين
 المامون عنهما القاضي يحيى بن أكثم رحمه الله
 بقوله يملكها لك وخلف أبوين وبنتين فلم
 تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين عن
 الباقيين فقال يا أمير المؤمنين الميت الأول رجل
 أو امرأة فعرف المامون فطنته إذا عرفت
 التفصيل عرفت الجواب فوله القاضي وسبب
 سؤالهم أنهم عن ذلك لما أراد أن يولية قضا
 البصرة أحقره فاستحقه لغيره سنة فانهما
 حكى الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله كان أن
 ذكر ابن أحدي وعشرين سنة فأحسن يحيى بذلك
 فقال يا أمير المؤمنين سألني فإن القصد علمي هو
 لا خلقي وكانوا يختصون العلماء والقضاة والأمر
 بالقوانين فقال ما تقول في أبوين وبنتين
 لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنين عن
 الباقيين وقيل عنهم وعن زوج فأجاب بما سبق
 فوله فلما مضى إلى البصرة قاضياً فاستحقه

من اشيائهم واستصغروه فاستخبروه فقالوا له
 كرسن القاض فقال سن عتاب ابن اسيد حين ولاه
 النبي صلى الله عليه وسلم مكة وكان عمره احدى
 وعشرين سنة فلذلك سميت بالمأمونة فينبغي لمن
 سئل عنها ان يفحص عن الميت الاول كما يخص
 عنه يحيى ابن اكرم لا يختلف الحكم كما سلفناه واعلم
 انك لو علمت علمت في النسخة كل مسئلة على حدتها
 بحيث لا تعلق واحدة باخرى ليعلم كمن يطول بغيره
 التقصد من قسمة المسائل على حساب واحد
قوله جميع ما تقدم فيما اذا مات ميت نقط
 من ورثة الاول ولم يكن الاختصار قبل العمل
 وهو حال من احوال اربعة سبقت الاشياء
 اليها والحال الثاني ان يموت الثمن ميت سواء
 كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هو
 من ورثته ورثة الاول وفي ذلك احدى عشرة
 ذكرها في شرح الترتيبات شهرها واعلم ان تحصل
 جامعة تسبيلة الميت الاول والثاني كما سلفناه
 وجعلها اولي بالنسبة للميت الثالث وسبيلة
 الميت الثالث ثمانية بالنسبة لها وانظر بينها
 وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة
 علي

على ما يقتضيه الحال من اقتسام توافق وتباين
 فانما كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاث اولي
 وسبيلة الرابع ثمانية واعمل كذلك في خامس وسادس
 وهلم جوفنا بلغ فيه تصح سبيلة الناسخة الجامعة
 لمسايل اوليك الاموات والمثل لذلك بمثال ذكره
 الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الكفاية بقوله شالم
 في الاربعة نروجه وابوان وبنات ثم مات الاب
 عن الباقي واخ لابوين ثم الام عن الباقي وام وعم
 ثم احدي البنيتين عن زوج ومن بقي فالمسيلة
 الاولى من سبعة وعشرين مات الاول عن زوجة
 وبنتي ابن واخ لابوين اولاي فسيلته من اربعة
 وعشرين توافق خطه من الاولى بالربع هـ
 فتصحات من مائة واثنين وستين من له شي
 من الاولى ضرب في ستة او من الثمانية قع واحد
 فللزوجة ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون ولكل
 بنت ستة وخمسون وللأخ خمسة ثم ماتت
 الأم عن أم وبنتي ابن وعم فسيلتها ستة توافق
 حظها من الاوليتين بالثلث فتصح الثلاث
 من ثلثمائة واربعة وعشرون فمن له شي من الاوليين
 ضرب في اثنين او من الثالثة ففي سعة فللزوجة

الاول ستة وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون
 وللأخ عشرة وللأم الثالثة تسعة ولعمها كذلك
 ثم ماتت احدي البنات عن زوج وام واخت
 فبقيت من ثمانية توافق حظها بالنصف فنفق
 الاربعة من التي ومائتين وستة وسبعين فمن لم شي
 شي من الثلاث الاول ضرب في اربعة او من الرابعة
 فثني خمسة وستين فللزوجة الاول التي هي امر
 في الرابعة مائتان واربعة وسبعين ولبنت
 الباقية سبعة وخمسة عشر وللأخ اربعون
 وللأم الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك
 ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعين انتهى
 والحال الثالث والرابع ان يموت بعد الاول
 ميت او اكثري ويمكن الاختصار قبل العمل ويسمى
 اختصار السائل وهو انواع ذكرتها في شرح الفارضية
 والتقريب منها ان تنحصر ورثة من بعد الاول
 في من بقي من ورثة من قبله ويرثون كلهم بطلاق
 المصونة سواء كان معهم من يورث من الاول فقط
 بالفرض ام لا كزوج وعشرة بنين من غيرهما ماتوا
 كلهم واحدا بعد واحد حتى بقي مع الزوجة من
 الاول اثنان فينقد كان الاول مات عن زوجة

وبنين فقط فنصح بالاختصار من ستة عشر
 للزوج اثنان ولكل بن سبعة ولو سلك طريق
 المناصفة لصححت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار
 لما ذكر ولو خلف الاول فقط من غير زوجة فماتوا
 واحدا بعد واحد حتى بقي اثنان فكانه مات
 عن اثنين فقط فنصح من اثنين **تبيين**
 كما يمكن الاختصار قبل العمل للملك كذلك يمكن الاختصار
 ايضا بعد العمل ويسمى اختصار المسهام وهو ان
 يوجد بعد نصيب المسائل في جميع الانصبة
 اشتراك فتتراجع المسيلة وكل نصيب الى التوفيق
 كزوج وبن وبنت مشرعا قبل قسمة التركة هـ
 توفيت البنت عن من بقي ورثها امها واخوها م
 فنصح المناصفة من اثنين وسبعين للزوج ستة
 عشر وللبن ستة وخمسون والنصيبان مشتركان
 بالتساوي بالثمن فتتراجع المسيلة الى ثمنها تسعة
 وكل نصيب الى ثمنه ويرجع نصيب الابن الى
 سبعة ونصيب الزوج الى اثنين واذا اشتركت
 الانصبة كلها الانصبة مشرعا فلا اختصار ومن
 اراد المزيد من هذا فعليه بكتابنا شرح الترتيب
 والله اعلم ولما انتهى الكلام على الارث بالمحقق وما
 يتبعه شرعا في الارث بالتقدير والاحتياط وهو

انواع فبدا منها بالخنثي المشكل فقال باب
ميراث الخنثي المشكل والمفهوم المفقود والجل والخنثي
 ما خوذ من الاختناث وهو التثني والكسر او من قولهم
 خنيث الطعام اذا استتبه امره فلم يخلص طعمه
 وهو ادهي له اله الرجال والمرأة اوله ثقبه لا تشبه
 واحدة منهما والمشكل ما خوذ من الشكل الامر شكولا
 واشتكل التيس والخنثي ما دام مشكلا لا يكون ابا
 ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وراسو
 منحصر في اربع جهات البنوة والاختوة والعمومة
 والولا والكلهم فيه في مقامين احدهما فيما ينتفع
 به وما لا ينتفع والثاني في ارثه وارث من معه
 وقد ذكره بقوله **وان يكن في مستحق المال من الورثة**
خنثي صحيح في الاشكال **بني** اي ظاهر **الاشكال**
 والمراد كونه خنثي مشكلا باقيا على اشكاله لم
 ينتفع بذكورة ولا انوثة **فانقسم** التركة بين الورثة
 والخنثي **على** التقدير **الاقبل** لكل من الورثة والخنثي
 ان ورثت بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا
 كابن خنثي مع ابن واضح فالأقل نصيب الانثى
 الخنثي والواضح كون الخنثي ذكرا فيعطي الخنثي
 الثلث والواضح النصف ويوقف السدس وكزوج
 وام

وام وخنثي شقيقتين شقيق فالأمر في حق
 الخنثي ذكوريته وفي حق الزوج والام انوثته
والقيني اي المتيقن الذي لا شك فيه وهو الأقل
 فيما سبق او لعدم ان ورث باحدهما فقط كولد عمر
 خنثي مع معتق فلا شيء له بتقدير الانوثة ولاه
 يعطي المعتق شيئا لاحتمال ذكوريته وكزوج وام
 وولدي ام وخنثي لاب فلا يعطي شيئا من المال
 في الحال لاحتمال ذكوريته فيسقط باستفراق
 الفرض والأمر في حق الزوج والام وولدي الام
 انوثته لعولها اذ نك للنسبة واذا عا ملكت
 كلا من الخنثي ومن معه بالاف ويوقف المشكوك
 فيه الى الانتصاف او الصالح بقسا وافتراض ولا يد
 من جريات التواهب ويغتفر الحل منها للضرورة
 وهذا كله اذا ورثت بتقدير الذكورة والانوثة
 متفاضلا او باحدهما فقط كما قد منا الاشارة
 لذلك فان ورثت بهما متساويا كولد ام او معتق
 فالامر واضح وقوله **عطف** جواب الامر **عطف**
القسم اي القسمة الحق **البسيط** اي الواضح الظاهرا
فارسلة ما قلناه هو المعتمد من مذهب النسا **نعية**
 ومذهب الحنفية انه يعامل الخنثي وحده بالأمر
 فان كان الاصل لاشي فلا يعطي شيئا ولا يوقف شيء

ومذهب المالكية له نصف نصيب ذكره وانثى ان ورث
 بهما متفاضلا وان ورث باحدهما فقط فله نصف
 نصيبه وان ورث بهما متساويا فالامر واضح وتبين
 الحنايلة ان لم يرع اقتضاه فكالمالكية وان صرح
 اقتضاه فكالمشائية والله اعلم **هنا قاعدة**
 ثمانية للخنثى خمسة احوال احدها ان يرث بتقديري
 الذكورة والانثوية على السواك ابوين وبنت وولد
 خنثى انما يتقدر بالذكورة اكثر لبنت وولد ابن خنثى
 ثانيا عكسه لزوج وولد ابن خنثى وام رابعها يرث
 بتقدير الذكورة فقط كولد اخ خنثى خامسها عكسه
 كزوج وشقيقة وولد ابن خنثى والله اعلم **قاعدة**
 ثالثة في حساب مسائل الخنايا اما على مذهبنا
 فتصح المسئلة بتقدير ذكوره فقط وتقدر
 انثوية فقط ثم تنظر بين السيلتين بالنسب
 الرابع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من السيلتين
 بالتقديرين فاكان فهو الجامعة فاقسمها على كل
 من الخنثى وبقيته الورثة وانظر اقل النصيبين
 لكل منهم فاردده له ويوقف المشكوك فيه الى البيان
 او الصالح واما على مذهب الحنفية فتصح المسئلة
 على تقدير الاضرار في حق الخنثى وحده واعطه الاضرا
 وبقيته الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير

ثلا

فلا يعطى شيئا واما على مذهب المالكية فعندهم
 خلافا في كيفية العمل فعلى مذهب اهل الاحوال
 تحصيل الجامعة كما علمت على مذهبنا في عدد حال
 حال الخنثى او احوال الخنايا ثم تقسم على كل حالة
 فما اجتمع لكل شخص فاعطه من ذلك ثم لنسبة
 الوحيد لحالات الخنثى او الخنايا في ابن واضح وولد
 خنثى بتقدير الذكورة من اثنين وتقدر الانثوية
 من ثلاثة وتجامعه لهما ستة للمباينة فتمرها
 تصح عندنا فيعطى المسكول اثنين والواضع ثلاثة
 ويوقف سهم وعند المالكية تضرب هذه الستة
 في اثنين حالتي الخنثى فتصح من اثني عشر للخنثى
 بتقدير الذكورة ستة وتقدر الانثوية اربعة
 ومجموع الحصتين عشرة نصفها خمسة فهي له
 وللواضع بتقدير ذكورة الخنثى ستة وتقدر
 انثوية ثمانية ومجموع الحصتين اربعة عشر
 نصفها سبعة فهي له واما عند الحنفية للخنثى
 الثلث وللواضع الثلثان تقس على ذلك والله
 اعلم ولما انهي الكلام على الخنثى شرع في المفقود
فتاوى **واحكم على المفقود** اذا كان من جملة الورثة
كلم الخنثى اي حكمك من معاملة الورثة الحاضرين

في حقهم من تقدير حياتهم وموته **ذكر اذ كان**
او هو اني يعني سوا كان المفقود ذكر اكان او اني
 فمن يرث كل بطل من التقديرين يعطى ومن يخلو
 ارضه يعطى الاقل ومن لا يرث في احد التقديرين
 لا يعطى شيئا ويوقف الباقي او الباقي حتى يظهر
 الحال بموته او حياته او يحكم قاض بموته اجتنابا
 على ما سنيناه وهذا هو الصحيح من مذهبنا وهو
 قول ابن يوسف واللؤلؤي وابن القاسم عن مالك
 وقول الامام احمد ومقابل الصحيح عندنا وجهان
 احدهما يقدر بموته في حق الجميع فان ظهر خلافه
 غير ذلك الحكم قال الوبي وبهذا المعنى قال محمد بن الحسن
 الا انه جعل القول قول من المال في يده ان ترى الوجه
 الثاني يقدر حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه
 غير ذلك الحكم وهل يورث من الحاضر من كفل على يدين
 الوجهين لاحتمال تغيير الحكم قال الشيخ زكريا رحمه
 الله فيه خلاف في ذكره في البسط وقلنا ايضا واعلم انه
 اذا كان الموقوف بين الحاضر من لاحق للمفقود
 فيه على كل تقدير جاز ان يصلي الحاضرون عليه
 كما نطلة السبكي عن ابي منصور انتهى **قايمة**
 كيفية حساب المفقود ان تعمل لكل حال من حالته

مسئلة

مسئلة وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسيلتين
 فما بلغ فله تصح فاقسمه على كل تقدير يظهر الاقل
 فيعطاه كل وارث ويوقف المسكوك فيه كما سبق
 مسئلة زوج حاضر واختان للاب حاضران واخ
 لالا مفقود فينقد بموت الاخ تكون المسئلة
 من سبق بالمول وبنتقدير حياته اصلها من
 اثنين وتصح من ثمانية والمسئلان متباينتان
 ومستطعرا سبعة وخمسون فرهي الجامع فالاهل
 في حق الزوج موت الاخ فله اربعة وعشرون من ضرب
 ثلاثة في ثمانية والاهل في حق الاختين حياتهم
 فكل منهما سبعة من ضرب واحد في سبعة فمجموع
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر
 بين الزوج حقة وجميع الموقوف للاختين وان
 ظهر حيا كان للزوج منه اربعة وللأخ اربعة عشر
 مسئلة اخ لالا مفقود واخ شقيق وجد حاضران
 فان كان الاخ للاب حاضر حيا فله الثلث والاشقيق
 الثلثان لانها من مسايل المعادة فهي من ثلاثة
 وان كان ميتا فالأخ والاشقيق بالسوية فتكون
 من اثنين فينقد في حق الجد حياته وفي حق الاخ
 موته والجامع ستة للمباينة للجد اثنان
 وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والاخ ولا

سعي

للمفقود فيه ففلاح والمجدان يصطلحا في السهم المذكور
 كما تقدم نقله عن أبي منصور والله اعلم **فأما**
 ثابته ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثا فان كان
 موروثا لحكمه ان توقف ماله جميعه الي ثبوت موته
 ببينة او لحكم القاضي بموته اجتهادا عند مضي مدة
 لا يعيش مثل السها في غالب العادة والمشهور عننا
 لا تقدر المدة بل المعتبر عليه الظن باجتهاد حاكم
 وهذا هو المشهور عند مالك وابي حنيفة رحمهما
 الله تعالى وقيل تقدر بسبعين وهو مذهب المالكية
 نقله الوضي عن ابن عبد الحكم وحكي ابن الحاجب رحمه
 الله فيه ثلاثة اقوال اخر ثمانين وتسعين ومائة
 وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تقدر بتسعين
 سنة وفي رواية عنه ايضا بمائة وعشرين سنة
 ومهما قيل به من المدة فمن ولاذنه لا من فقده
 وفتر في الامام احمد رحمه الله بين من رجح رجوعه
 بان كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر للتجارة
 او ترولة فيوقف ماله وينظر تمام التسعين وان
 كان لا يرجح رجوعه بان كان الغالب على سفره الهلاك
 على كذا كما اذا كان في سفينة فانكسرت او قاتلوا
 عدوا ولم يعلم من هلك ومن نجا او خرج من بين اهل
 فقه فاذ امضي اربع سنين قسم ماله بين ورثته
 حينئذ



حينئذ والله اعلم ولما انهي الكلام على المفقود شرع
 في الحمل فقال **وسلكنا احكام** حمل **ذوات** ابي صاحبات
الحمل الذي يرثن او يحجب ولو ببعض التقادير
 فيعامل الورثة الموجودون بالاضمن وجوده
 وعدمه وذكر ورثته وانوثته وانثا انفرادا ونفدا
 ويوقف المشكوك فيه الي الوضع للحمل كله او هو
 بعضه حيا حياة مستقرة او بيان الحال فلو انك
 قال الم رحمه الله **فابن** علك في القسمة بين
 الورثة الموجودين ان لم يصير واو طلبوا او بعضهم
 القسمة قبل الوضع **على اليقين والاقول** فمن حجب
 ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئا ومن لا يختلف
 نصيبه دفع اليه ومن يختلف نصيبه وهو متدار
 على الاقل وان كان غير متدار فلا يعطى شيئا فعلى
 هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا يملك حظا لفقده
 الحمل عندنا على الاصح وقيل يقدر اربعة ويعامل
 بقية الورثة بالاضمن بتقدير الاربعة ذكورا واناثا
 وهو قول ابي حنيفة واسهب رحمهما الله ورجح بعض
 المالكية ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين ويعامل
 بقية الورثة بالاضمن بتقدير الذكورة فيهما او صفة
 في احدهما والانوثة وهو مذهب الحنابلة ومحمد
 واللو ولوي رحمهما الله ومن العلماء من يقدر الحمل

واحد لانه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير
 ذكوره وانوته وهو قول الليث ابن سعد وابي
 يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ الكفيل
 الكفيل من الورثة ثم ما قلناه من القسمة قبل
 الوضع هو للمعتمد عندنا وقال المال رحمه الله
 توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهذا هو الارح
 من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل
 لم يكن ولو كان انفصا له ميتا جناية على امه
 توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون للوقوف
 لاجله فيعود لبقية الورثة وكأنه كالعدم بالنسبة
 لذلك ايضا **مسئلة** خلف امته حاملا واخا شقيقا
 فلا يعطى الاخ شيئا مادامت حاملا بالاجماع وبعد
 ظهور الحمل لا يحق الحكم **مسئلة** خلف ابنا وزوجة
 حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة
 الثمن عند الائمة الثلاث ولا يعطى الابن شيئا عندنا
 حتى تضع وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي
 ويوقف الثلثان لانهم بقدر وته بلا ياتين والاضر
 كونها ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي
 لانهم بقدر وته واحدا والاضر كونه ذكر ويؤخذ منه
 كقبيل لاحتمال ان تضع اكثر **مسئلة** خلف زوجة
 حاملا وابوين فالاضر في حق الزوجة والابوين
 ان يكون

ان يكون الحمل عددا من الاناث فتعطي الزوجة ثمنه
 عابلا والاب سدسا عابلا في الجميع من اربعة وعشرين
 ونقول لسبعة وعشرين فيدفع للزوجة ثلاثة من
 سبعة وعشرين فللام اربعة منها وللاب كذلك
 ويوقف ستة عشر ومذهب الحنابلة كذلك
 ومذهب الحنفية تعطي الزوجة الثمن ثلاثة من
 اربعة وعشرين وللأم اربعة منها وللاب كذلك
 ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى
 مسيلة خلف اما حاملا وابا فالاضر في حق الام
 كون حملها عددا فلها السدس وفي الاب عدم
 تعدد فتعطي سدسا والاب ثلثين ويوقف سدس
 الام والاب فلا شيء للحمل منه وعند الحنابلة كذلك
 وعند الحنفية لها ثلث والاب ثلثان ويؤخذ
 منها كقبيل لاحتمال ان تلد عددا من الاخوة وانه
 اعلم ولمسا اني الكلام على مسایل الحمل شرع في ميراث
 الفرق وفي الهدى لان في بعض مسائله توقفا
 الى البيان والصالح فقال **باب**
ميراث الفرق والهدى ونحوهم وقد قدمت ان
 شروط الارث يعلم بعضها من ميراث الفرق وهذا
 او ان بيانها فنقول اعلم ان شروط الارث ثلاثة
 احدها ويختص بالقضا العلم بالجهة المقضية

للأثر وبالدرجة التي اجتمع فيها للأثر والوارث
تفصيلا فلو شهد شخص عند قاض بان هذا اه
وارثه فلا يكفي ذلك حتي يبين سبب ارثه تفصيلا
لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن الشاهد اه
من ليس يوارث وارثا الشرط الثاني تحقق موت
الموروث كما اذا شوهد ميتا او الحق به بالاموات
حكما وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته ه
اجتهاد كما تقدم في بابيه او الحق به بالاموات
تقديرا وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية
علم امه توجب الفرة اذ لا تورث عنه غيرها
كما تقدم في باب المحجب الحمل الشرط الثالث تحقق
حياة الوارث بعد موت الموروث حياة مستقرة
لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو نطفة او علقة
اذا انقرو ذلك فيتنزع من الشرطين الاخيرين ه
ما ذكره بقوله **وان بيت قوم** متوارثون من رجال
اونسا او نسهما وهو في الاصل اسم للرجال دون
النساء قال القوطبي رحمه الله في مختصر الصحاح
والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النسائية
علي وجه التبع انتهى وهو الموادع ما وقوله **بهم**
يسكون الدال الفعل من قولهم هدمت السحاب
هدما اسقطته وفتح الدال اسم للبناء المهدوم
بالتجريد

١٩
بالتجريد ما انهدم من جوانب البيوت فسقط فيها
وانهدم بالكسر اي كسر الرها الثوب البالي **او عرق** في الماء
يقال عرق بكسر الراء في الماء والخمر والشرع قابضها
فهو عرق وغارق وغرقة بفتح الراء المفتوحة في الماء
غمسه فيه فهو مغرق وغريق **او امر** **حادث** اي نازل
قال القوطبي في مختصر الصحاح حدث الشيء
الشيء حدثا وحدثا فأتوك واحداث الرجل ه
معروفا والحادث منه القديح انتهى وفي النهاية لابن
الاسير في حديث المدينة من احداث فيها حدثا
او اوي محذورا والحدث الامر للحادث المنكر الذي ليس
بمعتاد ولا يعروف في السنة انتهى وقوله **علم الجميع**
اي من القوم المذكورين ومثل الحادث النازل بهم
وقوله **كالحرق** بفتح الحاء والراء قال الشيخ بدر
الدين سبط المازدي رحمه الله بكسر الحاء المهملة
واله فتح الراء انتهى ووجه الاول ما قال ابن
الاسير رحمه الله في النهاية في حديث الفتح
دخل مكة وعليه عمامة سودا حرقانية قال
قال الزمخشري رحمه الله تعالى الحرقانية
هي التي على لون ما احترقته النار كأنها منسوبة
بزيادة الالف وبيان النون الي الحرق بفتح الحاء
والراء وقال يعال الحرق بالنار والحرق محروق قال

فيها ايضا حرق النار بالتي يك لهبها وقد تسكن
انتهى واي وان مات متوارثان فالكثر يا بعد لم شي
عليهم او غرقهم او حرقهم او في معركة فقال
ولم يكن يعلم حال السابق منهم اي لم يعلم عينه
بان علم ان احدهم مات قبل الاخر لكن لم يعلم عينه
وكذا ان لم يعلم سبق ولا معية او علم انهم ماتوا معا
فلا تورث **في رايهم** من **رايهق** اخر منهم **والله**
واللهق التاهب يقال رهقت روضه اذا خرجت
ورفعت الشمس بالكسرة اي فلا تورث ميتا
منهم من اخر اجماعا فيما اذا علم موتهم معا واما اذا
لم يعلم اما تامعا او مرتبا فعند ذلك اي ثابت
راضى الله عنه لا تورث كذلك كما لو علم موتهم معا وبه
قال مالك والشافعي والبا حنيفة رحمهم الله تعالى
وذكر ان عليا رضي الله عنه ورث بعضهم من بعض من
ثلث اموالهم دون طوعها وبه قال احمد رضي الله
عنه وهذا عند الحنابلة ما لم يقع التداعي فان ادعي
ورثة كل سببت تاخرون موت مورثهم ولا يئذنة او تعارضا
بقاها حلف كل مدعي ابطال دعوى صاحبه
وجمعية لا تورث بينهما فكيف الحكم اذ ذلك كالذهب
الاول والمراد بالتلاذماله الذي بيده والطريق
ما ورثه من الميت الذي مات معه ويجوز للخلاف
المذكور فيها اذا علم السبق ولم يعلم عين السابق وحيث
لم

لم تورث احدهم من الاخر شيئا فهم كالاجانب فلذا
قال **وعدهم** اي الموتى كانوا يفرق ونحوه **كانهم**
اجانب اي لا قرابة بينهم ولا غيرة مما يقنع الارث
وهكذا القول السديد اي الصواب يقال عند الشيء
سد اذا كان صوابا واسد الرجل جابلا صواب
في قول او فعل وحرجل مسدد موقف الصواب
فقول **الصواب** اي المصيب غير المخطئ عطف
فارب **لله** واذا علم مورث احد المتوارثين بالفرق
ونحوه بعد الاخر معيننا ولم ينسك فالامر واضح
ان المتاخر مورث المتقدم اجماعا وان علم موتها
موتبا وعين السابق ثم نسي وقف الامر الى البيان
او الصلح وبها تكفي الحالين تمت احوال الغرقي
خمس احوال ولما انتهى الكلام رحمه الله على ما اراد
ان يورده في هذه المظومة ختمها بالحمد لله والصلوة
والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم والبركات
ابتدأ بها بذلك رجاء قبول ما ينبغي فقال
والحمد لله على التمام اي تمام الكتاب اي اجماله **حمدا**
كثيرا **اي كثر** في **الدوام** اي النفا اي حمدا كثيرا دايما
والحمد على الثمرة وهو الشكر في اللغة وشكر المنعم واجب
بالشرع **واسأله العفو** اي ترك اللواخنة صلتها
وكرما على **التقصي** اي التواني في الامور **وخير ما ناصل**

اي نرجوا في **المسير** اي المرجع والمراد به يوم القيامة
 يوم ترجع الخلق الي الله تعالى قال الله تعالى اليه مرجعكم
 جميعا **واعف** اي ستر ما كان من الذنوب فلا يظهرها
 بالاعتاب علينا والذنوب جمع ذنب وهو الجرم **ونشر**
 اي تغطية ما **شأن** اي قبح من الشين وهو التبع
 من العيوب جمع عيب وهو النقص **وافضل الصلاة**
والتسليم على النبي المصطفى اي المختار من الخلق
 ليدعوهم الي دين الاسلام والمصطفى من الصفوة
 وهي الخلوص فابدلت التواط **الكريم** بفتح الكاف
 قال العلامة سبط المارديني رحمه الله علي الافصح
 ويجوز كسرهما وهو تقييد اللقب النعمي وهو الجواد
 او الجامع لانواع الخير والشرق والتفضيل والصفوح
محمد صلى الله عليه وسلم **خير الانام** مخلق **العاقب** اي
 الذي لا نبي بعده قال ابن الاثير رحمه الله في النهاية
 في اسم النبي صلى الله عليه وسلم العاقب هو اخر الانبياء
 والعاقب والعقوب الذي خلف من كان قبل **والله**
الغفر بضم الغين المعجمة الاشرف **ذوي** اي اصحاب
المناقب الفاخرة والمناقب جمع منقبة وهي ضد
 المثلية وجمعها مثالب وهي العيوب **وصحبه**
الافاضل من فضل الرجل صارت افضل وفضيلة
 ضد النقص **الاخيار** جمع خير يشدد ويخفف من
 الخير

٢١
 الخير ضد الشر والاخيار ضد الاشوار والخير الفاضل
 من كل شي **السادة** جمع سيد اي شريف من قولهم سادة
 ساد القوم سيادة شرف عليهم فهو سيد وجميع سادة
الامجاد وهو الكامل في الشرف من قولهم مجد الرجل
 مجدا شرف يكسبه الافعال **الابرار** جمع بر يقال بررت
 فلانا بالكسر ابره بفتح اليا وضم الراء ابرانا بوجه
 وبار وقال ابن الاثير في النهاية يقال برير
 ثوب بار وجمعه بركة وجمع البرابرار وهو كثير ما
 يخص بالاوليا والزهاد والعباد انتهى وهذا
 اخر ما شحنا به كلام المؤلف رحمه الله ولتختتم
 هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ابواب **البار**
الاول في الرد وذوي الارحام وفيه فصول الاول
 في الخلاف فيهما فعند الحنفية والحنابلة اذا كان
 الورثة اصحاب فرض لا تستغرق فيرد الباقي
 عنهم عليهم بنسبة فروضهم ما عدا الزوجين فانه
 لا يرد عليهم فان لم يكن له ورثة من الجمع علي ارثهم
 او كان له جد الزوجين وكان له احد من ذوي الارحام
 فماله في الاولى او الفاضل بعد فرض الزوجين في الثانية
 لذوي الارحام وسياتي تعريفهم وعند المالكية ان لم
 يخلق ورثته من الجمع علي ارثهم او خلف ذافررضه
 لا يستغرق فماله او الفاضل بعد الفرض لبيت المال

سواء انتظم ام لا واما عند معاشر الكافية فاصل المذهب
لمذهب المالكية والمفتي به من مذهبتنا الذي افتي به
المشاخرون من الشافعية انه اذا لم ينتظم امر بيت
المال لكون الامام غير عادل يرد على اهل الفروع من
من غير الزوجين ما يقتل عن ثروتهم الذي منها فرض
احد الزوجين بالنسبة وستاتي كيفية فان لم
يكن احد من اهل الفروع الذي يرد عليهم فانه او
الفاصل بعد فرض احد الزوجين لذوي الارحام
على ما سياتي وان انتظم امر بيت المال فالمال له
دون الرد وذوي الارحام **الفصل الثاني** في الرد
وهو عند المول فهو زيادة في الانصبا ونقصان
في السهام وقد مناه انه لا يرد على الزوجين فان لم
يكن هناك احد الزوجين فان كان من يرد عليه
شخصا واحدا كام او ولدا ام فله المال فرضا ورضا
او كان من يرد عليه صنف واحد او الام او جدات
فاصل المسئلة من عدمهم كالعصبة او كان من يرد
عليه صنفين فاكثر جمعت فروضهم من اصل
المسئلة الرد فاقطع النظر عن الباقي من اصل مسئلة
تلك الفروع كانه لم يكن واعلم ان مسائل الرد
التي ليس فيها واحد الزوجين كلها مقتطعة من
سنة وانما قد تحتاج الي تصحيح وان كان هناك

واحد

واحد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوج
فقط وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم
الباقى على مسئلة من يرد عليه فان كان من يرد
عليه شخصا واحدا او صنف واحد فاصل
مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد
عليه اكثر من صنف واحد فافرض على مسئلته
الباقى من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فخرج
فرض الزوجية اصل المسئلة الرد كزوجة وام وولد
وان لم تنقسم ضربت مسئلة من يرد عليه في مخرج
فرض الزوجية لانه لا يكون الامباينا فابطل فهو
لمسئلة الرد وقد يحتاج لمسئلة الرد التي فيها احد
الزوجين لتصحیح ايضا اذا انفرد ذلك فاصل مسائل
الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية
اصول اثنان تجدة واخ وام وكزوج وام وثلاثة
كام وولديها واربعة كبنات وام وكزوجة وام
وولديها وخمسة كام شقيقة واخت لاب واثنان
وثلاثة ثون كزوجة وبنات وبنات ابن واربعون
كزوجة وبنات وبنات ابن وحدة **الفصل الثالث**
الثالث في ذوي الارحام وهو كل قريب غيب من
تقدم من المجمع على ارحامهم وان كثروا يرجعون
الي اربعة اصناف **الاول** من ينتهي الي الميت

وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان نزلوا هو
الثاني من ينسب اليهم الميت والاجداد والجداات
 الساقطين وان علوا **الثالث** من ينسب الي ابي
 الميت وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنوا
 الاخوة للام ومن يديهم وان نزلوا **الرابع** من
 ينسب الي اجداد الميت وجداته وهم العمومة
 والعمات مطلقا وبنات الاعمام مطلقا والخولة
 مطلقا وان نسا عذا واولادهم وان نزلوا اذا علمت
 ذلك فلا خلف في عند من ورث ذوي الارحام ان
 من انفرد من هؤلاء جميع المال وانما يظهر الخلاف
 عند الاجتماع وفي ذلك مذاهب مختلفة بعضها
 ومالم يجر منها مذهبان احدهما مذهب اهل
 التتوييل وهو الاقرب الاصح عند الشافعية
 وهو مذهب الحنابلة ومحصله انه يورث كل
 منهم من نزل من يديهم به الا الاخوال والخالات
 فنزلة الام والاعمام للام والعمات فنزلة الاب
 على الارحج فان سبق احد الي وارث قدم مطلقا
 وان استورا في السابق الي الوارث قد كان الميت
 خلف من يدي لونه وقسم المال او الباقي بعد
 فرض الزوجة بينهم كانوا موجودون
 يحجب الاشياء من يدي به وما اصاب كل واحد

قسم

قسم علي من نزل من نزلته كانه مات وخلقه اولاد
 ولد الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم بالسوية
 كما صولهم مع ان ولد الام لومات وخلف اولادها
 ذكورا واناثا قسم مع انهم للذكر مثل حظ
 الانثيين والا الخال والخالة للام فيقسم بينهم
 للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لومات وقلفتهم
 كانوا اخواتها لامها فلا تفصيل بينهم وعند الحنابلة
 وهم من الخفولين ايضا انه اذا كان الذكر والانثي
 من جهة واحدة في درجة واحدة فالقمة بينهم
 بالسوية لا يفاضل بينهم ذكر علي انثي والمذهب
 الثاني مذهب اهل القرابة وهو مذهب الحنفية
 وبه قطع البغوي والمتولي من اصحابنا وهم يتقنون
 الاقرب فالاقرب كالعمميات والظاهر من مذهبهم
 تقدم الصنف الاول على الثاني والثاني على الثالث
 والثالث على الرابع فما دام احد من القروعة فلا شيء
 لواحد من القروعة الاصول فلا شيء لاولاد الاخوات
 وبنات الاخوة وبنات الاخوة للام وما دام احد من
 هؤلاء فلا شيء للاخوات والعمات والاعمام للام
 وبنات الاعمام ومن يديهم وعن ابي حنيفة رحمه
 الله رواية بتقدم الصنف الثاني على الاول وقدم
 يوسف ومحمد الصنف الثالث على الثاني ومتي كان

اثنان قالوا من منصف واحد من الاصلان الاربع
 ففي ذلك تفصيل طويل مذكور في كتب الحنفية
 وقد ذكرت طروفا منه في كتابنا شرح الترتيب
الامثلة على ملاهيب اهل التنزيل بنت و بنت
 ابن و بنت بنت المال للاولي لسبقها للوارث
 ابوا ام ام وام ابى ام المال للاولي لسبقه للوارث
 بنت بنت ابن وابن و بنت من بنت ابن اخوي
 نصف المال للاولي ونصفه بين الاخوين اثلاثا
 عندنا وانما فاعند الحنابلة ابن و بنت اخ لام
 المال بينهما انصافا عندنا وعند الحنابلة بنت
 اخ لابوين و بنت اخ لاب و بنت اخ لام المال للاولي
 والثالثة على سنة الثالثة سهم وللأولى خمسة
 اسهم ولاشي للثانية ثلاثة احوال متفرقة في الخال
 من الام السادس وللخال من الابوين الباقي وسقط
 الاخ ثلاث خالات متفرقات المال بينهما على
 خمسة للثابتة ثلاثة ولكل واحدة من الباقيين
 واحد ثلاثة احوال متفرقة وثلاث خالات
 لذلك للخال والخال من الام السادس الثلث اثلاثا
 عندنا وانصافا عند الحنابلة والباقي للخال
 وللخال من الابوين كذلك عندنا وعند الحنابلة
 ولاشي للخال والخال من الاب ثلاث عمات متفرقات

المال

المال لبنت الشقيق وحدها لسبقها للوارث
 مع حجب العم الشقيق العم لاب بنت اخ لاب مع بنت
 عم شقيق اولاب للاولي السدس والباقي للثانية
 ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك الثلث
 للحالات مع خمسة والثلث للعمات كذلك وعلى كتابنا
 شرح الترتيب كفاية والله اعلم **الباب الثاني**
 في الولا وفيه فصول الفصل الاول في سببه
 وهو زوال الملك عن رقيق من اعتق عبدا منجرا
 او بعضه او دبره او استولد بها فعتقا بالموت
 او عتقا عليه بالكتابة او العسي من مالك عتق
 عبده على مال فاجابه او اعتق نصيبه من مشترك
 فسر او ملك قريبا فعتق عليه ثبت له الولا عليه
 وعصيته المنصصين بانفسهم ولو خلف بينهما
 وان لم ير له في صورة الاختلاف والولا كالنكاح
 لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن يورث به
 وكما ثبت الولا على العتق الذكر او الانثى ثبت
 على اولاده وعلى عتيقه وعلى عتيق عتيقه
 وانما يثبت على فرع العتق بشرطين احدهما ان لا
 يحس الرق ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتقا فولا
 لعتقه وعصيته من بعده فان لم يوجه وحليت
 المال ولا ولا عليه لعتق الاصول الشرط الثاني

في ثبوت الولاء لموالي الام وهو ان لا يكون حرا الاصل .
على الصحيح واما انعكسه وهو ان يكون الاب عتيقا والام
حرة الاصل فهذا لا يكون عليه الولاء لموالي الاب لانه ينسب
اليه ولا تغليب للمحبة كنعكسه الصحيح الاول وقال
الامام النووي رحمه الله في الرعمة فرع من مسه
رق وعتق فلا ولا عليه لمعتق ابيه وامه وسائر
اصوله كما سبق سواء وجدوا في الحال او لم يوجدوا
فالباشر اعتاقه ولا وه لمعتقه ثم لعصبته فلما
اذا كان حرا الاصل وابوه عتيقان او ابوه عتيق
فولاه لموالي ابيه وان كان الاب رقيقا والام
عتيقة فالولاء لمعتقها فان كان والاب رقيقا
بعد ورثه معتق الام وان اعتق الاب في حيات
الولد انجر الولاء من موالى الام الى موالى الاب ولو مات
الاب رقيقا وعتق الجدة انجر من موالى الام الى موالى
الجدة والاب رقيق نفى انجره الى موالى الجدة وجبات
اصحهما ينجر فان اعتق الاب بعد ذلك انجر من موالى
الجدة الى موالى الاب والثاني لا ينجر فعلى هذه الوصيات
الاب يعد عتق الجدة ففي انجراره الى موالى الجدة وثمان
اصحهما عند الشيخ ابي علي لا ينجر وتقطع بقوي بالا .
نجرار قلت الانجرار اقوي واسه اعلم انتهى **الفصل**
الثاني في حكم الولاء وله احكام منها الارث وتو القصور

منها

منها فاذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح
فماله لمعتقه فان كان له صاحب قرض لا يتصرفه
فالباقي لمعتقه فان لم يكن المعتق حيا في الصورتين
ورث العتيق اقرب عصباء المعتق بالانفس .
لا بالغير ولا مع الغير ولا ذبي فرض فان لم يكن للمعتق
عصبية بالنسب فلمعتق المعتق فان لم يجد
فلعصباء معتق المعتق كذلك فان لم يجد فلمعتق
معتق المعتق ثم لعصبته وهكذا ولا ميراث لمعتق
عصباء المعتق الا لمعتق ابيه او جده ولا لعصبية
عصبية المعتق اذا لم يكن عصبية للمعتق كما اذا
تزوجت امرأة من غير قبيلتها وولدت ابنا وعتقت
عبد ام مات عتيقا عن ابن عم ولد لها المذكور فقط
فلا يرث لانه لا ليس بعصبية لها وان كان عصبته
لا ينجرها وقد ذكر الشيخ سبط المارديني رحمه الله
في كشف القوامض انه نازع بعض معاصريه فيها
واطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد فكر الاصحاب
رحمهم الله ضابطا لمن يرث من عصبية المعتق اذا
لم يكن المعتق حيا فقالوا هو ذكر يكون عصبته
المعتق بصفة المعتق وخرجهوا على ذلك مساييل منها
لو عتق عبدا ومات عن ابنين فمات احدهما عن ابن
ثم مات العتيق وخلف ابن معتقه وابن ابنه ورثه

ابن المعتق دون ابن ابيه وشمالومات المعتق عن هـ
 عن ثلاثة بنين فأتى احداهم عن ابن واخر عن اربعة هـ
 واخر عن خمسة فلو مات العتيق ورثه اعمش بالسرية
 وشمالومات معتق مسلم عبدا كافر ومات عن ابنين مسلم
 وكافر ثم مات العتيق فوراثة للابن الكافر لانه الذي
 يرث المعتق ثم مات فوراثة للابن المسلم ولو اسلم الابن
 الكافر ثم مات العتيق مسلما فاليراث بينهما وهذه
 السبل فتخرج ايضا على ان الولد يرث به ولا يرث **وعان**
قرعان الذين لم يرثوا بالولا من عصبة للمعتق
 سريون ترتب عصبات النسب لكن الاظهر هـ
 ان ابا للمعتق وابن اخيه يقدمان على جده **الثاني**
 لو اشترت امرأة اباهما فعتق عليهما ثم اعتق الاب عبدا ومات
 عتيقه بعده وللمعتق عصبية بالنسب فيرث المعتق
 لهم دون البنت لهما لانها معتقة للمعتق فتخرج عن
 عصبية النسب وهذه قيل اخطا فيها اربعة قاض
 غير المتقنة فتسمى مسيلة القضاة وصور يعقهم مسيلة
 القضاة بالواشترى ابن وبنت اباهما فعتق عليهما
 ثم اعتق عبدا ومات العتيق بعد موت الاب عندهما
 فوراثة للابن دون البنت لانه عصبية للمعتق بالنسب
 وعلم فيها اربعة قاض فقالوا ارث العتيق
 بينهما وفي الولا مباحث كثيرة ذكرت في شرح الترتيب

الباب

الباب الثالث في قسمة التركة وهي الثمرة المقصودة
 بالذات من علم العقاريق وما تقدم فوسيلة لها وهي
 مبنية على الاربعة اعداد المتناسبة التي هي اصل
 كبير في استخراج المجهولات وهي مذكورة في كتب
 الحساب ان النسبة ما لكل وارث من تصحيح المسئلة
 الى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من التركة الى التركة
 اذا انقر ذلك فتارة تكون التركة مما لا تمكن قسمة
 كالعقارات والحيوانات فيقدر تلك النسبة
 تكون حصته من ذلك المورد ثم تارة يعبر عنها
 عنها بالقراريط وتارة يعبر عنها بالكسور
 المشهورة فهو محير والاولى مرادة عرف ذلك
 البلد ولو جمع بينهما كان يقول مثلا للام السدس
 اربعة قراريق لكان اولى وتارة تكون التركة
 مما يمكن قسمة كالنقد او ما يقدر بالوزن
 او الكيل او العدد او من او قيمة ما لا يمكن قسمة
 او اريد قسمة ما تكن قيمته او لا تكن بالقراريط
 فيقدر مخرج القيسر وهو اربعة وعشرون كتركة
 مقدارها اربعة وعشرون دينارا مثلا ففي هذه
 الصور كلها ان كانت التركة مماثلة للتصحيح
 فالامور واضحة ولا تحتاج الى عمل كزوجته وبنت

وابوين والتركعة عيبد مثلا او اربعة وعشرون دينارا
 فقص المسيلة من اصلها اربعة وعشرون للزوجة بلالة هـ
 وللبنت اثني عشر وللأم اربعة وللأب خمسة ومخرج القيراط
 او التركة متساو كلا منهما للمنفق للتصحيح فللزوجة ثلاثة
 قراريط من العيبد وثلاثة دنائير وللبنت اثني عشر قراريطا
 من العيبد واثني عشر دينارا وللأب خمسة قراريط من العيبد
 وخمسة دنائير وان كانت التركة غايرو مساوية لمصالح
 المسالة ففي قسمة التركة خمسة اوجه بل أكثر الوجه
 الاول وهو المشهور ان تصيب نصيب كل وارث من
 التصحيح في التركة او مخرج القيراط وتقسم الحاصل هـ
 على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ففي المياهلة وهي
 زوج وام وأخت شقيقة اولاب لو كانت التركة عقارا
 او اربعة وعشرون دينارا فاصل المسئلة ستة وتقول
 لثمانية ومنها تفصح كما تقدم فاضرب للزوج ثلاثة
 في اربعة وعشرون مخرج القيراط او عدد الدنائير يحصل
 اثنان وسبعون فاقسمها على الثمانية فللزوجة تسعة
 قراريط في العقار او تسعة دنائير وللأخت كذلك واضرب
 للأم اثنين في اربعة وعشرون واقسم الحاصل وهو ثمانية
 واربعون على الثمانية يخرج لها تسعة قراريط في العقار
 او تسعة دنائير ومنها وهي اصل الاوجه وتوابعها هـ
 نفع التاقية فيما لا يمكن قسمته ان تنسب لكل حصه
 من

من المصحح اليه وتأخذ من التركة او مخرج القيراط
 بلك النسبة ففي المثال المذكور انسب للزوج حصته
 وهي ثلاثة الى الثمانية مصحح المسيلة تكن ربعا وثمنا
 فله ربع الاربعة والعشرون وثمانها وذلك تسعة هـ
 قراريط او دنائير وان شئت قلت لها اربع التركة
 وثمانها وللأخت كذلك وانسب للأم اثنين الى الثمانية
 يكن ربعا فلها ربع الاربعة والعشرون ستة دنائير
 او ستة قراريط وان شئت قلت لها ربع التركة
 ومن اراد معرفة بقية الاوجه مع زيادة فعلية
 بكتابنا شرح الترتيب فقد اتيت فيه بالتجب
 العجائب والله اعلم **الباب الرابع في الاسماء المتقبات**
 جمع ملقبة وهي كنية وقد تقدم منها الفراوات
 وتسميان بالمرتين ايضا والتصفينان والمبا
 والمشتركة والأكدرية والدينارية الصغرى وام
 الفروج والغل والمنبرية والبخيلة والمامونية هـ
 ومسيلة الاستحان والصبا والخرفي والعشرية
 والعشرينية ومختصرة زيد وتسعينية زيد
 رضي الله عنه ومسيلة القضاة ومنها الناقضة وهي
 زوج وام وولداها ومنها الينارية الكبرى وهي زوجة
 وبنتان وام واثنا عشر اخا وأختا كلهم لأب والتركة
 فيها ستمائة دينار فاحصل الأخت دينار واحد هـ
 وتسمى بالعامرية وبالشاكينة وبالركابية ومكتفيا ام

البنات وهي ثلاث زوجات واربع اخوات لام وثمان اخوات
لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتقول خمسة عشر ومنها
الدقانة وستة في التصليات ومنها عند المالكية
ملقيات ثلاث وهي المالكية وشبه المالكية وفقير
تحت طوبة فالمالكية زوج وام وجد واخوة لام
واخوة لايب فله شي لاخوة الجميع عند المالكية
والباقي بعد فرض الزوج والام والجد والجدوة وعندنا
للزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس لانه
لا حظ له والاخوة للاب الباقي ولاشي لاخوة للام
وشبه المالكية هي هذه اذا كان بدل الاخوة للايب
اخوة استحقوا الحكم فيها عندنا وعندهم كالحكم
في المالكية فتوث الاخوة الاستحقاق عندنا الباقي
بعد فرض الزوج والام والجد ولاشي المال لاخوة جميعا
من النصفين عند المالكية وعقوب تحت طوبة
هي زوج وام واخت من ام اقرب الاخوة للام بنت
فهي عند المالكية من انكار من سنة وفي الاقرار
من اثني عشر للبنت منها ستة والعصبة واحد
والمجموع سبعة فيقسم عليها نصيب اللخت
للأم وهي واحد فلا تصح فتضرب السبعة في الستة
تبلغ اثني واربعين للزوج احد وعشرين وللأم
اربعين عشر للبنت المقر بها سنة والعصبة واحد
ولا شي للاخت للام وانما لقيت بذلك لفعله من تلقى
عليه

عليه عما اقرت به المعصية قال امام الحرمين
رحمه الله في النهاية وقد اكثر الغرضيون من
الملقيات ولا نهاية لها ولا جسم لابوابها انتهى
والله اعلم **الباب الخامس** في متشابه النسب
والانحاز وهو باب واسع وفيه فصلان الفصل
الاول في متشابه النسب فمن ذلك رجلان كل منهما
عم الاخر صورتهما رجلان كل منهما تزوج ام الاخر
فاولدهما ابنا وكل من ابنيهما عم الاخر لانه رجلان
كل منهما خال الاخر صورتهما ان يتكلم كل من الرجلين
بنت الاخر فيولد كل منهما ابن فكل من الابنين خال
الاخر وفي ترتيب المجموع شخص قال لشخص
يا عمي يا خالي صورته ان اخا زيدا من امه تزوج
باخت زيدا من ابيه او يا العكس فاولدهما
ولد افراديه وخاله انتهى وقيل فيها نظما
يا من يسواله يعني قل خال كيف صار عمي
وقال الشيخ ركزيا الانصاري رحمه الله تعالى
في اخر شرح الفصول الكبير رجلان كل منهما
ابن خال الاخر صورته ان يتكلم كل من الرجلين
اخت الاخر فيولد لكل منهما ابن امرأتان التقتا
زوجين فتالتا مرحبا بابنينا وزوجينا وانبي
زوجينا صورتهما رجلان تزوج كل منهما ام الاخر

وهي من المسائل التي سال عنها ابو يوسف وعلمه الكافي
 بمجلس الرشيد رحمه الله فاجابهما بذلك انتهى والله
 اعلم **الفصل الثاني** في الالفاز وهي كثيرة تكاد تخرج
 عن المحصر فمن ذلك رجل له خال وعم فوريته الخال
 دون العم هو ان يكون الخال ابن اخ الميت وصورتها
 ان يكون ان ينكح امرأة ويتزوج ابنه امها فتولد
 لكل منهما ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن
 خال ابن الاب فلو مات ابن الابن عن ابن الابن
 وعن عم ايهم فقد خلف خاله الذي هو ابن اخيه
 وعمه فالمال لابن اخيه دون عمه ومن ذلك
 جليلي رأت قوما يقتسمون فقالت لا تعجلوا فاني
 حلتى جليلي ان ولدت ذكر المبرث وان ولدت
 انثى ورثت فالحبلى زوجة الابن والورثة
 الظاهرون زوج وابوان وبنت فلو قالت
 اذ ولدت ذكر اورث وورثت وان ولدت انثى
 لم ترث ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجت ابن
 ابن له اخر وهناك بنتا صلب ومن ذلك زوجان
 اخذا ثلث المال واخران ثلثيه صورته ابوان
 وبنت ابن في نكاح ابن اخر ومن ذلك رجل وبنته
 ورثا مالا نصفين صورته ماتت عن زوج هو
 ابن عم وبنت منه ومن ذلك امرأة ورثت اربعة اخوة
 اشقا

اشقا واحدا بعد واحد فحصل لها نصف اموالهم
 كم مال كل واحد منهم الجواب اربعة اخوة اشقا
 للاول ثمانية وللثاني ستة وللثالث ثلاثة
 وللرابع درهم واحد فلما مات الاول اصحابها منه
 درهتان وكل اخ درهتان فصار للثاني ثمانية وللثالث
 خمسة وللرابع ثلاثة ثم مات الثاني عن ثمانية فاصحابها
 منه درهتان فصار لها اربعة والباقي لاخته فصلا
 للثالث ثمانية وللرابع ستة ثم مات الثالث عن
 ثمانية درهتان فصار لها ستة والباقي لاخته
 فصار له اثني عشر فلما مات اصحابها منه ثلاثة
 فصار لها تسعة وهي نصف مجموع اموالهم ولغت
 بالدفانة كما اشترت الي ذلك في الملقبات لان
 المرأة دفنت جميع ازواجها وتطمها بعضهم
 فقال
 لقد جئت من ارض الحجاز مباررا • لميران قوم كان فيهم خير
 ووارث بعل وبعلين بعده • وبعل ابورهم ذوالجناحي خنجر
 فكان له من قسمة المال نصف • بذلك يقف الحاكم المتفكر
 وما جاوزت في مال بعلها منها • اذ ماتت رجعا في الورثة
 ومن ذلك امرأة تزوجت اربعة ازواج فورثت
 من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة
 ورثت هي واخوها اربعة اعبد فاعتقاهم ثم تزوجتهم
 واحدا بعد واحد علي التفات وما تو اجمعها قلها

من مال كل منهم ربع بالنكاح وثالث الباقي بالولاية
 فيجتمع لها نصف المال وفيها يقول الشاعر رحمه الله
 وما ذات صبي على النايبات تزوجها نفر
 اربعة فتخون من مال كل امري لعمرك شطر الذي جمع
 وما ظهرت احدا منهم نقيرا ولا ركبتم مقطعت
 ومن ذلك صحيح قال المريض اوصي قال انما يرثني
 انت واخوأك وابوأك وعمأك فالصحيح اخو المريض
 لأمه وابن عمه واخواه اخو المريض وابواه عم المريض
 واه وعماه عم المريض والحاصل ثلاثة اخوة
 لام وام وثلاثة اعمام ولو قال يرثني زوجتاك
 وبنتاك واختاك وعمتاك وخالتك فزوجته
 الصحيح ام المريض واخته لأمه وبنتا الصحيح
 اختا المريض لأمه واختا الصحيح لأمه اختا
 المريض لأمه لأمه وعمتا الصحيح احدها لأم
 اخوي لام وخالتاه كذلك واربع من زوجات المريض
 فالحاصل اربع زوجات وام واختان لام وثلاث
 اخوات لأم واسم سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب ومن اراد المزيد من هذه
 النسخة في علم الغرائض والوصفا وما يحتاج
 اليه من الحساب والروايات في التقادير وغير
 ذلك فعليه بكتابنا شرح الترتيب يظفر

بما



بما يريد فانه كتاب يغني عن كتب كثيرة في ذلك
 وهذا آخر ما اردنا في هذا الشرح المبارك جعله
 الله خالصا لوجهه الكريم وعصمني وقاربه
 من الشيطان الرجيم واستأله النفع لي ولوالدي
 وجميع المسلمين في الدنيا والاخرة رب العالمين

قال مولفهم رحمه الله تعالى

وكان الفراغ من كتابة

هذه النسخة

المباركة

يوم

السب

٢

ومن شك في هذا فقد كفر

الغرض الثاني

الحمد لله الذي جعل
عبد الله بن عبد الله

العشر الثالث

~~وانت~~ ~~والله~~ ~~والله~~

الغزالي

و من تردد في هذا

فقد اهنى

الفصل الخامس

ولمن سها في هذا فاليعتفد

والحبيب فهو المصيب